جامعة زيان عاشور – بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياق سياسة روسيا الخارجية أتجاه دول الجوار القريب

دراسة حالة : الجمهوريات الاسلامية الخمس 1999_2010

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية

تخصص:تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة: إشراف

الأستاذ :

رحماني صفية رافع أمبارك

الموسم الجامعي 2016_2017

الإهـــداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على سرب جرعة ماء من هذا العام الواسع فالعام لا يتم إلا بالعمل وإن العام كالشجرة المثمرة فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها وتقديمها في أعلى طبق:

إلى التي حملتني وهنا وعلى وهن وقاست وتألمت لألمي إلى من رعتني بعطفها وحنانها وسمعت طرب الليل في أجلي إلى من كان لدعائها المبارك أعظم أثر في ثمرة جهدي أمي الغالية.

إلى رجل الكفاح إلى من زرع القيم والمبادئ الإسلامية إلى من أفنى زهرة شبابه في تربية أبنائه والدي العزيز.

إلى جميع إخوتي وأخواتي الأعزاء كل باسمه وبالخصوص "نور" و "رانيا".

إلى من ساندي ويسر لي الصعاب ومنح لي فروقته بتوجيه وإرشاد ونصائح فوقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعه المستمر لي **دكتور رافع أمبارك.**

إلى أفراد العائلة الكبيرة كل باسمه

إلى أصدقائي الأعزاء كل باسمه

إلى زملاء الدراسة إلى أساتذة العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة.

شكر وتـقـدير

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغرق علينا برزقه الذي لا يفنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي انعم علينا إذا أرسل فينا عبده ورسوله "محمد ابن عبد الله" عل أزكي الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله وفقنا وأهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى الأستاذ المشرف الدكتور رافع لمبارك الذي سهل لي الكثير من الأمور ودعمني بما استطاع جزاك الله خير الجزاء عن كل ما قدمته لي من المساعدة خلال هذه الفترة أسأل الله أن يجعله في موازين حسناتك.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أستاذتي الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة زيان عاشور بالجلفة.

خطة المذكرة:

التأصيل النظري لدراسة : مدخل منهجي ونري للمفاهيم.

أولا: المدخل المنهجي .

1. المشكلة البحثية .
2. حدود ومجالات الدراسة .
3. الفروض العلمية.
4. أهمية الدراسة .

ثانيا : المدخل النظري .

1. الافتراضات.
2. مناهج الدراسة.

ثالثا : الإطار المفاهيمي .

رابعا: أدبيات الدراسة.

خامسا: تبرير الخطة.

الفصل الأول : سياق سياسة رؤية الخارجية بعد الحرب الباردة ومحدداتها.

المبحث الأول : محددات ومرتكزات سياسية روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة وتوجهاتها.

المطلب الأول : محددات الجغرافية وسكانية.

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية.

المطلب الثالث : المحددات العسكرية.

المبحث الثاني : محدادات صنع القرار واتخاذه في سياسة روسيا الخارجية.

المطلب الأول : المحددات السياسية والقرارية.

المطلب الثاني : عوامل البيئة الداخلية.

المطلب الثالث : عوامل البيئة الخارجية.

المبحث الثالث : سياسات أهم القوى الإقليمية والكبرى اتجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

المطلب الثاني : سياسة تركيا اتجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

المطلب الثالث : سياسة القوى الكبر تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

الفصل الثاني : قضايا السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

المبحث الأول: البعد الأمني والعسكري في السياسة الروسية اتجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

المطلب الأول : مفهوم الأمن.

المطلب الثاني : إدراكات الأمن الروسي.

المطلب الثالث : التهديدات الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الرابع : الأهداف الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الخامس : وسائل وآليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المبحث الثاني : البعدين الاقتصادي والاجتماعي في السياسة الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الأول : البعد الاقتصادي في السياسة الروسية تجاه مجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الثاني : البعد الاجتماعي في السياسة الروسية تجاه مجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الثالث: طبيعة الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ومدى إمكانية أدائه.

الفصل الثالث: الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة لروسيا.

المبحث الأول : الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

المطلب الأول : جمهورية كازاخستان.

المطلب الثاني : جمهورية تركمانستان

المطلب الثالث : جمهورية أوزباكستان.

المطلب الرابع : جمهورية قيرغيزستان.

المطلب الخامس : جمهورية طاجكستان.

المطلب السادس : جمهورية أذربيجان.

المبحث الثاني : أهمية الجمهوريات بالنسبة لروسيا.

المطلب الأول : الأهمية الجيوبولتيكية.

المطلب الثاني : الأهمية الاستراتيجية.

المطلب الثالث : الأهمية الحضارية. خاتمة واستنتاجات.

مقدمة:

بانهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 واستقلال جمهورياته عنه بدا أن روسيا الاتحادية تواجه تحديات حقيقية بعد التفكك أهمها حماية أمنها القومي واستعادة مكانتها كقوة عظمى لأنها تعد الوريث الشرعي للاتحاد السوفييتي سابقا ولقد كانت روسيا الاتحادية تمثل المركز الذي يدور حوله الأطراف وهم أربعة عشر جمهورية .

لقد ورثت روسيا الإتحادية بحجم قوتها مقارنة مع بقية الجمهوريات مكانة الاتحاد السوفييتي على مستوى هيئة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن وورثت ضعف الإتحاد السوفييتي من مصاعب الإقتصادية والعرفية والنزاعات القومية التي واجهته من أجل المطالبة باستقلال عن الاتحاد الروسي.

لقد عرف المجال السوفييتي السابق منذ بداية التسعينات من القرن الماضي فراغا استراتيجيا وهذا ما شد أطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية نظرا للمزايا التي يتمتع بها هذا المجال الجيوبولتيكي بالنسبة إلى تلك القوى وبالنسبة إلى توازن القوى الشامل.

إن سنن التاريخ تثبت أن مختلف القوى السياسية "إمبراطوريات ودول" تنزع دائما إلى ملء الفراغات الجغرافية وخاصة تلك الموجودة بالقرب من إقليمها، والمجال السوفييتي السابق لا يشذ عن هذا القانون حيث اندفعت العديد من القوى الإقليمية والكبر إلى ملء ذلك الفراغ والاستفادة من المزايا الاستراتيجية الجيوبولتيكية التي يتمتع بها حيث أصبح هذا المجال ساحة لتطبيق سياسات تلك القوى التي تهدف من خلالها إلى السيطرة على موارده وكذا التحكم في الواجهة السياسية لتلك الدول.

يحدث إختراق المجال السوفييتي السابق "الجوار القريب" من قبل العديد من القوى على مرأى من روسيا الإتحادية التي تتخبط في مشاكلها الداخلية المتشعبة فضلا عن تراجع وتيرة نشاطها الخارجي نظرا لانشغالها بالإصلاحات الاقتصادية.

إن الاختراق الذي يشهده الجوار القريب من القيود الداخلية والخارجية المفروضة على روسيا الاتحادية سوف يؤدي إلى تحجيم نفوذها وتجريدها من كافة عناصر قوتها لذلك فهي تتصور أن لها مشروعية مقارنة ببقية الدول في ملء ذلك الفراغ الاستراتيجي المسجل في تلك الجمهوريات.

لقد أدت القيود المفروضة على روسيا إلى تأخر النشاط الروسي في الجوار القريب مما أدى إلى الإفلات الكلي لبعض الجمهوريات من دائرة النفوذ الروسية هذه الجمهوريات هي جمهوريات البلطيق الثلاث " لتوانيا ، لتونيا، أستونيا" التي توجهت نحو الغرب فروسيا ترى أن استعادة قوتها لن يتم إلا بتوسيع نفوذها في بقية الجمهوريات وخاصة الإسلامية منها.

فروسيا تتصور أن المجال الجيوبولتيكي الجنوبي ذي الطابع الإسلامي هو امتداد طبيعي لنفوذها بالتالي ليس من مصلحتها التخلي عنه لاعتبارات عديدة.

يتكون المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من خمس جمهوريات مستقلة وهي كل من كازاخستان، تركمانستان ، أوزباكستان، طاجاكستان، وقيرغيزستان، تلك الجمهوريات تتطابق جغرافيا حسب العديد من المختصين مع "آسيا الوسطى" كما يضاف لها جمهورية "أذربيجان" التي تنتمي في تفاعلاتها الإستراتيجية إلى بقية الجمهوريات بالرغم من عدم انتماءها إلى آسيا الوسطى.

لقد جلبت هذه الجمهوريات اهتمام الاستراتيجيين الروس بحيث أصبحت تمثل إحدى أهم دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية التي تراهن عليها في استعادة نفوذها وقوتها.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة "سياق سياسة روسيا الخارجية " تجاه دول الجوار القريب " دراسة حالة الجمهوريات الإسلامية الخمسة" حيث نسعى إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في المشكلة البحثية وكذا التأكد من صحة أو خطأ الفروض العلمية المعتمدة في الدراسة.

الفصل التمهيدي

التأصل النظري

الفصل التمهيدي :

أولا : المدخل المنهجي :

1) <u>المشكلة البحثية:</u>

بتفكك الاتحاد السوفياتي وجدت روسيا نفسها في وضعية معزولة عن العالم الخارجي حيث واجهت العديد من المشاكل والمصاعب الداخلية والخارجية، فضلا عن الظروف الدولية والإقليمية المتوترة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، فرغم ذلك تسعى القيادة الروسية إلى استرجاع نفوذها وهيبتها الإقليمية والدولية من خلال مجالها السوفييتي (سابقا) خصوصا في منطقة آسيا الوسطى وهذا نظرا للأهمية الجيوبولتيكية لها مما يفرض على روسيا توجيه سياساتها الخارجية تجاه هذه الدول حسب طبيعة علاقاتها مع مختلف دول المنطقة والتركيز على مختلف القوى الفاعلة في المنطقة، فهي ترى أنه لا يمكن استعادة قوتها إلا بتوسيع نفوذها في بقية الجمهوريات وخاصة الإسلامية منها، ونظرا لأهمية هذه الأخيرة بالنسبة إلى روسيا وكذا الطابع الإسلامي الذي يميز هذا المجال الجيوبولتيكي، فإن القيادة الروسية تتصور أن لها دورا محددا ينبغي لها أن تؤديه في تلك الجمهوريات الإسلامية وعليه يكون السؤال المركزي على التالي :

ما هو دور وسياق سياسة روسيا الخارجية اتجاه الجمهوريات الإسلامية الخمس؟

وللإجابة على السؤال المركزي، يقتضي منا تفكيكه إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. **ما هي الآليات والوسائل التي تستخدمها روسيا في سياستها الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة؟.**
2. **ما هي الأهمية الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا في ظل التنافس الدولي حول المصالح بالمنطقة؟**
3. **ما مدى إمكانية أداء الدور الروسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة؟**
4. **فيما تكمن أهمية الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة لروسيا؟**

2) **حدود ومجالات الدراسة:**

يمكن تحديد نطاق الإشكالية كما يلي :

1. **المجال الزماني :** سنحاول دراسة الإشكالية المطروحة في الإطار الزماني الذي يمتد من (1990-2010) تزامنا مع تولي الرئيس "فلادمير بوتين" السلطة، بالإضافة غلى التطورات التي عرفتها الجمهوريات الإسلامية المستقلة فضلا عن التطورات الإقليمية والدولية المتعلقة أساسا بكل من إيران وتركيا إلى جانب سياسات القوى الكبر الساعية إلى تنفيذ مخططاتها في تلك الجمهوريات .

2. **المجال المكاني :** ترتكز الدراسة على سياسة روسيا الخارجية تجاه الجمهوريات الإسلامية: كازاخستان ، تركمانستان، قيرغيرستان، طاجكستان، بالإضافة إلى جمهورية أذربيجان القزونية.

3. **الفروض العلمية:**

- الفرضية الأولى : تتضمن عملية صناعة سياسة روسيا الخارجية عدة عوامل تتراوح بين التحديد الدقيق للأهداف والوسائل بما يخدم المصالح القومية ولدور الفواعل في هذا المسار .
- الفرضية الثانية : سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى من تعبير عن رغبة موسكو في إبقاء روسيا القوى الأولى والمسيطرة في منطقة.
- الفرضية الثالثة : بتوقف نمط أداء الدور على القضية ومجالاتها.
- الفرضية الرابعة : كلما كانت المكاسب المتوقعة في منطقة معينة معتبرة كلما ارتفع مستوى الاهتمام بها.

أهمية الدراسة:

أ- **الأهمية العلمية :** لقد أتت الرغبة في تناول موضوع سياق سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى كنتيجة لندرة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة، تظهر أهمية الدراسة في تبين كيفية فهم

ومعالجة السياسة الخارجية للدول وكذا مختلف المحددات المتحكمة فيها، مع توضيح كيفية التعامل القوى الكبرى مع الدول المتغيرة تهدف الدراسة إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات حول السياسة الخارجية الروسية تجاه الجهوريات الإسلامية المستقلة والعمل على تبويبها وتصنيفها كي تسهل طريق البحث لمزيد التعمق أكثر في هذا الموضوع.

ب- الأهمية العملية: تبين هذه الدراسة المرتكزات التي تبنى عليها السياسة الخارجية الروسية اتجاه إحدى أهم دوائر الأولوية في سياستها الخارجية والمتمثلة في جمهوريات الإسلامية المستقلة، مع الإشارة إلى أن هذه السياسة ترسم في ظل التنافس الدولي الشديد على مناطق النفوذ، فهذه الدراسة تحاول التركيز على توضيح آليات صناعة و تنفيذ تلك السياسة تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة بإضافة إلى إلقاء نظرة على سياسات بعض القوى الدولية تجاه المجال الجيوبوليتيكي.

ثانيا: المدخل النظري:

1- الإقترابات : تسعى الدراسة – من خلال الاعتماد على عدة مناهج – إلى معرفة أهم العوامل التي أثرت على طبيعة سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى خلال الحقبة (1999-2010) فبعد انهيار إتحاد السوفياتي آسيا واستقلال هذه الدول ، بحيث تناولت هذه الدراسة عدة أطرونظريات تتواقف في أسس والأهداف لتكون مدخلا مهما لفهم وتحليل جوانبها المختلفة ، كما يلي:

أولا: نظرية النظم: (تحليل النظام): يعتبر النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية.

أ- النظام السياسي الدولي وخصائصه: لا يوجد تعريف محدد للنظام، فقد يقصد بالنظام السياسي الدولي: "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الإنتظام والخلل خلال حقبة معينة من الزمن"[1].

[1] – أبو عامود محمد، "العلام والسياسة في عالم جديد"، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص :84.

يمكن القول إن النظام السياسي الدولي وحسب التعريف فهو يتضمن أربع خصائص هي:

1/- الشمولية: وتعني عدم ضيق العلاقات بين الدول في إطار محصور.

2/- عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس، والمقصود بذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الدول تنتمي في نضمها الداخلية إلى القيم والإيديولوجيات متصادمة ذات أثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية.

3/- التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة: أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة سبب الثورة الهائلة في وسائل الإعلام.

4/- انعدام السلطة الدولية: تختلف طبيعة النظام الدولي اختلافا جوهريا عن طبيعة النظام الداخلي أو المجتمع الداخلية، باعتباره مجتمعا منظما لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع أعضائها طوعا أو كرها، في حين يفتقر المجتمع الدولي إلى وجود أداة تفرض سلطتها على أعضائه جميعهم [1].

5/- التحليل النظمي: المنطلقات الأساسية لنظرية النظم، ساهمت مجموعة كبيرة من المؤثرات العلمية في إعداد نظرية النظم ، كعلم الأحياء وعلم الاجتماع العام ، حيث عمل "فون برتالا" على إعداد نظرية عامة للعلوم، انطلاقا من علم الأحياء تكون صالحة سواء للعلوم الطبيعية أو للعلوم الاجتماعية، فكان يعمل على تناول التصرف البشري في إطار النظام الحي وبواسطة حساب التوازنات والديناميكية الدائرة في أنظمة مفتوحة.[2] أما " تالكوت بارسوتر" فقد طور علم الاجتماع العام كعلم مرجعي لإعداد نظريات النظم في العلوم السياسة ، حيث يعد أما المهام الأساسية لأي نظام يرعب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يتضمن:

[1] – بدوي محمد طه، وآخرون ، وآخرون، "المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية" ، (الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2003) ص ، 43.

[2] – حداد ريمون، " العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار الحقيقة، 2000)، ص، 77.

1. حفظ السمات الأساسية للنظام.
2. التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.
3. تحقيق أهدافه وغاياته.

ثانيا: نظرية اتخاذ القرار:

أ- مقولات النظرية:

تعد نظرية اتخاذ القرار من النظريات الرئيسية التي تحظى بإهتمام المحللين لحقائق سياسة دولية، حيث تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع المؤثرات التي تمر بها، وتنعكس من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره وكذلك البحث في كيفية التي يعبر بها هذا التفاعل عن نفسه مع الواقع الدولي.

ومن خلال إتخاذ القرارات الخارجية المحددة التي تبرزها وتدافع عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها.[1]

إن أهمية هذه النظرية تكمن في تركيزها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتغيير السياسية الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كبقية ضع السلوك الخارجي للدولة وذلك على اعتبار أن البيئة النفسية للقائد السياسي تؤثر بشكل كبير على عملية صنع السياسية الخارجية للدولة وبخاصة إذا كان هناك اهتمام لهذا القائد بعملية صناعة تلك السياسة .[2]

[1] – مقلد صبري، " نظريات السياسية الدولية"، (الكويت: دار السلال، 1987) ، ص ، 181.

[2] – حقي سعد، " مبادئ العلاقات الدولية" (عمان: دار العائل للنشر، 2004)، ص ، 117.

ولعملية اتخاذ القرارات بمفهومها العام عدة عناصر وأبعاد تتمثل في الآتي:

1- يشكل اتخاذ القرارات عملية ومتكاملة، والانتهاء إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاورات الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.

2- إن المجهود الرئيس الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرار، ثم تحليلها ومناقشتها وتقيمها.

3- يحاول صانعوا القرارات حصر وتقيم كافة العوامل والمتغيرات ذات صلة بالموضوع القرارات سواء فيما يتعلق في بالبيئة الداخلية أم البيئة الخارجية.

- تحدث عملية اتخاذ القرار بين طرفين: الأول متخذ القرار، وهي الدولة ذات السياسة في السياسة الدولية والمتمثلة بالأفراد المخولين من قبل النظام وما يصدر عنهم من قرارات وأفعال هو انعكاس لموقف دولهم.

والطرف الآخر هو البيئة والإنطباعات: المتمثلة في البعد الزماني والمكاني والمتغيرات المتخلفة والمحيط حول متخذ القرار، أي التصور الذهني لديه قبل اتخاذه للقرار، أما بعد عملية اتخاذ القرار فهي تمثل البعد السيكولوجي والموضوعي.

ب- مزايا نظرية اتخاذ القرارات الخارجية:

1- التأكيد على دور الدولة القومية (nationalstate) في النظام السياسي الدولي.

2- تساعد " نظرية السياسة الخارجية" على تصنيف الدول بناء على سياستها الخارجية ومدى القوى أو الضعف واستراتجياتها وقدراتها على الدفاع من مصالحها القومية.

3- تحدد نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تصرفات الدول مع النظام الدولي، والتفاعل مع الأطراف الأخرى، وتحدد الأدوات والوسائل ومقومات الدولة ودورها في تغيير وتحديد ملامح الموقف، ويشير صاحب النظرية "سنايدر" أن التصرفات السياسية الخارجية للدولة هي ضمن رؤية أصحاب القرار الخارجي.

ثالثا: <u>النظرية الجيوبوليتكية:</u>

وتتجه في مجملها إلى البيئة وخاصة الجغرافيا كما اعتبرها ماكيندر[1]... من يتحكم في أوراسيا يتحكم في العالم..." أي المنطقة الجغرافية وما يميزها من ثروات وموقع هي التي تحدد سياسات العامة لدول المنطقة والقوى الأخرى تجاهها.

رابعا: <u>النظرية الواقعية:</u>

وتعتبر أكثر النظريات اتصالات بالواقع الدولي وتعيرا عن أوضاعه ومن دعاتها البارزين " هانس مورغانتو" ، ودعامة التحليل في هذه النظرية هما فكرة المصلحة (interest) وفكرة القوة (power) ومن هنا تنظر النظرية الواقع أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة.

توظيف النظريات في الدراسة:

يتم توظيف نظرية النظم من خلال الحديث عن دراسة السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة من زاوية المحددات الداخلية و الخارجية بإضافة إلى تحليل أثر أهم تلك العوامل والمتغيرات والمحددات التي أثرت على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من روسيا ودول آسيا الوسطى.

2- مناهج الدراسة:

تقتضي طبيعة البحث إتباع مركب منهجي يجمع بين:

- منهج صنع واتخاذ القرار: الذي ينصب على دراسة العملية السياسية في زاوية دراسة القرار السياسي ومختلف المتغيرات الداخلية والخارجية التي ساهمت في بلورته.

[1] – جيمس دورتي، روربت بالتسغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، (ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: كاظمة للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص ، 48.

- المنهج المقارن: يستعمل للمقارنة الزمنية لنفس الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة.[1]
- المنهج التحليل ودراسة حالة: دراسة حالة الجمهوريات الإسلامية وذلك من خلال عملية التحليل.
- المنهج التاريخي: يدرس التغيرات الطارئة وليس الغرض منه فهم الماضي فقط ولكن وقوف أحداث الماضي والاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل، كما يختص بإدخال الظروف المحيطية بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفاؤها.[2]

ثالثا: الإطار المفاهيمي:

تعتمد هذه الدراسة في تغيير السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة على جملة من المفاهيم المركزية التي تشكل وسائل التحليل ضرورية في فهم وتشريح الظاهرة الموضوع الدراسة، من تلك المفاهيم التي ينبغي تقديم تعريف دقيق لها:

1- السياسة الخارجية:

ينظر " ديفيد ألستون " إلى السياسة الخارجية كنسق يتفاعل مع محفز من البيئة الخارجية ومصادر الإستهلاك، وينتج سلوكيات وقرارات كمخرجات تعود إلى البيئة الخارجية ذاتها.

وقد عرف "هارمت" "Hartmann" السياسة الخارجية على أنها : "تقرير منتظم بالمصالح الوطنية المنتقاة بشكل مقصود".[3]

يرى " كينيث ولتز" "Kennethe wiltz" 1967 أن " السياسة الخارجية للبلد تتشكل بمؤسساته السياسة معالجة بالتجارية وتقاليده ومحددة بضغط الدول الأخرى عليه ".

---

[1] – خير الدين عويس " دليل البحث العلمي"، (القاهرة دار الفكر العربي، 1999) ص ، 98.

[2] – محمدشلبي ، "المنهجية في التحليل السياسي، المناهج، المفاهيم، الإقتراحات والأدوات"، (الجزائر: دار هومة لنشر ط 4، 2003) .

[3]– Vinoy kumar malhotra ," international rolations" , (New delhi: anmolpublication, 1993) p 195.

أما " روزدو 1966 " فقد اعترف بدور كل من المحفزات الداخلية والخارجية " نفسية ودور حكومية واجتماعية ، حضارية ومتغيرات نسقية ".[1]

إلا أن بداية التسعينيات قد حملت جديد من حيث نقد النظريات ما بعد الحداثة مثل أنه :" الإنتشار الخارجي لدواعي ذرائعية من أحل تأييد هوية داخلية متوقعة ضمن عالم الضرورة الفوضوي ".[2]

وعرفها "أ.د. حسين بوقارة" ".... تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع أطراف خارجية أخرى بنية تحقيق مجموعة من المآرب ....."[3].

كما أشار إلى دور الاختيار "العقلاني أو الرشيد في السياسة الخارجية وترابط المصالح والأهداف المعرفة الاجتماعية"

وقد عرفها د.عامر مصباح" : تحدد من خلال أهدافها، فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطها في المحيط الدولي ..."[4].

للإشارة فإن للسياسة الخارجية أهداف تتمثل غالبا في السعي إلى :

1- حماية الذات والأمن الوطني .

2- تنمية قدرات الدولة من القوة.

3- السعي من أجل الثراء الاقتصادي .

---

[1] – Benjamine, Gold simith, "imitotionin international : observational Learning, Analogies and foreign policy in Russia and ukraine , (stedn New yourk : Polgrave Mocmillan Tm, 2005) , p 28.

[2] – Allan gyngek , Michael wesley , " making australlian foreign policy ;(Uk : cambridje university press, 2003) , p 19.

[3] – أ. د حسين بوقارة "السياسة الخارجية (دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات نظرية التحليل)"، الجزائر، دار هومة للنشرة، 2012)، ص14.

[4] – المرجع نفسه ، ص 136.

4- الهيبة الدولية.

2- **الأمن :** التعريف الأبسط للأمن هو : انعدام التهديد أو الخطر، وللأمن عدة جوانب ومفاهيم أساسية مرتبطة بعوامل مختلفة (اقتصاديا، عسكريا، قوميا واقليميا...)، وله عدة مدلولات وجوانب تنمي هذا التهديد وهذا الخطر، وذلك حسب:

أ- **الانكشاف الأمني** (Therest Prtector) : ويعبر عن ضعف يصيب قيمة من قيم الدولة، أو الوضع العام ويمكن أن ينتج عنه ضرر يمكن أن يستغل من قبل الطرف المهدد.

ومفهوم "الانكشاف الأمني" أساسي لفهم الوضع الأمني في دول آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية، فهو تعبير عن الوضع الداخلي، فالدول المجاورة أو الخارجية يمكنها استغلاله لتهديد الدولة المنكشفة أمنيا.

ب-**المأزق الأمني** (Security Dillema) : وهو مفهوم وضعه (John Herz) ويعنى به المجتمع الدولي الفوضوي فهو يرى أن عدم وجود سلطة المركزية، أو منظمة تنتظم فيها المسائل الأمنية ووضع يهدد الإستقرار الدولي، ففي غياب التنظيم تتكون لدى الدول تصورات عن السياسة الأمنية لدول أخرى قد تكون خاطئة ويظهر دلك جليا من خلال سباق التسلح، فالصين مثلا دخلت في سباق التسلح النووي، فتبعتها الهند بصنع القنبلة النووية وأصبح سباق التسلح أكثر تعقيدا بعد قيام باكستان بصنع القنبلة النووية كرد فعل على دلك ، فإن دول آسيا الوسطى لن تستطيع التخلص من هذا المأزق إلا بحماية قوية من روسيا الوريث الأقوى للاتحاد سابقا.

ت-**الأمن القومي:** ويقصد به "تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أي قوة خارجية أو تهديدها، ويشعر فيها أبناءها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومي في منأى عن تهديد خارجي، سواء كان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر أم أنه ناجم عن توافر المقدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها"[1]

[1] - عطا محمد صالح زهرة، "في الأمن القومي العربي" (بنغازي : جامعة فاريونس 1991) ص ص 35، 36.

وتعتبر الشراكة الاستراتيجية "مرحلة متقدمة من مسار التقارب الذي ينطلق بتطبيع العلاقات ثم شراكة بناءه (علاقات تعاونية لحسن الجوار، ودية ومفيدة للطرفين.

أما الواقعة الجديدة تنظر إلى "الشراكة الاستراتيجية" على أنها شكل من أشكال التحالف "Alliancce"، أما الليبيرالية الجديدة فتنظر لها كـ"نظام متعدد القوميات (Régime Mulinational)[1]

أدبيات الدراسة :

بعد الرجوع إلى أدبيات والدراسات السابقة وجدنا أنها قليلة فيما يتعلق بموضوع دراستنا أو أنها غير مباشرة وضمن دراسات أخرى أو جزئرية فالدراسة تفتقد إلى الحجج والبراهين المستقيضة سواء تتعلق ذلك بوصفها أو تصنيفها أو تفسيرها لذلك فقد تعاملت الدراسة مع المراجع المستخدمة بطريقة استنباطية، فالمراجع تتناول إما الشأن الروسي بصورة عامة أو التوجهات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، فضلا عن التنافس الجاري بين القوى الإقليمية والدولية على مصادر الطاقة في بحر قزوين، وتتراوح تلك المراجع ما بين الكتب والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات للسياسة الدولية والعالم الدبلوماسي، إضافة إلى مواقع الانترنت للحصول على البيانات والإحصائيات الحديثة، لقد تعاملت الدراسة مع المراجع المستخدمة بطريقة انتقائية بهدف تجاوز النقص المسجل في موضوع سياق سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب دراسة حالة "الجمهوريات الإسلامية الخمسة، وذلك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات وكذا البيانات المتوفرة حول هذا الموضوع.

تبرير الخطة :

لقد شهدت هذه الدراسة مختلف الصعوبات في جمع وترتيب أطوار الفصول وأفكارها، ومن أجل سد النقائص والإحاطة بكل جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى أربع فصول:

[1] – منير مباركية، "إستراتيجية القوى الكبرى في مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية" حالتي "روسيا والصين" (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2008) ص20.

- الفصل التمهيدي: وفيه التأهيل النظري للدراسة، ولقد أبرزنا فيه أهم النظريات والمفاهيم الهامة والمفيدة لحالة دراستنا ما يتوافق مع الطرح الخاص بسياق سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار القريب دراسة حالة "الجمهوريات الإسلامية الخمسة".
- الفصل الأول : يحمل عنوان سياق سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة ومحدداتها. ويعرض الأساس الجغرافي –السياسي للدولة الروسية من خلال دراسة المسار التاريخي لصعود روسيا إلى القطبية الدولية ومقومات هذا القطب من الناحية الاقتصادية والديمغرافية، فضلا عن دراسة "روسيا من الداخل" انطلاقا من أن هذا الداخل هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم سلوكيات روسيا الخارجية.
- الفصل الثاني : بعنوان القضايا السياسية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة. الاهتمام الذي توليه روسيا للجمهوريات الإسلامية المستقلة في سياستها الأمنية التي تسعى من خلالها إلى ضمان الإستقرار في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وإبقائه تحت مظلتها الأمنية، فهناك علاقة جدلية تكاملية بين الأمن الروسي وأمن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.
- الفصل الثالث : بعنوان الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة إلى روسيا.

يبرز هذا الفصل الجمهوريات الإسلامية المستقلة الخمسة كازاخستان، وتركمانستان، فيرغستان، طاجاكستان، أوزباكستان، بالإضافة إلى أذربيجان ومدى أهميتهم بالنسبة لروسيا.

الفصل الأول سياق سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة ومحدداتها

الفصل الأول : سياق سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة ومحدداتها

شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة انتصار الغرب وتفكك الاتحاد السوفييتي بسبب سياسي البيروستروكيا (prestruika) الغلاسنوست (Glosnost)[1].

اللتين أقرهما الرئيس السوفييتي السابق مخائيل غورباتشوف، إذ ظهرت تحولات هامة أدخلت تغيرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة بحيث أصبحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والأمنية.[2]

– ولقد شملت هذه التطورات كافة المكونات المجتمع الدولي كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة ، فسقطت رؤى ، وانبثقت بديلاتها ، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل مما أدى بجزء غير يسير في العلام إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية، فظهرت "ستة خرائط لها بعد الحرب الباردة.[3]

1- العولمة (Globalisation).
2- صدام الحضارات (Crash of Civilisation)
3- النظام العالمي الجديد (New world order).
4- السلام الديمقراطي (The De;ocrqthc peace).
5- وحدة عموم الأقاليم (Pan-Regions).

---

[1]- البيروستروكيا : إعادة البناء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. الغلاسنوست: تعني الشفافية الديمقراطية والسياسية.

[2]- سمير طرابلسي: "قيام الاتحاد السوفييتي وسقوطه ... محنة الشمولية" مجلة المعرفة ، العدد 63، سبتمبر 2000،ص ص 70، 89.

[3]- للإطلاع أكثر على خرائط ما بعد الحرب الباردة أنظر : روبرت أ، باستوري، "رحلة قرن – كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد"، (ترجمة : هاشم أحمد محمد، القاهرة : المركز القومي للترجمة، ط1، 2010).

6- الدول (States) حيث حدث تغيير جوهري في النظام الدولي بينما ظلت دولة تلعب الدور الأكثر أهمية.

كل هذه المتغيرات أثرت على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطورا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، هذه الأوضاع وأخرى أثرت على توجهات سياسة روسيا الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى، وباقي دول العالم الأخرى.

-نتناول في هذا الفصل الأساس الجغرافي للدولة الروسية وذلك من خلال دراسة المسار التاريخي لصعود روسيا ودور مقوماتها الجغرافية و الديمغرافية فضلا عن دراسة "روسيا من الداخل" انطلاقا من أن الداخل هو أحد المفاتيح الأساسية لفهم سلوكيات روسيا الخارجية.

- فما هي مختلف المحددات والمدارس الفكرية التي تتحكم في صناعة القرار واتخاذه في سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة؟

المبحث الأول : محددات ومرتكزات سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة وتوجهاتها .

يتناول هذا المبحث مختلف المحددات ذات أهمية والتي تساهم في بلورة تصور معين لدى القيادة الروسية حول الدور الذي ينبغي لها أن بلعبه في الجمهوريات الإسلامية المستقلة[1]

المطلب الأول : المحددات الجغرافية والسكانية.

المحددات الجغرافية :

"إن معرفة جغرافية الدولة تعني معرفة سياسيتها الخارجية"

-نابليون بونابرت-[2]

الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية:

تمثلروسيا جسرا بين قارتي أوروبا وآسيا. إذ يحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ. ومن الغرب تحدها بيلوروسيا (روسيا البيضاء) ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج، ويقع إقليم كالينغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا. بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس وبحر كارا وبحر لابتيف وبحر شرق سيبريا وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي. أما من الجنوب فتحدها الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود. بينما تجاورها من أقصى الجنوب الشرقي كوريا الشمالية. تجاور روسيا أمريكا عبر مضيق

[1]- تستعمل الدراسة أحيانا تسمية الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأحيانا تسمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وهذا بشكل تبادلي يفيد معنى واحد.

[2]- Jean Toscoz ' AHAS Géostrotégique : Crisse, Tensions et convergen ces' , Ed , Larousse, (paris,1988), p 40.

بيرنج وألاسكا وجزر الأليوشن، ومع هذا لا تستفيد روسيا من مزايا البحار والموانئ المطلة على المياه الدافئة[1].

ومن هنا يتبين الموقع الاستراتيجي لروسيا.تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم، فمساحتها تغطي أكثر من تسع مساحة العالم تقريبا، وهي تمتد لحوالي عشرة آلاف كم من الغرب إلى الشرق. ولهذا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، الأولى الجزء الأوروبي من روسيا ويقع إلى الغرب من جبال الأورال، وسيبيريا التي تمتد شرقاً من جبال الأورال، وأقصى شرق روسيا بما فيه أقصى الجنوب الشرقي و ساحل المحيط الهادئ، تبلغ مساحة روسيا حوالي 17 مليون و75ألف و400 كلم مربع .

أهم المدن: موسكو (العاصمة) سانت بطرسبورغ، نيجنى، نوفغورود، نوفوسيبيرسك، يكاتيرينبورغ، سامارا أومسك، أوفا قازان، تشيلابينسك بيرم.

البحيرات : تطل روسيا على بحر قزوين الذي يعتبر أكبر بحيرة مالحة في العالم. وهناك بحيرة بايكال الشهيرة التي تعتبر أعمق بحيرة في العالم (يصل عمقها إلى 1620 مترا) وفيها حوالي 20% من احتياطي المياه العذبة على وجه الأرض (23 ألف كلم مكعب) يصل طول البحيرة إلى 636 كلم ومتوسط عرضها 48كلم.

الأنهار: تكثر الأنهار في روسيا وأكبرها لينا ينيسي أوب أمور إرطيش. وأشهرها نهر الفولغا الذي يعتبر أطول الأنهار في أوروبا.

البحار: تطل روسيا على العديد من البحار ويوجد فيها الكثير من الموانئ على بحر البلطيق وبحر بارنتس في الشمال وموانئ على البحر الأسود في الجنوب وموانئ أيضا في مناطق فلاديفستوك الواقعة على المحيط الهادئ بالقرب من اليابان.

[1]– لمين مضر جرئ الإمارة "المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة (1990–2203)"، (الإمارات : مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1،2003) ص،ص 15،16.

الموارد الطبيعية : تمتلك روسيا الكثير من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والحديد والنيكل والألماس والفوسفات والفضة والرصاص والذهب والأخشاب.

2- المحددات السكانية :

تحتل روسيا المرتبة الثامنة من بين سكان العالم وتشير الإحصائيات إلى أن الروس يشكلون 80% من إجمالي السكان في البلاد وهو ما يعني من الناحية الحسابية أن الروس ذو سيادة عرقية في وطنهم[1]، كما أنهم يشكلون الأغلبية السكانية في معظم دول في آسيا الوسطى، عدد سكانها 142 مليون و900ألف نسمة.

القوميات :_ توجد الكثير من القوميات الروسية، التتارية، الأوكرانية، البشكرية، الجوفاشية، الشيشانية، الأرمينية.

اللغة: اللغة الرسمية في البلاد هي الروسية، هناك لغات أخرى إلى جانب اللغة الرسمية في أماكن مختلفة من البلاد، فمثلا في جمهورية تتارستان تعتمد اللغة التتارية إلى جانب اللغة الروسية الرسمية، اللغة الروسية هي اللغة الأكثر استخداما من بين اللغات السلافية في أوروبا[2].

العملة الروسية : هي الروبل وتساوي مائة كوبيك[3].

وبفضل هذه المقومات، أصبحت تحاول روسيا الاتحادية المحافظة على أمنها واستقرارها ضد أي محاولة تغلغل أو نفوذ أجنبية وضد أي سياسة تطويق جديدة من خلال الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق خصوصا دول آسيا الوسطى موضوع الدراسة، وهو ما نلاحظه عند التعرض للمتغيرات الإقليمية.

المحددات الاقتصادية: يلعب الوضع الاقتصادي دورا بالغ الأهمية في توجيه النشاط الخارجي للدول فتأثيره هو نتاج تضافر مجموعة من المتغيرات الفرعية والمتنوعة مثل وفرة الموارد أو نقصها ودرجة النمو الاقتصادي للدولة، إن لوفرة الموارد أو نقصها تأثيرا على خيارات النظام السياسي، فالدولة التي تعرف

[1]- عاطف معتمد عبد الحميد، " استعادة روسيا مكانة القطب الدولي..أزمة الفترة الانتقالية"،(بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009، ص23.

[2]- الخولي لطفي " الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 108،1992، ص ص 133،135.

[3]- الأمارة ، مرجع سابق ، ص 17.

شحا في الموارد مما يمكنها من تحقيق أهدافها وينجيها اللجوء إلى الخارج، أما درجة النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي والفاعلية السياسية[1]

1- الوضع الاقتصادي خلال التسعينات :

رأى الرئيس السابق يلستن أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة أو ما يسمى "العلاج بالصدمة"، وكان الوجه الآخر لتدهور الأداء الاقتصادي الداخلي هو تدهور أداء الاقتصاد الخارجي سبب الأزمة الآسيوية والعالمية المالية الحادة مما أدى بانخفاض 50% من صادرات روسيا العالمية وتدهور التبادل التجاري وتفاقم الديون حيث وصلت عام 2001 إلى 179,9 مليا دولار .

لقد تم التحول إلى اقتصاد السوق بفعل تضافر العوامل الداخلية والخارجية في آن واحد لتحقيق الهدف المخطط له ، إذ لعب الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية دورا كبيرا في هذا التحول من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين عبر "البريسترويكا" و " الإصلاح الاقتصادي" منذ عام 1985 حتى يومنا هذا ويمكن إعطاء نظرة حول ما تم إنجازه خلال فترة من عام 1985 وحتى عام 1998.

أ- **في عام 1985:** بدأت عملية إعادة البناء، ومنذ عام 1987 بدأ بتشريع قوانين اقتصادية كثيرة تحميل في نواياها وجوهرها جذور للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في ظل السلطة السوفييتية ، ورسمت هذه التشريعات مفهوما جديدا وعلاقات إنتاج جديدة هو (القطاع التعاوني) وهذا القطاع لا يمثل في جوهره الكلخوزات التعاونية التي كانت تشكل أحد أهم ملامح الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي السابق، فهذا القطاع التعاوني هو من النمط الرأسمالي ، وكان يراد من خلاله العبور من النمط الاشتراكي إلى النمط

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة (الأردن دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1،2004، ص ، ص 86،87.

الرأسمالي فاكتسى هذا القطاع الجديد مصطلحات جديدة رافقته مثلا "التجديد والتعجيل، اقتصاد السوق العلنية، الاستثمارات الأجنبية، حقوق الإنسان والديمقراطية والعولمة....."[1].

فعلى سبيل المثال (قانون السير الذاتي للمؤسسات الحكومية) بحجة التخلص من المركزية القاتلة والمعرقلة " علما أن الوضع العام في البلاد لم يكن مهيئا لذلك وقد أدت هذه السياسة الجديدة إلى خلق فوضى سياسية واجتماعية واقتصادية، ثم إلى إضعاف وتحجيم دور الدولة الاجتماعي والاقتصاديين ونتيجة لذلك ظهر انخفاض مستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي في 27 فيفري 1992 أعلنت الحكومة "ابغورغايدار الإصلاحية" برنامجها الاقتصادي المتمثل في تطبيق وصفة صندوق النقد، والبنك الدوليين وبمساعدة رئيسية من قبل الخبراء الغربيين من أمثل جيفري ساكس، ويم، برينشانام وغيرهم، وكان هدف "الإصلاحيين" الروس والخبراء الأجانب هو إلغاء أسلوب الإنتاج الاشتراكي وخلق أسلوب الإنتاج الرأسمالي والعمل على إضعاف دور الدولة ومن ثم إلغائه فيما بعد، وبسبب هذا التحول إلى الرأسمالية خطوة واحدة، أو ما يسمى "بالعلاج بالصدمة"، ويتضمن هذا تخفيض بالميزانية وتحرير الأسعار، وإصلاح النظام الضريبي وخصخصة الزراعة والصناعة)، إن "الإصلاحيين" الروس ألغو آلية السوق الاشتراكي ولم يستطيعوا خلق آلية جديدة للنظام الجديد، أي آلية اقتصاد السوق الرأسمالي، مما أدى إلى دخول البلاد في دوامة من الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما حولوا بلد منتج إلى بلد مصدر لأهم موارده الخام الأساسية: مثل المعادن والأخشاب والذهب والألماس والنفط والغاز، حيث أن إنتاج الألماس وتصديره لا يزال حقا حصريا لشركة –ديبرس– الإنجليزية اليهودية، كما تسيطر شركة شيبرون الأمريكية على معظم إنتاج نفط الشمال وتسويقه، وقد تحولت العديد من المصانع العسكرية ذات تقنيات عالية إلى مصانع للأواني المنزلية والدراجات الهوائية ووسائل التدفئة، وباتت أي صفقة لبيع الأسلحة لا تمر دون الموافقة المباشرة أو غير مباشرة للأمريكان عليها)[2]

[1]– توفيق غانم "المتغيرات الداخلية في الاتحاد السوفييتي ومؤثراتها الخارجية"، مجلة قضايا دولية ، العدد 90 سبتمبر 1991 ، ص ص 8،11.

[2] – Gldman marsall ' yeltsin's Reforms: Gorbachev!!? (Foreign Polcy) n 88, 1992, p , p 80,87.

– لقد عملت حكومة فايدار –تشوبايس – " الإصلاحية" المتطرفة منذ عام 1992 على رفع يد الدولة في تحديد أسعار السلع وتركها إلى آلية السوق القاسية دون وضع ضوابط معينة مما أدى إلى انفجار التضخم الذي أدى إلى إنهيار شبه كامل للاقتصاد الروسي ورافق ذلك هبوط في قيمة الروبل وفقدان أهم وظائفه الأساسية وبسبب هذا النهج المتطرف ألقى ضرر مادي كبير وخاصة بأصحاب الدخل المحدود، إذ قدرت الخصائص المادية لهؤلاء في ظل حكومة غايدار وحكومة تشير نوميردين ما بين 470–530 تريليون روبل ، وبلغ عدد المتضررين ما بين 70–80 مليون شخص، وإذا أضفنا إلى ذلك الانهيار المالي الذي حدث في آب عام 1998 فوصلت الخسارة المادية إلى ما يقارب بـ 600 تريليون روبل، إن سياسة تحرير الأسعار المفاجئ والسريع تركها إلى فوضى السوق (أي إلى سماسرة والمافيا والطفيليين) أدى إلى ارتفاع كبير للأسعار وخاصة في السلع الضرورية منها فقد زادت الأسعار في عام 1995 بالمقارنة مع عام 1991 من 3000 إلى أكثر من 26 ألف مرة، كما وزادت أسعار بعض السلع عام 1996 بالمقارنة مع عام 1991 من 1000 إلى 20833 مرة وقد أدى ذلك إلى هبوط المستوى المعيشي للغالبية العظمى من المواطنين، وبنفس الوقت تراكمت الأموال الهائلة وبشكل غير مشروع لدى النخبة البيروقراطية الحاكمة والطفيليين والمافيا.

ب– النتائج الاجتماعية والاقتصادية لسياسة "العلاج بالصدمة":

بينت التخصصات المالية للقطاعات الاقتصادية وحجم الدخل المتداول والدخول النقدية للمواطنين حجم الانخفاض المستمر للتخصيصات الاقتصادية الاستثمارية لجميع القطاعات بسبب النهج الاقتصادي الجديد، مما أدى إلى الانخفاض المستمر للإنتاج المادي، كما لوحظ انخفاض تخصيصات التنمية الاقتصادية بالمقارنة ما بين عامي 1985 و 1995 بـ 9,2 مرة، والضمان الاجتماعي بـ 06مرات ، والدفاع بـ 07 مرات وتطوير العلم بأكثر من 17 مرة، علما أن وزارة الداخلية هي الجهة الوحيدة التي حافظت على مستوى التخصيص المالي، بل هناك زيادة ملموسة، ومعدل الجريمة في زيادة مستمرة.[1]

[1]–، نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1، 1998)، ص24.

– يعاني نظام الحكم في روسيا من أزمة مالية حادة أدت إلى انهيار شبه كامل للنظام المصرفي، وهذا يدل على فشل السياسة النقدية "للإصلاحيين" الروس، كما يلاحظ أيضا انخفاض قروض البنك المركزي ذات طبيعة اقتصادية بالمقارنة مع عامي 1985 و 1995 بـ17 مرة وحجم الأوراق المالية بـ 17مرة، والنقد المتداول بـ 11,4 مرة للفترة نفسها، ويلاحظ أيضا انخفاض الدخل النقدي للمواطنين من 245 مليا روبل إلى 75 مليار روبل ، وانخفض متوسط الأجر من 200 روبل إلى 60 روبل وانخفض متوسط الراتب التقاعدي من 74 إلى 30 روبل لفترة نفسها.

– إن فشل السياسة الإقتصادية للنظام الحاكم في روسيا ترك أثرا سلبيا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وبشكل عام، كما أن فئة المتقاعدين تشكل ما بين 25و 30% من عدد السكان وإن متوسط دخل الفرد منهم لا يتعدى 50 دولار شهريا، في حين أن كلفة المعيشة في روسيا تعتبر من أعلى مستويات العالمية ، ويلاحظ انخفاض جميع المؤشرات الإقتصادية ويعود السبب إلى غياب السياسة الاجتماعية والاقتصادية العقلانية، وانعدام الإستقرار في البلاد كما يستمر الهبوط بقيمة الإنتاج المحلي الإجمالي في روسيا من 1991 حتى عام 1996.

ومنذ عام 1991 أصبحت روسيا تأتي بعد الهند في قيمة الإنتاج المحلي الإجمالي ومنذ عام 1993 جاءت روسيا بعد البرازيل واندونيسيا أي يمكن القول أن النهج الاقتصادي والسياسي أرجع روسيا إلى مصاف البلدان النامية بعد أن كانت تعد من الدول المتقدمة، أما في عام 1997 فقد تراجعت إلى المرتبة الرابعة عشر في حين كان الإتحاد السوفييتي السابق يحتل المرتبة الثالثة عالميا في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي.[1]

إن روسيا كانت ومازالت البلد الغني بثرواتها البشرية والمادية وإن التحول إلى اقتصاد السوق، والامتثال شبه الكامل للغرب ولمؤسسات الدولية وتنفيذ شروطهم الإقتصادية القاسية، كل ذلك جلب للشعب الروسي الكوارث والمآسي الاجتماعية والاقتصادية، بدليل تراجع مرتبة روسيا الدولية في حصة الفرد الواحد من

[1]– مي قابيل "تكلفة الفساد في روسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد، 143، (جانفي 2001) ، ص ،ص 236، 238.

الناتج المحلي الإجمالي من مرتبة 55 لعام 1987 إلى مرتبة 99 لعام 1996 بهذا انتقلت روسيا إلى فئة البلاد الفقيرة من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فيما يخص حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

من أهم القطاعات الاقتصادية لروسيا نجد :

الزراعة: تضم روسيا 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية و 120,000 نهر صغير[2]

الصناعة : هذا القطاع لم ينج من الأزمة لافتقاره لمصادر التمويل والاستثمار حيث بلغ معدل الهبوط في الإنتاج الصناعي 25% عام 1994[3]

المعادن : روسيا من أكبر الدول الغنية بالثروات الطبيعية، فسيبيريا وحدها تضم أكثر من سدس الذهب في العالم وخمس البلاتنيوم وثلث الحديد وحوالي ربع ما هو موجود في العالم من الخشب.

الطاقة: تمتلك روسيا 29 مصفاة كبيرة بقدرة إنتاجية تزيد على 09 ملايين برميل في اليوم[4] وقدر الاحتياطي الروسي من النفط والغاز بحسب إحصاءات عام 1995 بـ: 49 مليار برميل من النفط و 48,1 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي[5]

---

[1]– د. نجيم الدليمي "الاقتصاد الروسي وسياسة (العلاج بالصدمة) ، ودور المؤسسات المالية والاقتصادية في عملية الانهيار الاقتصادي" على الرابط الإلكتروني : http://www.irakerdk/index-qhp?opron:com contentrid : 106848irenid:99/

[2]– الإمارة : مرجع سابق ، ص 21.

[3]– طه عبد العليم " أبعاد ا لتفكك الاقتصادي في دول الكرمنولت الروسي" مجلة السياسة الدولية، العدد 120) القاهرة ، افريل 1995.

[4] – Kambiz Marofi, 'Refining oil Balances , and Trade In the Blak sea' Tran caucasian and central Asia Republics (opec), Bulletin, (september 1993), p, 09.

[5]– Hossein k,Ardebilil, 'the caspian sea: Its Resources, Irs Legal stotus and Irs, futare (opec), Bulletin, (March 1997) p,10.

الإعتماد الخارجي:

اختارت روسيا طريق الليبرالية، وأعلنت عن تضامنها مع الدول الغربية من خلال الشراكة الاقتصادية ودمج اقتصادها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي وهو ما شكل أسس سياسة روسيا (الخارجية- في بداية ظهورها)[1].

2- الأوضاع الإقتصادية اليوم :

شهدت روسيا حالة من الانهيار في السنوات الأخيرة وذلك بفضل :

- ارتفاع أسعار صادراتها من السلع الأولية بحيث وصل النمو الاقتصادي عام 2002 إلى 4,1% و 7,1% عام 2003.

- تحصين الاقتصاد، وذلك ضد اضطرابات أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية عن طريق إنشاء "صندوق الإستقرار" (وهو صندوق الادخار من مبيعات النفط)، الذي بلغ رصيده حوالي 400 مليا روبل على 2004 أي 135 مليار دولا وارتفع خلال عام 2005 إلى 510 مليار روبل أي 17 مليار دولار[2].

- أضحى الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها، وتطبيق قواعد اقتصاد السوق وإنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين، وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال و خفض الضرائب، من أكثر الاقتصاديات في العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، وإن تسارع وسائل التنمية الإقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعه وارتباطها مع اقتصاديات الدول آسيا وأوربا واتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود البلاد، نقل اقتصادها إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي[3]، وذلك من خلال:

---

[1]- الإمارة ، مرجع سابق ، ص 25.

[2]- الكاتب مجهول ، على الرابط الإلكتروني http://www.ruuarbabtu/runt nrml

[3]- لمحة عن الاقتصاد في روسيا، موقع روسيا اليوم : http:// www.rtarabiccom/russia/ 10441

السياسة الإقتصادية الجديدة : بعد الأزمة الإقتصادية لسنة 1998 أي في بداية رئاسة بوتين عام 2000م استرجع الاقتصاد الروسي عافيته حيث تم تسجيل انجازات ماكر و أكنومية معتبرة، هذا بالرغم من بعض الاضطرابات البنيوية والاعتماد الكبير على تصدير المواد الطاقوية، وقلة الاستثمارات الخارجية المباشرة، وعدم وجود سياسة وضاحة للتنويع الاقتصادي[1].

واعتمد بوتين على :

أ- الاستراتيجية الروسية المرتكزة على الطاقة:

تم تسجيل ارتفاع ملحوظ لاحتياطي الصرف الروسي بالعملة الصعبة بإضافة إلى تحسن لأداء المؤسسات الإقتصادية وارتفاع الدخل الوطني الخام PNB ليبلغ 6880 دولار/ فرد، كذلك ارتفعت وتيرة الاستثمارات الحكومية الشيء الذي من شأنه خلق جو ملائم للاستثمار الخارجي، أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة 2002 ما يعاد 4,7% ليقفز سنة 2003 إلى 7,3 % وإلى 7,1% سنة 2004 و 5,8% سنة 2005، ما يسمح بالحديث عن الرجوع الروسي إلى الساحة الإقتصادية الدولية، غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول والغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الإستراتيجي في الصادرات، وهذا من خلال إنتاج بلغ 7,3 مليون برميل في 2003، ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج وثاني اكبر مصدر للبترول الخام الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020 واحتلال مرتبة المنتج والمصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد والعشرين.

- كذلك تعتمد الإستراتيجية الروسية على هذه المادة الحيوية لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب 50 % من المداخيل لهذا الغرض كذلك ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوربية حيث تزوده بـ50% من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن وعدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي،

[1]- جران مغروزة، نابت عثمان باية، "دور روسيا على الساحة الدولية منذ 1991" مذكرة الليسانس ، كلية العلوم السياسية والإعلام، لجامعة الجزائر 2002، ص 17

وتستحوذ روسيا على 26,7% من احتياطي الغاز في العالم وبالتالي فهي يعتبر بمثابة ورقة رابحة بالنسبة للسياسيين الروسيين خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة عدم استقرار مزمن .

ب- **جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة :**

-نظرا إلى بعد المسافة بين مراكز الاستخراج وموانئ التصدير، تأثر الخزينة العمومية بتقلبات أسعار البترول، الأمر الذي يفرض على روسيا الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

حيث تركز الحكومة الروسية على محورين اثنين مهمين هما :

1- إصلاح القطاع المصرفي.

26 محاربة الآثار السلبية للبيروقراطية الإقتصادية الخانقة.

في هذا الإطار يمكن القول بأن عدم توفر ميكانيزمات لتشجيع وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى من أهم العوامل المعيقة التي تقف في وجه الرجوع الكامل لروسيا إلى الواجهة الإقتصادية العالمية[1].

المطلب الثالث : المحددات العسكرية.

ويقصد بها قدرة الدولة على استخدام قوتها العسكرية أو التلويح باستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[2].

وسنتناول القدرة العسكرية من خلال دراسة القدرات العسكرية المادية وغير مادية.

[1]- وكالة أنباء النوفيستي " على الرابط الإلكتروني : http://ar.ria.ru/economu

[2]- الإمارة ، مرجع سابق ، ص 28.

1- **القدرات العسكرية المادية:** من المعروف أن روسيا ورثت من الإتحاد السوفييتي أسلحة مختلفة ومتنوعة شكلت بها القوة العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الترسانة النووية- الإستراتيجية للإتحاد السوفييتي[1].

كما ورثت 90% من القوات الإستراتيجية النووية 85% من قوات الدفاع الجوي الإستراتيجي، 58% من قوات الأسلحة التكتيكية النووية ، 85% من القوات البحرية، 58% من القوات البرية، كما تسيطر على 79% من الصواريخ العابرة للقارات 100% من الغواصات النووية[2].

و 90 % من القاذفات البعيدة المدى، وحوالي 12200 رأس نووي استراتيجي ضف على ذلك تولي القيادات الروسية إدارة جميع المنشآت العسكرية الأساسية كالقيادة العليا والسيطرة والاتصالات والقوات النووية الاستراتيجية والمقاتلات الاعتراضية، الإستراتيجية والقوات الخاصة والأمن[3]

وقد خصصت روسيا مبالغ طائلة للإنفاق العسكري حيث بلغت عام 1997 م حوالي 31 مليار دولار وعام 1998 م 32 مليار دولار وهذا الإنفاق قدر بـ 2,64% من الناتج الوطني الخام (PNB)[4].

- هذا رغم الأوضاع الإقتصادية المتدهورة في روسيا والضائقات المالية والأزمات المتكررة خصوصا الأزمة العالمية الآسيوية عام 1998 م ، إلا أن روسيا تدرك أهمية ودور العامل العسكري من ردع العدو خصوصا في تلك الفترة الحرجة.

---

[1]- فريتز إيرمان، "روسيا" في : زلمي خليل زاد (محرر) ، التقييم الإستراتيجي (أبو ضبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص، ص، 106، 107.

[2]- المرجع نفسه ، ص 106.

[3]- غازي فيصل "السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي بين الفاعلية والإنماء" في مجموعة باحثين، ندوة العرب القوى العظمى، العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحرة، العدد 20،(بغداد ، بيت الحكمة ، 1998) ، ص 110.

[4]- للإطلاع أكثر أنظر Docunenlsof Dissolition of the sosietunion and the Etabilishment of the commonuvealth of independentstates '(cairo:centre of pehitical Research and studies, 1993),p76.

ومع ذلك يمكن أن نلاحظ في المجال العسكري –الاستراتيجي لروسيا الاتحادية هو التراجع عن المواجهة الاستراتيجية العالمية مع الغرب ، فقد أصبحت تتبنى أهدافا متواضعة قياسا مع العقيدة السوفييتية القديمة في عقود الحرب الباردة التي كانت تشمل مجالاتها وحدودها وحلفائها في العالم، وفي عقد التسعينات اقتصر مفهوم الأمن الروسي على الأراضي الروسية وذلك حسب الصيغة الأولية للعقيدة العسكرية الروسية التي صدرت عام 1992م وفيها تحديد مصادر التهديد الأمني لروسيا[1] وتتمثل في :

– احتمال نشوب اضطرابات داخل الدول المستقلة وتأثيرها على الأمن الروسي الداخلي أو في روسيا ذاتها، وعدم الاستقرار السياسي في دول الجنوب .

– السياسات الغربية وتوسيع حلف شمال الأطلسي وتوجهه شرقا، و التواجد الأمريكي في مناطق حول روسيا (الجوار القريب) .

– استغلال الغرب مسألة تقديمه للمساعدات الإقتصادية إلى روسيا للضغط عليها .

2– **القدرات العسكرية غير المادية:**

ويقصد بها الجوانب التنظيمية والكفاية والخبرات المكتسبة سابقا في الحروب والمعنويات، وهي الحقائق وعوامل أساسية في الجانب العسكري.

إذ يمكن أن ندركها في :

– أول رجل فضاء كان روسيا .

– نسبة المتعلمين في روسيا حوالي 90 %

– روسيا دولة متقدمة في هندسة الصواريخ وعلم المعادن.

[1]– أحمد إبراهيم محمود، "العقيدة العسكرية الروسية....ألتحولات والدوافع" مجلة السياسة الدولية ، العدد 165 (القاهرة ، جانفي 1999)، ص 237.

– لها نخبة عظيمة من العلماء والمهندسين ويظهر هذا في (علماء الرياضيات والذرة الروس هم الأفضل في العالم عددا وكفاءة).

كما تواجه المؤسسة العسكرية الروسية عدة مشاكل يعود بسببها إلى :

– الانحلال التنظيمي والعزلة وانهيار المعنويات بسبب فقدان المؤسسة للمكانة التي كانت تحظى بها منذ عام 1945 م إلى 1990 م .

– تدني معنويات الضباط بسبب تدخل القيادة المدنية وتحكمها بالمؤسسات العسكرية.

– الوضع الاقتصادي الرديء واد في معانات الجيش الروسي في مأوى وتغذية ما سبب الإحباط لهم[1].

– ومع وصول بوتين للحكم تغيرت الكثير من المؤشرات العسكرية نحو الأحسن وذلك من خلال:

– تحسن وضع الجيش الروسي عما كان عليه في التسعينات.

– ازدادت نسبة ما هو مخصص للأفراد بالنسبة إلى مجموع الميزانية الدفاعية من 31.1% عام 1999م إلى 35% عام 2000 م.

– أصدر بوتين مرسوما جديدا عام 2001م يقضي بإحياء مجد البحرية الروسية واستعاده دور روسيا كدولة بحرية رئيسية.[2]

– زيادة الطموح الروسي بالفوز بالعقود التسلحية مع مختلف الدول التقليدية أو غيرها جديدة.

– روسيا ثاني أكبر دولة بعد أمريكا في مبيعات السلاح إلى دول العالم الثالث.

– التركيز على الجانين التجاري والاقتصادي والبعد الاجتماعي بهذه الصناعة الضخمة والمهمة للحصول على العملة الصعبة وفعالية معظم المشاكل الداخلية والمساهمة في الاستقرار سعر الصرف الروبل الروسي[3].

---

[1]– فرينز، مرجع سابق، ص 108.

[2]– الأمارة، مرجع سابق، ص 32.

[3]– عادل عباسي، "السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فرصها وقيودها" مذكرة ماجستر (جامعة الجزائرية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص 52.

– التركزي على دول آسيا الوسطى، تعد دول آسيا الوسطى سوق واعدة نظرا إلى الاستقلال الحديث لأنها في طور البناء فهي مجال جيوبولتيكي محيط بروسي[1]

المبحث الثاني : محددات صنع القرارات واتخاذه في سياسة روسيا الخارجية

سنركز على المحددات السياسية والقرارية، الداخلية والخارجية وكما يلي:

المطلب الأول: المحددات السياسية والقرارات

يرى المفكر "أندرو مورافسيك": "أن الدول ليست عبارة عن مجرد كرات بلياردو أي أنها ل تحتك إلا في قشرتها الخارجية، كما يرفض اعتبارها مجرد علبة سوداء، أي أنها تتجسد في شخص قائد الجهاز التنفيذي حيث ركز على البيئة التي يصنع فيها القرار في كتابه:

"الأولويات والقوة في الجماعة الأوربية ،

"Preferences and Rouver in the European community

حيث قال "إن المصالح الوطنية للدول تصنعها، النقاشات والتداخلات و التفاعلات الداخلية بين مختلف الفاعلين الإجتماعين في الدولة بحيث تسعى كل مجموعة لتأثير على صانع القرار بها يتماشى ومصالحها وهذا باعتماد على تحالفات وطنية أو قد تكون فوق قومية، نفرض على الحكومة أخذها بعين الاعتبار أثناء صناعة القرار سواء الداخلي أو الخارجي للدولة "[2].

لا يمكن فهم المخرجات السياسية الخارجية ما لم يفهم الإطار الذي تصنع فيه والعمليات التي تصنع من خلالها، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية: إطار العلاقات ونمط ترتيبها بين الأجهزة والمؤسسات، والهيئات المسؤولة عن صنع السياسية الخارجية لدولة ما، عن طريق تحديد الأوزان النسبة لكل فاعل من

[1] – عادل عباسي ،" السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الاسلامية المستقلة فرصها وقيودها" مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007) ص، 52.

[2]– فرينز ، مرجع سابق، ص 119.

الفواعل الداخلية المشاركة في صياغة التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة وتحديد أهدافها وإستراتجيات تحقيقها ".

ومن هنا تتحدد أهمية معرفة كيف يصنع القرار داخل البيئة القرارية باعتبار أن السياسة الخارجية ما هي إلا عبارة عن سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، وبناء على مدخل البيئة القرارية في السياسية الخارجية لروسيا يقدم لنا المقترب البنائي نقسم لعملية صنع القرار في السياسية للدولة من خلال تركيزه على الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية [1].

أ- الإطار السياسي والدستوري:

روسيا الإتحادية دولة فيدرالية ديمقراطية ذات نظام حكم رئاسي تتكون البلاد من 83 وحدة إدارية فيدرالية متساوية (الحقوق، وهي عبارة عن إحدى وعشرين جمهورية وست دوائر ذاتية الحكم، وإقليم واحد، وحكم ذاتي، وسبع وأربعين مقاطعة، كما توجد مدينتان فيدراليتان وهما العاصمة موسكو ومدينة سانت بطرسبرغ، وهنا أيضا ثمانية أقاليم وهي وريثة الإتحاد السوفياتي (سابقا).

تبنت روسيا الدستور الجديد في 12 ديسمبر 1993 وبواسطته أصبحت روسيا دولية فيدرالية، تتولى الحكومة المركزية مهمة إعداد السياسة العام بما فيها السياسة الخارجية ومتطلبات الأمن القومي.

الدستور: ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أفريل 1978 حتى بعد سقوط الإتحاد السوفيتي إلى أن تم تبني الدستور الجديد بتاريخ 12 ديسمبر 1993 والذي تم إقراره بأغلبية 62% من الأصوات، بحيث بلغت نسبة المشاركة 95% من الناخبين أقر الدستور الروسي في عهد الرئيس الأول لروسيا بوريس بلستين، ويتكون دستور 1993 من مقدمة وجزئين أساسين:

[1]- سهام حروري، " السياسة الخارجية الروسية لما بعد الحرب الباردة"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005، ص 59.

الجزء الأول: وهو الجزء الأكبر، ويتضمن 9 فصول أسياسية تناولت على التوالي:

1- أسس النظام الدستوري، 2- حقوق وحريات الإنسان والمواطن، 3- الدولة الروسية، 4- رئيس الدولة، 5- البرلمان بمجلسه، 6- الحكومة، 7-السلطة القضائية، 8- الحكومات المحلية ، 9- الأحكام الخاصة وبتعديل الدستور.

الجزء الثاني: وتطرق إلى 9 شروط للتدابير الختامية الانتقالية وفقا لدستور 1993 فإن روسيا دولة فيدرالية وديمقراطية ذات نظام جمهوري ، لها علة واحدة هي الروبل وعاصمة واحدة هي موسكو، ولغة رسمية واحدة هي روسية مع منح الجمهوريات الحق في استخدام لغاتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية كما نص على علمانية الدولة الروسية وفصل الدين عن الدولة [1].

هذا وتنفرد الحكومة المركزية في موسكو (الفيدرالية) ببعض المهام نذكر منها.-الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية-، ورسم سياسة الخارجية للدولة وتوقيع المعاهدات وأمور الحرب والسلم، - الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية- ، -الأمور المتعلقة بالدفاع عن حدود الدولة وإقليمها البري والبحري، والجوي-،-الأمور الخاصة بالطاقة النووية والأنشطة القضائية- ،- وكان الرئيس السابق (2008-2012)" دبمتري مدفيديف" وقع في 30 ديسمبر/كانون الأول عام 2008 القانون الخاص بإدخال تعديلات الدستور الروسي المتعلقة بتمديد فترة الصلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما، وقد اعتمد القانون في مجلس الدوما 21 ديسمبر/ كانون الأول، وصادق عليه المجلس الفيدرالي في 21 ديسمبر/كانون الأول، وتتضمن التعديلات في القانون زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من 4إلى 6 سنوا ومجلس الدوما من 4 إلى 5 سنوات.

[1] – Hillaire cartillai est les autres , " De L'urss a la cel 12 etatss en quetd d'equlibre" (Paris : édition marketing SA 1997) p 37.

ب- **الثقافة السياسية :**

-عبر أحد القوميين الروسيين عام واحد قبل سقوط الإتحاد السوفييتي، عن حالة الاغتراب والأزمة الهوياتية الكبيرة وحالة الشك الذي أصاب شعبا بأكمله حيث قال :

"الكارثة المريعة التي لا تخطر على بال الشعب الروسي قد وقعت، والدولة قد تمزقت والشعب الذي سرق وخدع بتاريخه الممتد إلى ألف عام قد انتهى وحيدا على حين غرة" وأشقاه" حتى عهد قريب حول ممتلكاتهم واختفوا في "زوارق النجاة" وأبصروا بعيدا عن السفينة المائلة، ولم يعد لنا مكان نتوجه إليه....

- إن الدولة الروسية تجسد "الفكرة والحلم الروسي" سياسيا واقتصاديا وروحيا سوف يعود بناؤها من جديد وسوف تجمع أفضل ما تبقى من ممتلكاتها التي دامت ألف عام."[1]

روسيا تعاني من أزمة الهوية وهي إطار البحث عن دور جديد لها تنتزعها نزعتان: "النزعة الإمبراطورية" بحكم الماضي التاريخي النقل الحضاري حيث وصفت روسيا خلال قرون على أنها إمبراطورية كبرى، أما النزعة الثانية فهي ترى وجوب "التخلي عن الحكم الإمبراطورية" والاهتمام بالوضع الداخلي لبناء الدولة الروسية القوية ذات الأهداف والمصالح الواضحة والمحددة، انهيار مصداقية الإيديولوجية الماركسية، اللينينية عالميا."

ج- **فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي:**

-تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات وقد كرس ذلك الدستور حيث جاء في مقدمته ما يلي : "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات" ويبلغ عدد سكان روسيا بحسب إحصاء (2010) قرابة 143 مليون نسمة، كما ينتمي سكانها إلى 130 جماعة عرقية.

- **الديانة :** تعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، فرغم إقرار الدستور بعلمانية الدولة إلا أن المادة 28 تقر بحرية الأديان للجميع حيث تقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة بـ: 40% حيث يوجد حوالي 9000

[1]- الإمارة ، مرجع سابق ، ص 51.

طائفة دينية تسيطر عليها الطائفات المسيحية الأرثوذكسية حيث توجد حوالي 5000 كنيسة أرثوذكسية تم إعادة فتح وترميم معظمها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي على رأسها كنيسة المسيح المنقد في موسكو، كما توجد حوالي 150 كنيسة كاثوليكية، في حين يمثل البروتستانت أقلية بـ: 2 مليون بروتستانتي أما الإسلام فيشكل ثاني أكبر ديانة في روسيا بحوالي 19 مليون مسلم وهناك أكثر من 800 مسجد تتمركز معظمها في جمهوريات الاتحاد الروسي المسلمة هي: بشكيريا، داغستان، كاباردا بالكاريا، أوسيتيا الشمالية، تترستان، أنغوشيا والشيشان.

الأوضاع الإقتصادية :

بالرغم من ما تحتوي عليه روسيا من إمكانية فعلية وموارد بشرية وعلمية وطبيعية، فقد ورثت أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة حيث سجل الاقتصاد الروسي إنهيار عريض وتراجع كبير أغرق روسيا في الفساد والضعف، مما جعل قراراتها الخارجية خلال فترة يلستن تخضع في الغالب إلى متغير الاقتصاد الداخلي والغربي خصوصا الأمريكي:

و- **الخصائص الثقافية :**

ظلت روسيا ولحقبة طويلة تمثل اللغز المعبر للغرب في توجيهاتها وأحلامها من منطلق ثقافي، فحسب تعبير "كيسينجر" فروسيا لا هي غربية على نحو مطابق لدول الأوروبية المسيحية الغربية ولا هي شرقية، فقد اعتبرت دولة أوراسية وبالتالي خضعت في توجيهاتها الخارجية لهذه الثنائية المتنازعة بين الاتجاه شرقا أو غربا وهذا ما سنقدمه في المطلب التالي في الجدل النظري المثار حول الأولويات الوجهة الخارجية لروسيا الجديدة.

من خلال كل ما سبق فإنه لا يكفي نهم سياسة روسيا الخارجية ما لم يستوعب هيكل صنع القرار من خلال العوامل المترابطة والمتفاعلة من الخصائص التي تشكل مدخلات السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الثاني : عوامل البيئة الداخلية.

تشمل البنية الداخلية على مجموعة الأنساق الاجتماعية والثقافية والتنظيمات السياسية والجماعة الضاغطة ووسائل الاتصال والأوضاع الاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي، والموقع الجوسياسي....إلخ.

كل هذه العوامل تشكل قيود على صناع القرار وحركتهم .

– لكن حسب دستور 1993 فإن رئيس الدولة يأتي على قمة الهرم الفاعلين في صنع واتخاذ القرارات السياسية الخارجية واستمر العمل بهذا الدستور ومع مجيء بوتين الذي يصرح بأنه لا ينوي تعديل الدستور، لأنه يركز صلاحيات واسعد في يد الرئيس ومنها أنه المسؤول على وضع السياسة الخارجية للدولة.

1/الرئيس وتوجهاته السياسية:

رئيس الدولة : فلاديمير بوتين والسابق ديميتري مدفيديف، وقبلهما الرئيس الأول للفدرالية الروسية بوريس يلستن، إن الرئيس هو محور عملية صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية.[1]

أ– بوريس يلستين : ولد يلستين عام (1031–2007) في منطقة الأورال في أسرة ريفية عمل كمهندس معماري حتى أصبح مدير عام للمصنع المباني الجاهزة عام 1963 انظم إلى الحزب الشيوعي عام 1961 وتصعد في مناصبه حتى عينه بريجنيف سكرتيرا أول للحزب في مقاطعة "دلو–فسك" عام 1976 ومنذ ذلك الحين أخذ يلستين في اكتساب الشعبية الواسعة نظرا لما قدمه في إصلاحات لمقاطعته[2].

استدعاه الرئيس السوفييتي السابق "غورباتشوف" وعينه سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في العاصمة موسكو وأصبح من أقوى الساسة وذوي النفوذ في الاتحاد السوفييتي، كان يلستين يؤمن بضرورة التحول نحو الليبرالية الغربية وضرورة التخلص من الاشتراكية والماركسية اللينينية، في عام 1989 تزعم التيار

[1]– نورهان ، مرجع سابق ، ص 8.

[2]– المرجع نفسه ، ص 29.

الإصلاحي ثم انتخب رئيسا للبرلمان سنة 1990 ما أهله للسلطة كرئيس لروسيا الإتحادية في عام 1991 بسبب شعبيته بنسبة 57% قبل مرضه كان صاحب قرارات شجاعة وصارمة.

ب- **فلاديمير بوتين:** ولد 1954 بمدينة "سان بيتر سبرغ" من عائلة سوفييتية متواضعة يتمتع بوتين بتكوين جامعي مزدوج حيث درس في كلية القانون وتحصل على شهادة من جامعة لينبنغراد عام 1975 ثم درس في معهد العلم الأحمر بلينيغراد[1]

انضم بوتين عند تخرجه إلى فرع جهاز أمن الدولة (KGB) بلينبنغراد كما تقلد بوتين مناصب عديدة منها: مديرا لدار الصداقة السوفييتية الألمانية، مساعدا لرئيس الجامعة للشؤون الدولية، نائبا لرئيس لجنة مدينة لينينغراد للعلاقات الخارجية مكلف بجلب الاستثمارات الخارجية مكلف بجلب الاستثمارات الخارجية، لقد تميز بوتين بالاعتماد على نفسه بحيث يمكن استنتاج ذلك من خلال ميله للممارسة المصارعة من دون سلاح خاصة رياضة "سامبو" بالإضافة إلى بعض الفنون الرياضية الأخرى[2].

- بدأ بوتين يكتسب شهرته منذ بداية التسعينات بحيث أصبح من الشخصيات المهمة في حياة السياسية والاقتصادية في مدينة لينيغراد الكبرى التي يقطنها أربعة ملايين نسمة وقد تمت ترقيته إلى منصب النائب الأول لرئيس حكومة المدينة فتحصل بذلك على صلاحيات واسعة شملت مكاتب التمثيل الديبلوماسي والشرطة...إلخ.

اشتغل بوتين في خريف 1995 رئيسا لمجلس فرع مدينته لحركة "بيتنا روسيا" ثم تم تعيينه بموسكو في منصب نائب مدير شؤون الدولة مكلفا بالمسائل القانونية الخاصة بالعلاقات الخارجية، نظرا لأدائه الجيد، انتقل للعمل في ديوان رئيس الدولة كرئيس إدارة الرقابة ثم عين في 1998 في منصب النائب الأول لمدير ديوان رئيس الدولة كمسؤول عن الاتصال بأقاليم روسيا، أما في 1998 فقد عين بوتين مديرا لدائرة

[1] - Syliabrainbant, Inside Poutin 's Russia, Le monde Diplamatique, COROM (juin 2004) p, 01-02

[2]- الإمارة ، مرجع سابق، ص 68.

الأمن لفدارلية روسيا تم تعيينه في العام الموالي سكرتيرا لمجلس الأمن القومي الروسي مع حفاظه على منبه السابق إلى أن تم تعيينه رئيسا للحكومة في 09 أوت 1999[1]

يظهر أن للمناصب العديدة والمتنوعة التي تقلدها بوتين قد ساهمت إلى حد كبير في إعداده لتقلد منصب الرئيس حي أن حقبة عمله في جهاز أمن الدولة (KGB) مكنته من أن يرى الأوضاع الدولية بوضوح أما المناصب الإدارية الأخرى فقد علمته كيف يتعامل مع معضلات إعادة بناء روسيا، عمل بوتين على إعادة المكانة المرموقة لروسيا ولكن بطريقة تختلف عن روسيا الإمبريالية حي بدا بإعادة تنظيم الاقتصاد والتخلص من حالة العزلة.[2]

اتسم بوتين البرعماتية والواقعية في السياسة الخارجية حيث ركز منذ وصوله إلى السلطة على ضرورة إيجاد تأثير في الجوار الآسيوي خاصة المجال السوفييتي السابق كأحد السبل لتحسين الوضعية الروسية كما سعى إلى تطوير فكرة "روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين".

وكذا ضمان حريتها من أجل تحديد وتنفيذ سياستها الخارجية والداخلية ناهيك عن الحفاظ على مزايا طابعها الأوراسي وموقعها المهم ضمن المجال السوفييتي سابقا، يؤكد بوتين منذ وصوله إلى الحكم بالقول:"أن روسيا دائما تتحرك على أنها دولة أوراسية لا ننسى أن الجزء الأكبر من الإقليم الروسي موجود في آسيا"[3].

---

[1]- المرجع نفسه ، ص ص ، 69،71.

[2] – Henry kissinger, la Nouvelle Puissance Americain, Traduction : Odile Démange (Trance: Edition Fagard, 2003), p 348.

[3] – Anne de tinguy, vladimir Poutine et Laccident : L'heure est Au Pragmatisme" Rolitique Etranere , N31 (Mars 2001), p,p , 514, 533.

– يظهر أن بوتين يريد أن يحقق غزوا دبلوماسيا كبيرا بهدف خلق حلف مضاد للغرب مع إعادة إدماج روسيا في الساحة العالمية، فالرئيس يرى أن خلق هذا الحلف ينبغي أن يتم مع دول العالم الثالث.[1]

وهذا يعني بضرورة البدء بالتعاون الوثيق مع الجوار الإسلامي القريب من روسيا.

تقوم السياسة الخارجية الروسية من وجهة نظر الرئيس بوتين في العهدة الأولى (2000–2004) على المبادئ التالية:

- **البرغماتية:** مع الابتعاد عن المحددات الإيديولوجية في رسم السياسة الخارجية وهذا ما أكده بوتين بالقول:"روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية ترتكز على الثبات والقابلية لتنبؤ والبرعماتية...".
- **الإيديولوجية:** هي مجموعة من التصورات أو الأفكار التي يؤمن بها الشخص والتي تضفي اتجاها محددا على آرائه، كما تؤثر على رؤيته للعالم الاجتماعي والإنساني وقد يكون الاتجاه الإيديولوجي للإنسان مستمدا من تجاربه الجانبية السابقة، ولكن بلا شك على رؤيته المستقبلية للأمور."[2]

ويعرفها ماركس :" هي جملة الآراء والمعتقدات الشائعة في مجتمع ما بدون اعتداء بالواقع الاقتصادي".[3]

- ضمان عدم العودة إلى صراع الأيديولوجي.
- التوجه نحو الأسواق الدولية وخصوصا تجارة الأسيوي لبيع الأسلحة.
- رفض الأحادية القطبية والتوجه نحو تعددية القوى الموجهة.

---

[1] – Galia Ackerman, Poutine Et L'ocident" Entretien canduit avec Alexandre Linouvau, Politique International, N92 (Ete 2001) p,p, 301,312.

[2] – Raymond Ries," socail science and ideology, in wrong and Gracey " eds readings in interoducing sociology nn(Londor : Mocniuillan , 170 , 2003) p ,p 636 –637.

[3] – د.عبد الرحمن خليفة ، د، فضل الله محمد إسماعيل "الأيديولوجية والحضارة والعولمة "، (الأزاريطة: دار الجامعة الجديدة، 2008) ص34.

–للإطلاع أكثر على الأيديولوجية أنظر ، د.خليفة، مرجع سابق، ص ص ،20،19.

- الاعتماد على الشرعية الدولية بتفعيل دور هيئة الأمم المتحدة.[1]

في لقاء لرئيس عام 2004م بجميع السفراء الروسيين أعاد بوتين التدقيق في توجهات النشاط الخارجي الروسي واعا المبادئ الخمسة التالية:

- ينبغي أن تكون السياسية الخارجية وسيلة للتحديث.
- إن العلاقات مع الجمهوريات المستقلة تمثل أولوية لروسيا.
- إبقاء العلاقات مع أوروبا.
- التنويه بتطوير مع الدول الأسيوية.

يظهر من خلال هذه المبادئ أن الرئيس الروسي لا يريد تعريض العلاقات الروسية مع الغرب للخطر وفي نفس الوقت ضمان الدور لروسيا على المجال الجيوبوليتيكي الذي كان تبعا لها من قبل، أي عبارة عن طريق "ثالث" لروسيا يقوم على عدم الاندماج لا مع الغرب ولا التصادم معه.[2]

ج – ديمتري مدفيديف: ولد ديمتري مدفيديف في 14 سبتمبر 1965 في مدينة لينبغراد – سانت بطرسبرغ (ماليا) أكمل دراسة في كلية الحقوق بجامعة لينبغراد في عام 1987 وحصل على شهادة الدكتوراه في نفس الجامعة في عام 1990 عمل في الفترة الممتدة بين عام 1990 و 1999 في مجال التدريس في جامع سانت بطرسبرغ ومستشارا (1990–1995) لرئيس مجلس إدارة مدينة سانت بطرسبرغ، وخبيرا في لجنة ، وخبيرا في لجنة الشؤون الخارجية في بلدية المدينة شغل في عام 1999 منصب نائب رئيس جهاز حكومة روسيا الاتحادية وعمل مدفيديف في عامي 1999 و2000 نائبا لرئيس ديوان الرئاسة تم شغل منصب النائب الأول لرئيس الديوان منذ عام 2000 وفي الوقت نفسه ترأس مدفيديف مجلس مديري شركة "غازبروم" وأصبح مدفيديف رئيسا لديوان الرئاسة الروسية في شهر أكتوبر

[1]–الأمارة، مرجع سابق ،ص ص 74،76.

[2]–ليليا شيقتسوقا، "روسيا بوتين " لترجمة : بسام شيحا، بيروت : الدار العربية للعلوم ، ط1 ، 2006، ص 470.

2003 وعين في شهر نوفمبر 2005 بمنصب النائب الأول لرئيس حكومة روسيا الاتحادية وكانت أحزاب "روسيا الموحدة" و"وروسيا العادلة" و"القوة المدنية" والحزب الزراعي قد اقترحت توسيع مدفيديف لخض انتخابات الرئاسة في روسيا التي أجريت في الثاني من شهر مارس 2008 .[1] وأيد رئيس الدولة السابق فلاديمير بوتين ترشيح مدفيديف من قبل أربعة أحزاب لمنصب الرئاسة وقال إن ذلك يوفر فرصة حقيقية لتشكيل سلطة قوية وراسخة في روسيا ومواصلة السير على النهج الذي نتائج إيجابية ملموسة في الأعوام الثمانية الأخيرة.

وذكر بوتين أن الأحزاب الأربعة تستند إلى مختلف طبقات المجتمع وسيشكل اثنان منها (."روسيا الموحدة"و"روسيا العادلة")أغلبية مطلقة في مجلس الدوما الروسي، وقع مدفيديف في 30 ديمسبر/كانون الأول عام 2008 القانون الخاص بإدخال تعديلات على الدستور الروسي المتعلقة بتمديد فترة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما، وتتضمن التعديلات في القانون زيادة فترة صلاحيات رئيس الدولة من 4 إلى 5 سنوات ومجلس الدوما من 4 إلى 5 سنوات.

وتبقى النقطة ذات أهمية يمكن إدراجها في سياق تحليل هيكل نع السياسة الخارجية لروسيا فبالإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية فإنه لا يمكن إغفال دور "العامل السيكولوجي"

– **العامل السيكولوجي:** هناك ما يبدوا تناقضا في سياسة روسيا الخارجية بين فترتي يلستين وبوتين، فليستن كان ينظر إليه على أنه رجل مريض ومدمن ومتحرر وضعيف حتى أن أحد المعلقين يقول أنه كان يدير دولة بحجم روسيا من المستشفى مع ابنته، وهذا انعكس على دور ومكانة روسيا وبالتالي على توجهات سياستها الخارجية، في حين يختلف بوتين عن ذلك فهو الشاب الفتى والطموح ذو الماضي

[1]– "لمي مضر الأمارة ، الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، مارس 2009) ص 179.

ألاستخباراتي في الكجيبي (KGB) والحزب الشيوعي[1]. فوصوله إلى سد الحكم اعتبر هدية من السماء لإنقاذ روسيا كما عبر أنتوني الين أحد المسئولين في مبنى العلاقات الخارجية[2].

2/ السلطة التشريعية (البرلمان):

وفقا للدستور الروسي عام 1993 يتكون البرلمان من مجلسين لا بد من موافقتهما من الرئيس لإقرار القوانين وهما:

أ-**المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية):** يتكون من 178 عضوا أي عضوين اثنين لكل وحدة من الوحدات المكونة لروسيا الإتحادية، على أن يكون أحد العضوين من السلطة التشريعية للوحدة الممثلة ويكون الآخر من السلطة التنفيذية يتولى الأمور المتعلقة بالفيدرالية كتلك المتعقلة باستخدام القوات المسلحة خارج روسيا والموافقة على الأحكام العرفية وحالة الطوارئ المتخذة من طرف الرئيس[3].

ب- **المجلس النيابي (مجلس الدوما)** : هو المجلس التشريعي الأول والغرفة السفلى في البرلمان تتكون من 450 عضوا بحيث ينتخب نصفهم من المترشحين الحزبيين والمستقلين بالانتخاب الفردي المباشر في الدوائر الانتخابية، أما النصف الآخر فينتخب عن طريق التمثيل النسبي بحد أدنى 05% من أصوات الناخبين لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان، أما النسب الباقية أي الأحزاب الخاسرة فتوزع مقاعدها على الأحزاب الفائزة وفقا للنسبة المؤيدة التي حصل عليها كل حزب، يتولى مجلس الدوما الموافقة على تعيينات الرئيس لرئاسة مجلس الوزراء والبنك المركزي وكذا تحديد الضرائب ومراقبة الإصدار النقدي[4]

3

---

[1]- The Petrsbyug Experience : Putin's Political career and Russian Zoreign Policy

www.cdi.org/russia/johnson/8097.16.CFM.

[2]- رضا شماتة : "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو روسيا المعاصرة" في الإمبراطورية الأمريكية ، القاهرة ، مكتبة الشرق الدولية، 2002، ص 69

[3]- عادل، مرجع سابق ، ص 38.

[4]- الإمارة ، "المتغيرات الداخلية ": مرجع سابق ، ص ص ، 77،78.

/ الأحزاب والنخب السياسية :

أ-**الحزب الشيوعي :** بدأت إرهاصات التعددية الحزبية في روسيا عام 1989 م حيث تعرضت القيادات الحزب الشيوعي لضغوطات مكثفة ومتزايدة من أجل إتاحة المزيد من حرية التعبير وهدا من خلال تعديل المادة 07 من دستور 1977م والتي تنص على أن : "الحزب الشيوعي هو القوة القائدة الوحيدة في البلاد" وقد تم إقرار التعديل من طرف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في فيفري 1990م واضعة بذلك حدا لـ70سنة من حكم الحزب الواحد والتي سبقتها عقود من الحكم القيصري الأوتوقراطي الأمر الذي أدى إلى فوضى حزبية كبيرة، ووصل عدد الأحزاب قبيل الانتخابات التشريعية عام 1993 إلى حوالي 40 حزبا سياسيا دخلت في تحالفات نتجت عنها مجموعات حزبية وما يلاحظ على هذه الأحزاب هو كثير الأحزاب المجهرية.

ب-**الحزب الوطني الليبرالي :** يعتبر أول الأحزاب غير الشيوعي، تأسس في مارس عام 1990 بزعامة "جيرينوفسكي" أبرز قيادات الاتجاه القومي.

ومن أهم مبادئه في السياسة الخارجية.

- تشجيع تجارة الأسلحة.
- الاهتمام بالأقاليم التي طرد منها الروس .
- إبعاد الغرب من الجنوب الروسي.
- التوجه نحو المياه الدافئة أي خروج روسيا نحو شواطئ المحيط الهندي والبحر المتوسط كسبيل لإنقاذ الأمة الروسية، في كتابه " الالتفافة الأخيرة نحو الجنوب" يدعوا إلى إحياء إمبراطورية القديمة والعودة إلى الحدود السوفييتية، أي التوسع هو مبدأ ثابت في برنامج الحزب.[1]

[1]- المرجع نفسه ، ص ، ص ، 95، 96.

ج- **حزب الوحدة -الدب:** أنشأ في سبتمبر عام 1990 قائده هو وزير الدولة للحالات الطارئة "سيرجي كوشوتيفج شايكو" وقد حصل على ثاني أكبر نسبة من الأصوات بلغت 23,3% في الانتخابات التشريعية ديسمبر 1999م ، وقد صاغ إيديولوجيته على أساس ومبدأ :

- الحرية الفردية للمواطن والعدالة الاجتماعية[1]

د- **الحزب الزراعي الروسي:** ويرأسه "ميخائيل لابشين" كان من الأحزاب القومية المهمة في روسيا، مبادئه في السياسة الخارجية:

- عودة روسيا إلى السيطرة على الأقاليم التابعة للاتحاد السوفييتي سابقا.

- استغلال القوة الروسية ورفض الهيمنة الأمريكية.[2]

وهناك أحزاب أخرى مثل *حزب خيار روسيا ، *حزب بيتناروسيا، * حزب كتلة يابلوكو-التفاحة.[3]

جماعات الضغط والرأي العام :

"هي مجموعة من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة، وتقوم بممارسة تأثيرها في السلطة السياسية لا بالتوجه إليها مباشرة، وإنما في الرأي العام، وعبر ذلك وخلاله من مسؤولين في الدولة"[4]

ولهم أدوار هامة في السياسة الداخلية متمثلة في :

- حرية التعبير والتفكير وعقد اجتماعات سلمية والمسيرات والتظاهرات السلمية والحق في الترشح للانتخابات .

---

[1]- الكاتب مجهول على الرابط الإلكتروني : http://www.ed/n.ru/user/index.cfm?Open:658

[2]- الأمارة : "المتغيرات الداخلية" ، مرجع سابق ، ص 98.

[3]- المرجع نفسه ، ص ،97.

[4]- صادق الأسود، "الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية"، (بغداد: مديرية دار الكتب العلمية والنشر 1991)، ص، ص، 355،356.

– الضغط على السلطة في حالة السخط والرفض للممارسات السياسية الداخلية والخارجية الغير مرضية للشعب والبلاد.

– دور اللوبي النفطي الروسي وتأثيره على السياسة الخارجية.

– التأثير اليهودي الكبير نسبيا في روسيا، وذلك لسيطرته بنسبة 90% من وسائل الإعلام في روسيا.

* الكنيسة : ودورها النسبي وغير الفعال على المستويين السياسي والشعبي بحكم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والتي شهدتها البلاد وبعد الانهيار الإتحاد السوفييتي سابقا[1]

*اللوبي اليهودي: الذي كانت بصماته واضحة في سياسة يلستين الخارجية[2]

أما المناصب العليا في الدولة، وتشكيل البيروقراطية الروسية، وقد تنازعت هذه النخب لثلاث اتجاهات حيال دور روسيا الخارجي، متمثلة فيما يلي :

أ–**الإصلاحيون الراديكاليون** : يساند تيار التحول إلى الغرب ويتبنى الخيار الليبرالي سياسيا واقتصاديا ويرى الطريق إلى ذلك يتم بالتحول الجذري إلى تبني القيم الغربية وإرجاع روسيا إلى نظيرتها الحضارية المسيحية، ومن أهم أنصاره "أناتولي تشوبايس" مدير الديوان الرئاسة سابقا.

ب–**القوميون والمحافظون والشيوعيون (السيار)**: يركزون على وحدة روسيا واستقلالية قراراتها وعلى أهمية الاعتماد على الذات والقدرات والموارد الداخلية وعلى ضرورة مواصلة تطوير القدرات العسكرية والاهتمام بالمسائل الأمن القومي ومناهضة الليبرالية وأبرز قادة هدا التيار:"فلاديمير جيرونوفيسكي" زعيم ومؤسس الحزب الديمقراطي الليبرالي وألكسندر روتسكي نائب رئيس الجمهورية في عهد "غورباتشوف" و"عنادي زيوغانوف" رئيس الحزب الشيوعي الروسي.

[1]– الأمارة، "المتغيرات الداخلية " ، مرجع سابق، ص ص، 104،105.

[2]– نورهان ، مرجع سابق ، ص 53.

ج- **اتجاه الوسط:** يحاول إيجاد توازن بين الاتجاهين السابقين ويدعوا إلى ضرورة التحول الديمقراطي والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق بالاعتماد على الموارد الداخلية ويمكن اعتباره طريقا ثالثا في النخبة السياسية الروسية[1].

- وإذا أردنا التحدث عن السياسة الداخلية أو الخارجية في روسيا فعلينا الذهاب مباشرة إلى رئيس الدولة ودستور 1993 وضماناته والتي تقوي سلطة الرئيس وتضعف البرلمان وأطرافه الحكومية والغير الحكومية[2].

4- وزارة الخارجية الروسية :

تلعب وزارة الخارجية دورا معتبرا في توجيه السياسة الخارجية الروسية بحيث يظهر ذلك خاصة في شخص وزير الخارجية، يمثل تعين برماكوف وزيرا للخارجية الروسية تحولا في سياسة الخارجية نحو منظور الهيمنة ودليلا على إعادة تقييم روسيا لسياستها تجاه الجمهوريات الإسلامية، ينتمي الوزير " برماكوف" إلى مدرسة تؤمن بأن الجمهوريات السوفييتية المستقلة منطقة نفوذ طبيعية لروسيا، في حين ينتمي سلفه "كوزيريف" إلى مدرسة تؤمن بأن دور الروسي في "المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي" يهدف إلى نقل الحضارة إلى الجناح الآسيوي البدائي[3]، ووزير الخارجية الآن هو : "سيرغي لافروف".

5-المؤسسة العسكرية وجهاز الاستخبارات KGB :

للجيش الروسي وجهاز الاستخبارات الروسية الرئيسية KGB دورا كبيرا في الوصول "يلتسين" و"بوتين " إلى السلطة ولكن عجز الرئيس يلستين على حل الأزمات التي يعرفها الجيش الروسي دفع هذا الأخير إلى مساندة الأحزاب القومية والشيوعية في الانتخابات التشريعية في 1995 ويعمل اللوبي العسكري

---

[1]- شماتة ، مرجع سابق ، ص ص ، 56،57.

[2]- الأمارة ، "المتغيرات الداخلية" ، مرجع سابق ، ص ،106.

[3]- محمد السيد سليم، "التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى" في محمد السيد سليم (محرر)، آسيا التحولات العالمية، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ، جامعة القاهرة، ط1، 1998) ص ص ، 313،353.

الروسي على التأثير على سياسات الكرملين من خلال مطالبة معظم جنرالات المؤسسة العسكرية الروسية بإحياء الإمبراطورية الروسية ويظهر ذلك في تأثير المجمع الصناعي على السياسة الروسية[1]

المطلب الثالث : عوامل البيئة الخارجية.

– يمكن تحليل تأثير المتغيرات الخارجية في سياسة روسيا الخارجية على مستويين : دولي وإقليمي، خاصة الغربية وتحديدا الأمريكية الشديدة التأثير عليها، بسبب الموقع الروسي في استراتيجيات الخارجية لدول الغربية والولايات المتحدة، كما تشمل البيئة الخارجية أيضا على توليفة من العناصر التي تقع خارج الحدود القطرية للدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية والدولة وأيضا سلوك وحدات الدولية الأخرى وتغيرات الساحة الدولية كلها تشكل قيود على تحرك صانع القرار ومدى إدراكه لهذه القيود.

وفي حالة روسيا الجديدة باعتبارها الوريثة الشعرية للإتحاد السوفييتي وبالنظر إلى مكانتها وإمكانياتها فقد شكلت متغيرات البيئة الخارجية قيودا حقيقة على سياستها الخارجية خاصة في مرحلة إعادة البناء – فترة يلستين–

1– المتغيرات الدولية :

يعرف مفهوم النظام الدولي أنه :"مجموعة من الوحدات السياسية الدولية التي تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفق عمليات منتظمة"[2]

ويمكن أن نبرز أهم المتغيرات الدولية فيما يلي :

– انهيار القطبية الثنائية يتفكك الإتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة.

[1]– الأمارة : "المتغيرات الداخلية "، مرجع سابق، ص ، 102.

[2] – K,J,Holsti,"Intornational Politices: Aframeneaork Tor Analysis,"Newjersey: Prentice Hall,1997, p,09.

– الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الفاعل الأول في تحديد أنماط التفاعلات السلوكية بين الوحدات النظام الدولي الجديد.

– سقوط الماركسية من حيث هي إيديولوجية ونظام حكم في دول الإتحاد السوفييتي السابق ، وتبني الإيديولوجية الليبرالية الغربية بشقيها السياسي (تعددية حزبية وانتخابات برلمانية...)، والاقتصادي (اقتصاد السوق وإلغاء سيطرة الدولة على الاقتصاد)[1].

– بروز أقطابا متعددين ذوي قدرات اقتصادية في مقدمته أوروبا واليابان و الصين ودول شرق آسيا" وبذلك يعد عالما أقل إيديولوجية وأكثر واقعية"[2]

– إلغاء جميع النتائج التي ترتبت بعد الحرب العالمية الثانية بالنسبة للكتلة الشرقية فالحرب الباردة انتهت والتوازن الدولي احتل لمصلحة القوى الغربية[3]

–ورقة العولمة والديمقراطية في المساعدات الاقتصادية والمالية.

– ورقة حقوق الإنسان وجرائم الحرب في الشيشان.

* الممارسات الغربية الأمريكية الضاغطة وقطع النفقة النووية مع إيران و إلغاء بند أجهزة الطرد المركزي في الصفقة نتيجة لضغوطات أمريكية على الرئيس الروسي يلسيتين.

– إدارة فريق أمريكي للحملة الانتخابية الثنائية لبوريس يلستين وهذا يعني التدخل في جوهر الشؤون الداخلية.

---

[1]– توفيق بن أحمد القيصر:"روسيا بين المنافسة القطبية وتراجع مكانة الدولية"، مجلة قضايا دولية ، العدد 216،(إسلام آباد 02 جانفي 1995) ص،09

[2]– الأمارة ، "المتغيرات الداخلية"، مرجع سابق، ص 37.

[3]– عبد الإله بلغزيز ، "حرب الخليج والنظام الدولي الجديد، الوطن العربي إلى أين": (بيروت دار الطليعية، 1993) ص 93، نقلا عن الإمارة ، "المتغيرات الداخلية "

– شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في منح القروض.

– المراقبة الأمريكية للمنشآت النووية الروسية بسبب عدم كفاية إجراءات الأمان الروسية.

– توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا ليضم الدول التي كانت ضمن الإتحاد السوفييتي السابق مما يؤثر في المصالح الروسية ولا سيما في المجال الأمني[1]

– التدخل الأمريكي في دول المجال السوفييتي السابق وذلك بإرسال مستشارين عسكريين أمريكيين إلى جورجيا في إطار مكافحة الإرهاب.

2– المتغيرات الإقليمية:

يمكن أن تبرز أهم المتغيرات الإقليمية فيما يلي :

– الإعلان عن إقامة كومونلت يجمع جمهوريات الإتحاد السوفييتي الإثني عشرة تحت إسم "رابطة الدول المستقلة أو الكومنولت الروسي" وذلك في أواخر عام 1991.

– التوجهات الجديدة لإيران نحو الدول الإقليمية المجاورة لدول آسيا الوسطى وروسيا وباقي الجمهوريات.

– النفوذ التركي الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن أحد أهداف الاندفاعية الأمريكية نحو دول آسيا الوسطى والقوقاز والسيطرة على نفط دول آسيا الوسطى وبحر قزوين.

– النزاع حول إقليم "قره باخ" بين أذربيجان وأرمينيا ووساطة إيران لحل أزمة سلمية [2].

[1]– الكاتب مجهول "توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا" مجلة الحدث، العدد1 ، (أنقرة، ديسمبر 1994) ، ص،47.

[2]– أ. د فايز محمد العيسوي ، "الجغرافيا السياسية المعاصرة" ، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية– سوتير، ط 1 ، 2008)، ص ص،109،100 .

المبحث الثالث: سياسات أهم القوى الإقليمية والكبرى تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلامية وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

– تفرز سياسات القوى الإقليمية تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي انعكاسات تساهم في بلورة السياسة الروسية تجاه ذلك المجال، وهذا يرجع إلى القرب الجغرافي أو الاتصال المباشر لذلك القوى الإقليمية بهذا المجال.

إن تاريخ العلاقات الدولية يثبت أن القوى الإقليمية القوية جغرافيا تسعى إلى ملء أي فراغ مسجل في المناطق المجاورة لها وعليه فإن القوى الإقليمية بدورها تتصور بأن لها دورا ينبغي لها أن تبعية في تلك الجمهوريات الإسلامية التي تعتبرها مجالا جويا لها مستندة في ذلك على مبررات عديدة.

– تبرز في هذا السياق سياسة كل من الجمهوريات الإسلامية الإيرانية وسياسية تركيا اللين تعتبرهما روسيا الإتحادية عائقا لأداء دورها وتهديدا حقيقيا لمصالحها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا المطلب.

المطلب الأول: سياسة إيران تجاه مجال الجيوبوليتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

بعد استقلال الجمهوريات الإسلامية عن الإتحاد السوفياتي والفراغ الاستراتيجي المسجل في ذلك المجال، تقدمه الجمهوريات الإسلامية الإيرانية لإستغلال الفرصة الثمينة والمتمثلة في بسط النفوذ على هذا المجال الجيوبوليتيكي الذي يعتبر الورقة الوحيدة أمامها في ظل العزلة التي تعيشها منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وتراجع نفوذها في منطقة الخليج.

لم ينطلق التوجه الإيراني تجاه تلك الجمهوريات من فراغ بل هو نتاج مجموعة من المحددات الذاتية والموضوعية التي ساهمت في بلورته، من تلك المحددات يذكر:

- تتعامل إيران مع الجمهوريات الإسلامية المستقلة انطلاقا من تصورها على أنها زعيمة العالم الإسلامي، وبذلك فهي ترى أن لها مشروعية في بسط نفوذها على تلك الجمهوريات، هذا التصور تؤكده مبادئ الدستور الإيراني بحيث تنص على إعطاء أولوية لتطوير العلاقات مع دول الجوار الإسلامي وخاصة جمهوريات آسيا الوسطى.

- يتصل الموقع الجغرافي الإيراني اتصالا مباشرا بالمجال الجيوبوليتيكي الإسلامي الواقع شمال إيران وجنوب روسيا الإتحادية، فالجمهوريات الإسلامية عبارة منطقة العزل بين روسيا الاتحادية وإيران، إن موقع إيران الجغرافي قريب من تلك الجمهوريات والمتصل بها اتصالا مباشرا له دور كبير في بلورة التوجه الإيراني القوي نحو مد النفوذ في تلك الجمهوريات.

- يرتكز التخطيط الإستراتيجي الإيراني على الأهمية الإستراتجية والجيوبولتيكية التي تكتسبها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية.

- إن لجمهوريات الإسلامية علاقات تاريخية مع إيران بحيث تمتد إلى ما يقارب ألفي عام، فتاريخيا المنطقة تعتبر موضوع لنزاع بين الفرس والأتراك في القرن السادس عشر وبين الفرس والروس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1] وهي الآن مجال تنافس بين العديد من القوى.

- كانت معظم شعوب آسيا الوسطى الإسلامية تتكلم اللغة الفارسية سابقا، حيث تركز إيران حاليا على طاجاكستان التي يتحدث 56% من سكانها اللهجة الفارسية بالإضافة إلى إعتمادها على اللغة الفارسية كلغة رسمية، كما تركز على أذربيجان نظرا لوجود أغلبية من المسلمين الشيعة فيها ووجود 09 ملايين أذري في إيران [2].

[1]– لقد تراجع النفوذ الفارسي في القرن التاسع عشر مع توقيع معاهدة "بولستان" في 1813 بعد هزيمة الفرس أمام الروس التي أسفرت عن منع إيران من نشر قوتها البحرية في قزوين.

[2]– مركز الدراسات الحضارية " التنافس الدولي في آسيا الوسطى " قضايا دولية ، ع ، 231 (جانفي 1994) ص ص 23، 26.

إن للجمهوريات الإسلامية الإيرانية مجموعة من الأهداف الأساسية تتراوح ما بين التكتيك الاستراتيجية والتي تسعى تحقيقها من خلال أداء دورها في المجال الإسلامي وبحرز قزوين، من أهم تلك الأهداف يذكر :

– الرغبة الإيرانية في تكسير حالة العزلة التطويق المفروضة عليها منذ السبعينات من القرن الماضي من طرف الغرب ودول الخليج، وبالتالي إيجاد دائرة أولوية جديدة في مأمورية (Agenda) نشاطها الخارجي.

– إقامة علاقات اقتصادية وتجارية قوة مع الدول الجديدة التي أصبحت تشاركها في بحر القزوين ، تركمانستان، كازاخستان، وأذربيجان بالإضافة إلى السعي إلى التنسيق معها في مجالات عديدة.

– إعادة النظر في الطبيعة القانونية لبحر القزوين بما يضمن مصالحها.

– التصدي لسياسات الغرب الساعية إلى تحجيم النفوذ الإيراني في الجمهوريات الإسلامية ومنع إيران من الاستفادة من ثروات بحر قزوين والحيلولة دون مرور أنابيب النفط والغاز على أراضيها.

– منع تشكيل الأحلاف السياسية والعسكرية في المنطقة من دون مشاركة إيران[1].

– تعتمد إيران لتحقيق الأهداف المشار إليها آنفا على إستراتيجية شاملة تتضمن مشاريع الربط عديدة في مختلف المجالات بغية صرف نظر الجمهوريات الإسلامية عن كافة الإغراءات التي تتعرض لها من جانب القوى الإقليمية والعالمية.

تعمل إيران من الناحية السياسية على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية وإقناع قيادات المنطقة بتبنيها كنموذج لنظام الحكم.

تؤدي إيران إلى جانب الدور السياسي والروحي دورا اقتصاديا مهما في المنطقة حيث تعمل على تشييع الحركات التعاونية والتكاملية مع تلك الجمهوريات ويظهر ذلك في خلف "منظمة التعاون الاقتصادي لدول

[1]– سليم حداد ، منطقة بحر قزوين وأهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية (سوريا، دار المساعدة للتأليف والترجمة والنشر، 2003، ص 65.

بحر قزوين" يندرج خلف هذه المنظمة في إطار المنافسة الجيوبوليتيكية مع تركيا ساعية بدورها إلى احتواء المنطقة وتضم هذه المنطقة كل من إيران وأذربيجان وريوسيا إضافة إلى كازاخستان وتركمانستان[1]

تعمل الجمهوريات الإسلامية الإيرانية على توثيق علاقتها التجارية مع الجمهوريات الإسلامية منذ بداية التسعينات خاصة مع تركمانستان فضلا عن إنشاء خطوط السكة الحديدية على غرار خط "عشقباد– مشهد" ومساعدة تركمانستان في إنشاء خطوط سكة الحديد بطول 140 كلم يربط بين تركيا وإيران، وهو خط يربط بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة وباكستان إلى الهند والخليج العربي.

ساهمت إيران كذلك في إنجاز جسور دولية تربط بين أوروبا الغربية والجمهوريات الإسلامية مرورا بالأراضي الإيرانية بهدف تنشيط المبادلات التجارية في هذا السياق تجدر الإشارة إلى توثيق العلاقات التجارية مع طاجاكستان خاصة في مجال بناء السدود وتوليد الكهرباء[2].

تلعب إيران في الجانب الأمني دورا كبيرا في استقرار وأمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة، حيث لعبت دورا الوسيط بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم"ناغونو –كاراباغ" وفي تسوية الخلافات الحدودية بين جمهورتي أوزباكستان وقيرغيزستان.

تؤدي إيران دورا لا يستهان به في مجال التقاضي بحيث يظهر ذلك في إنشاء منظمة اللغة الفارسية والسعي لإقناع تركمانستان على إحياء التراث الفارسي في مجتمعها ومطالبة أوزباكستان باعتماد التعليم باللغة الفارسية في مدارس المراكز الأكاديمية الأزبكية.

بالرغم من شمولية الإستراتيجية الإيرانية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، إلا أن هناك العديد من العوائق التي تقف أمام الأداء الدور الإيراني في ذلك المجال وهي تتعلق بـــ:

– الاختلاف المذهبي ، فمعظم الجمهوريات تتبنى المذهب السني .

[1]– المرجع نفسه، ص، 66.

[2]– المرجع نفسه ، ص ص ، 69،70.

– تتحدث شعوب تلك الجمهوريات باللغة الطورانية تركية.

–رفض الجمهوريات خضوعها للنفوذ الإيراني.

– مخططات الغرب لتحجيم نفوذها الذي يراه مشجعا للأصولية الإسلامية .

– رفض الأنظمة لنموذج الحكم الإسلامي وتوجهها نحو الأسلوب التركي في التنمية والعلمانية.

إن للدور الإيراني تأثيرا بلغ أهمية في بلورة الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، فهو من جهة يدعم الدور الروسي في المنطقة ويتوافق معه خاصة فيما يتعلق بمواجهة توغل القوى الغربية في منطقة، إضافة إلى تطابق وجهات النظر الروسية والإيرانية حول استغلال مصادر الطاقة في بحر قزوين من جهة أخرى يتصادم الدور الروسي مع الدور الإيراني خاصة في مجال الديني، بينما تسعى إيران إلى إحياء الفكر الإسلامي في تلك الجمهوريات والسعي إلى خلق تكتل إسلامي في الخاصرة الجنوبية روسيا وهذه ما خلق تصور لدى القيادة الروسية يقضي بضرورة إعاقة الدور الإيراني والعمل ترجيح دورها في المنطقة.

المطلب الثاني : سياسة تركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

– على غرار السياسة الإيرانية، اندفعت تركيا بعد الاستقلال الجمهوريات الإسلامية على الاتحاد السوفييتي نحو تحقيق مصالحها واستثمار الفراغ الاستراتيجي والإيديولوجي المسجل في ذلك المجال الجيوبولتيكي الإسلامي[1].

–تجدر الإشارة أن استقلال الجمهوريات الإسلامية قد منح تركيا وزنا إضافيا لدى الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها منقذا مهما نحو تلك الجمهوريات[1].

[1]– محمد رفعت :" الاستراتيجية الإسرائيلية في القوقاز"، السياسة الدولية، م38 ، ع154 (أكتوبر 2003)، ص ص ، 135،128.

لقد أصبحت تلك الجمهوريات تكتسي أهمية بالغة في التفكير الاستراتيجي التركي بحيث تحتل مرتبة متقدمة في سلم دوائر الأولوية في السياسة الخارجية التركية، وهناك تصورا قد تبلور لدى صانع القرار التركي يقضي بضرورة أداء تركيا لدور نشيط في تلك الجمهوريات يحول دون الوقوع هذا المجال تحت مراقبة الكلية والتأثير الاستراتيجي لفاعل إقليمي معين وخاصة إيران.

كما هو الحال مع الدور الإيراني، فإن هناك جملة من المحددات التي دفعت صانع القرار التركي إلى التوجه بالقوة نحو الجمهوريات الإسلامية بغية وضعها تحت مجال مراقبتها ، وتتراوح تلك المحددات ما بين العوامل الداخلية والخارجية وهي كالتالي:

الموقع الجغرافي :

تقع تركيا جنوب شرق القارة الأوروبية وجنوب غرب القارة الآسيوية، يحدها من الشمال الغربي كل من بلغاريا واليونان، أما من الشمال الشرقي فيحدها كل من البحر الأسود وجورجيا وأمينيا ويحدها من الناحية الشرقية، إيران وفي الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط في حين يحدها من الغرب بحر إيجا.

يظهر أن هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي يقترب من المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وبحر القزوين، مما خلق تصورا لدى تركيا بأن هذا المجال ينبغي أن يكون مجالا حيويا لها وإفشال كافة المحاولات القوى الإقليمية –خاصة روسيا وإيران– للسيطرة عليه .

– ترتبط تركيا بهذه الجمهوريات بعلاقات لغوية وثقافية وعرقية ودينية فغالبية الشعوب الجمهوريات الإسلامية تتحدث بلهجات تركية لذلك فهي تلوح من خلال تعاملها مع تلك الجمهوريات بإعادة إحياء "المشروع التركي الطوراني" الذي يهدف إلى تعزيز النفوذ التركي في ذلك المجال.

[1]– مركز الدراسات الحضارية ، مرجع سابق ، ص ص ، 23،24.

– تستند السيادة التركية على الدعم الغربي على أساس أنها الحليف الاستراتيجي والقوة المتقدة لحلف الناتو في المنطقة فضلا عن نظامها السياسي العلماني[1].

بحيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدور التركي في المنطقة بهدف تطويق إيران وتحجيم نفوذها وكذا منع قيام أنظمة إسلامية في تلك الجمهوريات فتكون بذلك مقدمة لقيام كتلة إسلامية في المنطقة من شأنها أن تحدث في المستقبل خللا في توازن المنطقة[2].

– يظهر مما تقدم أن المحددات المادية المتعلقة بالموقع الجغرافي التركي وكذا التقارب التركية اللغوية والدينية لكل من تركيا والجمهوريات الإسلامية بالإضافة إلى الدعم الخارجي الذي تلقاه السياسة التركية والناجم عن التلازم والتطابق بين الدور التركي والمساعي الغربية في الجمهوريات الإسلامية المتنقلة .

– تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف عديدة في تلك الجمهوريات بحيث تأخذ طابعا استراتيجيا واقتصاديا وثقافيا، تهدف تركيا من الناحية الاستراتيجية إلى إيجاد مجال حيوي يشكل معا استراتيجيا لها ويزيد من وزنها الإقليمي في المنطقة.

أما من الناحية الاقتصادية فتهدف تركيا إلى توثيق العلاقات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية باعتبارها سوقا واسعة للمنتجات التركية وميدانا جيدا للاستثمارات خاصة في مجال إنتاج نقل النفط والغاز .

أما من الناحية الحضارية والثقافية فتسعى تركيا إلى تزعم تلك الجمهوريات الإسلامية وتقديم نفسها كزعيم روحي أو كمركز للعالم التركي وبالتالي إفشال السياسة الإيرانية الهادفة إلى وضع تلك الجمهوريات ضمن إطار زعامتها الروحية.

[1]– حداد، مرجع سابق ، ص 116

[2]– جلال عبد الله مفوض، صناعة القرار في تركيا: العلاقات العربية التركية (مركز دراسات الوحدة العربية)، ط1، 1998، ص 277.

– تتبنى تركيا من أجل أداء الدور التركي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي سياسة شاملة تمس مختلف القطاعات ومن شأنها صرف نظر الجمهوريات الإسلامية عن مختلف العروض والإغراءات التي تتعرض لها من قبل القوى الأخرى.

– لقد عملت تركيا في مجال الدبلوماسي على الاعتراف بالجمهوريات الإسلامية فور استقلالها عن الاتحاد السوفييتي بحيث تجلى ذلك في الزيارات الرسمية والمتبادلة وافتتاح السفارات وكذا إرسال البعثات الدبلوماسية إلى كافة الجمهوريات[1].

ساعد تركيا كذلك الجمهوريات الإسلامية في الانضمام إلى المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة (ONU) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)ز

– عملت تركيا في المجال الاقتصادي على توثيق العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الجمهوريات الإسلامية، حيث شكلت الحكومة التركية عام 1992 إدارة جديدة على مستوى وزارة الداخلية أطلقت عليه اسم "وكالة التعاون والتنمية التركية" (T. KA) تكفل هذه الوكالة بتقديم المساعدات إلى البلدان الشقيقة في مجال التنمية والتعليم وإعداد مشاريع تعاونية....إلخ.

قامت تركيا في هذا السياق بتقديم العديد من المساعدات المالية لتلك الجمهوريات وقد تجلت في تقديم القروض الميسرة التي قدرت بـ 686 مليون دولار في 1994.[2]

كما قامت الحكومة التركية بإقامة العديد من المشاريع الثنائية المشتركة خاصة مع كازاخستان بحيث وصل حجم المشاريع في منتصف عام 1992 حوالي 23 مشروعا ، فضلا عن تقديم العديد من المساعدات إلى أذربيجان في مجال المحروقات وكذا عقد اتفاقيات مع كل من أوزباكستان وغيرغبزستان، حيث تحصلت الأولى على قروض بقيمة 500 مليون دولار في حين تحصلت الثانية على 75 مليون دولار، عملت تركيا كذلك على تسهيل إجراءات انضمام تلك الجمهوريات إلى "منظمة التعاون الاقتصادي"

[1]– حداد ، مرجع سابق ، ص 127.

[2]– مفوض ، مرجع سابق ، ص 277.

التي تتقدم إلى جانب تركيا كل من إيران وباكستان ولكن سرعان ما عدت تلك الجمهوريات إلى الانضمام إلى "منطقة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود" بهدف أبعادها عن النفوذ الإيراني والباكستاني.[1]

– تسعى تركيا من الناحية الثقافية إلى تنشيط وتيرة تتريك الجمهوريات الإسلامية المستقلة وإحياء مشروع الدولة التركية الطوارنية، وذلك بتوظيف ورقة التشابه في التركيبة اللغوية مع تلك الجمهوريات، شكلت تركيا في هذا الشأن الجمعية العمومية للشعوب التركية "أو" كولطاي الصداقة والتعاون والأخوة بين الدول والجماعات التركية".[2]

– تعمل تركيا في المجال الثقافي كذلك على ربط كافة الجمهوريات بشبكات بث إذاعي وتلفزيوني.

يظهر مما تقدم أن الدور التركي في المجال الإسلامي يرتكز على إستراتيجية شاملة لكافة القطاعات وهي تعكس أهمية التي توليها تركيا لهذا المجال وبالرغم من شمولية السياسة التركية إلا أن هناك العديد من عوائق التي تحول دون أداة الدور التركي في تلك الجمهوريات يندرج ذلك ضمن تلك العوائق ما يلي :

– المعارضة الروسية التي تعتبر تلك الجمهوريات مجالا لنفوذها السياسي والاقتصادي[3].

– المنافسة الجيوبولتيكية العادية بين تركيا وإيران للسيطرة في هذا المجال ولتسويق النموذج العلماني أو الإسلامي.

– المشكلات الاقتصادية التي عرفتها تركيا والتي تحد نسبيا من قدرة تركيا على إغراء تلك الجمهوريات من خلال تقديم المعونات المالية.

– رفض الجمهوريات الإسلامية تكرار التجربة السوفييتية والانطواء تحت زعامة تركيا.

---

[1]– مركز الدراسات الحضارية، مرجع سابق، ص ص 23،26.

[2]– مفوض ، مرجع سابق ، ص 278.

[3] – Zbignien Brezinski , the Grand Chesboard: American Primary and its Geostrategie . Inpernatives (Newyourk : Basie Books, 1997) p, 31.

إن هذه المواقف لا تقلص من أهمية الدور التركي، فهو يلعب دورا بالغ الأهمية في بلورة تصور لدى القيادة الروسية بأن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ليس تحت سيطرتها المطلقة لذا وجب إعاقة دور تركيا في تلك الجمهوريات.

المطلب الثالث: سياسات القوى الكبرى تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

– على غرار سياسات القوى الإقليمية، فإن السياسات التي تتبناها القوى الكبرى تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي دورا بالغ الأهمية في تحديد مصير ذلك المجال وفي بلورة الدور الروسي تجاه الجمهوريات الإسلامية، فهي تسعى إلى سد الفراغ الإستراتيجي والإيديولوجي.

من أهم الأدوار التي تؤديها القوى الكبرى تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، يبرز بقوة الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية وكل من الصين تعتبرها روسيا اتحادية هذه من أكبر التهديدات لمصالحها المختلفة في المنطقة ومن أكبر العوائق التي تعرقل أداء دورها في المجال الذي تعتبره منطقة نفوذها الطبيعية.

سوف يتم في هذا المطلب توضيح حجم الأدوار التي تؤديها القوى الكبرى في المنطقة مدى تأثيرها على الدور الروسي .

أولا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

–يتضح مدى اهتمام الولايات المتحدة بالجمهوريات الإسلامية في اتساع تواجدها في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري.

يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حسب منظار الأمريكي ذا أهمية بالغة بالنسبة للإستراتيجية العالمية لأمريكا، حيث تندرج هذه المنطقة إلى جانب منطقة الخليج –حسب مستشار الأمن القومي السابق "ريدغنبو بريجنسكي" ضمن ما أطلق عليه بـ " رقعة الشطرنج الكبرى"[1]

يقول "بريجنسكي" في الكشف عن المنظار الأمريكي تجاه آسيا الوسطى الإسلامية: " إن مفتار آسيا الوسطى، مفتاح السيطرة على جمهوريات آسيا الوسطى ومفتاح السيطرة على آسيا الوسطى يكمن في أزباكستان"[2].

يتفق كل من "بريجنسكي" و "كيسنجر" بأن القارة الآسيوية قد أصبحت منذ الحرب الباردة محط اهتمام للولايات المتحدة الأمريكية مما يستدعى منع سيطرة أي دولة عليها ومصدر القلق كبير يكمن حسب المفكرين الاستراتيجي في التهديد الصيني والإسلامي"[3]، ينتج ضمن القارة آسيوية الجمهوريات الإسلامية التي تعتبر من منظور بريجنسكي "محورا بيوبولتيكيا"

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن المجال السوفييتي لم يعد منطقة مصالح روسية فقط بحيث يظهر ذلك تصريح السفير الأمريكي في روسيا "ألكسندر فيرشبو" عام 2004 مؤكدا على موقف الأمريكي بالقول : "نحن ندرك مصالح روسيا في هذه المناطق (.....) آسيا الوسطى ونشعر بأنه ستكون لعلاقتها الجيدة مع جيرانها تأثيرات إيجابية على الوضع والولايات المتحدة الأمريكية لها أيضا مصالحها في هذه المناطق ولكنها لا تتطور على حساب مصالح روسيا (...).

– تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى لعب دور النشيط في الجمهوريات الإسلامية فتستند في ذلك على قوتها العظمى التي تسمح لها بالسيطرة على هذه المنطقة التي تعتبرها أحد أهم مفاتيح تحقيق هيمنتها الشاملة.

---

[1] – فوزي دروسين , التنافس الدولي على الطاقة في قزوين (طنطا :مطابع غباشتي، ط1، 2005) ص،33.

[3]– ابراهيم أوخزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين في الآن (ليس : دار الكتاب الجديدة، المتحدة ، ط1، 2005) ص 123.

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تنفيذ سياستها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية وفي كافة القطاعات ومن أهم تلك الأهداف يذكر ما يلي:

تتدرج مصالح أمريكا في المنطقة ضمن مرتكزات إستراتيجيتها العالمية حيث يؤكد بريجنسبكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" على أن الهيمنة الأمريكية تنبني على التدخل الحذر في أوراسيا*

تمتع منطقة آسيا الوسطى بأهمية الاستراتيجية بالغة في الصراع الدولي فهي كتلة جغرافية متصلة تبلغ مساحتها حوالي أربعة ملايين كلم^2 تتوسط الصين (روسيا وتركيا وإيران وأفغانستان، فضلا عن أنها عبارة عن منطقة فاصلة بين المسيحية والإسلام، تكمن كذلك أهمية المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في أنه يمثل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة مهمة للتطبيق على روسيا من حدودها الجنوبية، تعتبر هذه المنطقة كذلك حسب الإستراتيجيين الأمريكيين ورقة ضغط على إيران الجار الجنوبي الشريك في بحر القزوين وعلى الصين نظرا لقربها من "التبت" أحد أقاليم التونر في الصين[1]

– تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية إلى تنويع الجغرافي لمصادر الطاقة والذي يعد خطا موجها لسياسة الخارجية الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى الإسلامية على أنها امتداد جيوستراتيجي لمنطقة الخليج العربي وأنها المخرج المثال للاقتصاد الأمريكي من عثراته نظرا لما تحتوه تلك المنطقة من الموارد الكبيرة وفرص استثمار واسع خاصة وأن المنطقة تعاني من تدني المستوى الإنتاج وتتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار[2].

– تتخوف الولايات المتحدة الأمريكية من انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلوم الهندسة النووية والكيميائية لذلك عملت على إزالة الأسلحة النووية من المنطقة حيث مارست ضغوطا على كازاخستان للتخلي عن الأسلحة النووية الموروثة عن الإتحاد السوفييتي فضلا عن إغراء علماء كازاخستان للهجرة إلى أمريكا.

[1]– أبو الخزام ، مرجع سابق ، ص ص ، 142، 141.

[2]– المرجع نفسه ، ص ص ، 140،134.

-الحفاظ على استقرار السياسي في الجمهوريات الإسلامية وتجنب حدوث النزاعات الداخلية أو البيئية التي تخلق مبررا للتدخل الروسي بالإضافة إلى منع توغل الإسلام الراديكالي المعادي للغرب في تلك المنطقة[1]

لتحقيق الأهداف المشار إليها تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعينات سياسة تمكنها من أداء الدور الذي تتصوره في تلك الجمهوريات.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف التسعينات بشراء معظم حقول النفط في منطقة بحر القزوين، حيث تدعم القطاع الخاص مثل شركة "شيفرون" للبترول التي قامت باستثمار عشرة بليون دولار لاستغلال بترول كازاخستان، تجدر الإشارة إلى أن الشركات البترولية الأمريكية العملاقة تمتلك ما يقارب 40% من إجمالي "شركة أذربيجان الدولية للعمليات" وتشترك بحصة كبيرة في الكونسرتيوم الدولي الخاص بإنشاء أنابيب تربط كازاخستان بميناء "نوفورسيسك" في روسيا[2]

يرجع التوغل الأمريكي القوى في مجال الاستثمارات إلى الإمكانيات المالية والتقنية القادرة على إغراء تلك الجمهوريات والحصول على مكاسب اقتصادية كبيرة من خلال فرص الاستثمار المتاحة فضلا عن إعاقة توغل بقية القوى الاقتصادية في المنطقة.

توظف الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الوسائل والآليات في المجالين الأمني والعسكري، حيث يعبر التعاون العسكري أحد أهم جوانب السياسية الأمريكية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، تهدف الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري إلى إبراز قوتها وضمان تواجدها العسكري في المنطقة لحماية مصالحها الطاقوية بالإضافة إلى ربط المنطقة بهياكل الأمن الغربية وبالتالي إبعادها على المظلة الأمنية الروسية[3].

---

[1]- لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى (القاهرة ، دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006)، ص109.

[2]- المرجع نفسه ، ص 126.

[3]- craissant, op-cit, p p- 109- 106.

تعتبر مساعدة الجمهوريات الإسلامية على الانضمام إلى منظمة الأمن والتعاون في أوربا (osce) من أهم مشاريع الربط الأمريكية في المجال الأمني والعسكري.

تدعم الولايات المتحدة الأمريكية التعاون العسكري في المنطقة من خلال إصلاح الهياكل الدفاعية لتلك لجمهوريات والقيام بدورات تدريبية للضباط[1].

لقد ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أوضاعا جديدة في المنطقة حيث تتجلى

ذلك في الزيارات الرسمية التي أجراها كل من وزير الخارجية السابق "كولن باول" وزير الدفاع السابق "دونالو امفيد" للجمهوريات الإسلامية بهدف التنسيق العسكري والتعاون الإستراتيجي بحيث طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بالسماح لقواتها المسلحة في فيرغيزيا وأوز باكستان بأن تستخدم مؤقتا القواعد العسكرية في حربها ضد أفغانستان ولكن تواصل الوجود العسكري الأمريكي في الدولتين أو إلى توفر العلاقات مع روسيا التي ترى في ذلك تهديدا لها وتدعيما للوضعية الجيوبولتيكية الأمريكية في المنطقة[2].

كما زاد الاهتمام الأمريكي بالطاقة في بحر قزوين وكذلك الرغبة في إحياء الطريق الجنوبي الذي ينقل الغاز من بحر قزوين باكستان عبر أفغانستان.

يظهر مما تقدم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في أداء دورها على إستراتجية شاملة ومحكمة تهدف إلى رفع المستوى التبعية تلك الجمهوريات إليها ومع ذلك فإن الهيمنة الأمريكية لا تعني السيطرة المطلقة لن تمانع بأدوار تلعبها الأطراف الإقليمية والتي تساهم في خدمة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة: فالولايات المتحدة الأمريكية تقبل الدور التركي في المنطقة بحكم النسيج الاجتماعي والثقافي كما تقبل بالتنسيق مع الدور الروسي خاصة في المحال الأمني وجعله وكيلا محليا لضبط الإستقرار في المنطقة وهذا ما يتطابق مع الأهداف الأمريكية في المنطقة.

---

[1]- vicken cheterian,"L'asie centrale, base arriere amérecaine" le maonde diplamatique cd- rom(fevrai 2003) p 01- 05.

[2]- درويش، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

بالرغم من بروز الدور الأمريكي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلا أن أداءه يواجه العديد من العوائق خاصة العامل السيكولوجي الذي لا يمكن إغفاله في التحليل الإستراتيجي وهو يتعلق بالحذر الذي تجريه تلك الجمهوريات من الوقع تحت الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية فهي لا تريد تكرار التجربة الكارثية التي قضتها في مكافحة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في المنطقة.

إن الزحف الأمريكي تجاه المنطقة في المجال الاقتصادي بمختلف الوسائل والآليات يخلق تصورا لدى القيادة الروسية بأن المجال الذي تعتبره منطقة نفوذها الإستراتجية ليس تحت سيطرتها المطلقة.

ثانيا: سياسية الصين تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة.

– على غرار الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، فإن الصين بدورها تسعى منذ استقلال تلك الجمهوريات إلى أداء دور القوة المحورية في ذلك الإقليم[1]، لقد أصبح المجال الجيوبولتيكي الإسلامي محط إهتمام التفكير الإستراتيجي الصيني حيث يندرج ح ضمن أهم دوائر الأولية في مأمورية (agenda) السياسة الخارجية الصينية، لذلك تتحرك الصين بقوة لأداء دورها في ذلك المجال مدفوعة بمجموعة من المبررات والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها في تلك الجمهوريات.

هناك جملة من المحددات الداخلية والخارجية التي تساهم في بلورة السياسة الصينية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، من بين المحددات نذكر:

الموقع الجغرافي:

تقع الصين في الجزء الشرقي في قارة آسيا، يحدها من الشمال والشمال الشرقي كل من روسيا الإتحادية ومنغوليا وكوريا الشمالية، أما من الشرق فيحدها بحر الصين في حين يحدها من الجنوب كل من فيتنام

[1]– عبيدة عبد الله الدندراوي " الصين وروسيا: وحلف شمال الأطلسي"، السياسة الدولية، ع، 132 (أفريل 1998)، ص ص 114، 118.

واللاووس وبرمانيا والهند كما يحدها من الناحية الغربية كل من باكستان وأفغانستان وطاجكستان ويحدها كذلك كل من كيرغيويا وكازاخشان من الشمال الغرب[1].

– يظهر مما تقدم أن الموقع الجغرافي الصيني يتصل اتصالا مباشرا بالمجال الجيوبولتيكي الإسلامي عن طريق الجمهوريات الثلاث الواقعة في الجهة الغربية والشمالية الغريبة، تشكل تلك الجمهوريات بالنسبة إلى الصين ممرا نحو بحر القزوين كما أنها تمثل منطقة ضرورية لتنشيط حركة المبادلات التجارية مع الشرق الأوسط وأوربا.

– تعمل الصين منذ بداية التسعينات على تطوير اقتصادها حيث تنتهز كافة الفرص الاقتصادية خاصة توثيق المبادلات التجارية، لذلك فهي تستغل فرصة توثيق العلاقات مع دور الجوار[2].

– تشكل الجمهوريات الإسلامية المستقلة بالنسبة إلى الصين أحد حلقات مشروع الجسر الأوراسي، هذا الأخير عبارة عن مشروع تنموي يربط شرق الصين بوسطها وغبرها ويربط الصين بشرق آسيا والجمهوريات الإسلامية وغربها بالإضافة إلى وسط وغرب أوروبا.

– تعاني الصين من مشكلة إستراتيجية تتمثل في الفجوة التكنولوجية التي تفصلها عن الاقتصاديات الغربية، فتجاوز هذه المشكلة مرهون بإتباع منهج تعاوني، مع دول الجوار، هذا المنهج التعاوني من شأنه أن يساهم في خلق بيئة خارجية مستقرة تمكن الصين من إنجاز مشروعاتها التنموية.

– التخوف الصيني من سياسة الاحتواء[3] الأمريكية المفروضة عليها وذلك من خلال مجموعة القواعد العسكرية الموجودة في الجمهوريات القريبة من الصين.

---

[1]– chime "micrasoft encarta@2006 microsoft corporation,2005.

[2]– حنان قنديل "الصين وتايون والعولمة: رؤية مقانة" في محمد سليم السيد والسيد صدقي عابدين (محررين) آسيا والعولمة (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،ط1، 2001)ص ص 247، 293.

[3]– مزيد حول سياسة الاحتواء الأمريكية ينظر: عمر ثابت، الاحتواء المروج وما وراءه، تأملات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، دراسات عالمية (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) ص 19.

انطلاقا من المحددات السابقة تبلور لدى القيادة الصينية تصور لدور الذي ينبغي أن تؤديه في تلك الجمهوريات.

تهدف الصين من وراء هذا الدور في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى تحقيق حملة من الأهداف يذكر منها:

– الحفاظ على أمنها القومي، تواجه الصين تهديدات من جانب الحركات الانفصالية من عناصر الإيغور وإقليم كسينياغ المجاور للجمهوريات الإسلامية والتي تعرف صحوة إسلامية ملحوظة يوجد في إقليم كيسينيانغ أو تركستان الشرقية المجاورة لكل من كازاخشتان وطاجاكستان وكيرغيزستان عدد كبير من المسلمين[1] يتحدثون التركية باللهجتين الإيغورية والغازاقية، يمثل هذا الإقليم عصب الاقتصاد الصيني للاحتوائه على كميات ضخمة من البترول واليورانيوم والمعادن، لقد تصاعدت منذ استقلال الجمهوريات الإسلامية حركة المطالبة باستقلال هذا الإقليم وازداد الصراع بين الحكومة الصينية وتركسان الشرقية عام 1997 بحيث أصبحت تمثل أحد القضايا الأمنية المسلحة التي تدفع الصين إلى التنسيق مع الجمهوريات الإسلامية في قمع الحركات الانفصالية[2].

– تهدف الصين إلى توثيق العلاقات التجارية مع تلك الجمهوريات خاصة في ظل تزايد انتشار المنتجات الصينية في السوق العالمية، وبالتالي تصبح الجمهوريات الإسلامية سوقا ذات ميزة نسبية للاقتصاد الصيني نظرا لقربها الجغرافي من الصين وللكثافة السكانية المعتبرة في الجمهوريات.

يظهر مما تقدم أن الأهداف الصينية في المجال الجيولتيكي الإسلامي تتركز بصورة أساسية على المجالين الأمني والاقتصادي ، ولتحقيق هذه الأهداف تقوم الصين بربط ذلك المجال بمجموعة من المشاريع الهادفة إلى احتوائه وعرقلة سياسات القوى الأخرى التي بدورها إلى السيطرة على هذا المجال.

[1]– مركز الدراسات الحضارية، مرجع سابق، ص ص 23، 26.

[2]– الشيخ " العولمة والأمن في آسيا، "محمد سليم السيد صدقي العابدين (محررين) ، مرجع سابق، ص ص 142، 167.

– تعمل الصين في المجال الأمني على احتواء تلك الجمهوريات في إطار "منظمة ستنهاي للتعاون" وهي عبارة عن منظمة أمنية تم تأسيسها في 15أوت 2001 بحيث تعم ست دول آسيوية وهي كل من الصين وروسيا الإتحادية بالإضافة إلى أربع جمهوريات من آسيا الوسطى ويتعلق الأمر بكل من كازاخستان وطاجاكستان وفيرغيزستان وأوزباكستان، تأسست المنظمة بهدف تسوية الخلاقات الحدودية بين الصين وبعض من الجمهوريات الإسلامية المجاورة.

– تركز الصين في المجال الاقتصادي على دعم استثماراتها في مجال الطاقة في بحر قزوين وهذا يعتبر مؤشرا على دخول الصين بقوة في السياسة العالمية للطاقة نظرا لأن كازاخستان تجذب الاستثمارات الصينية بسبب موقعها الجغرافي باعتبارها الرابط بين بحر قزوين وشرق آسيا مما يمنحها ميزة جيوبولتكية تسمح لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الصين عبر طرق داخلية من دون المرور عبر الخليج الذي تسيطر عليه الو.م.أ، يظهر الاهتمام الصيني بكازاخستان في الزيارة الأولى من نوعها للرئيس الصيني "هوجينتاو" في يونيو 2003 لتجديد التزام بلاده ببناء خط أنابيب من الصين إلى كازاخستان وهذا دليل على الأهمية التي توليها الصين لتلك الدولة[1]، تقوم كذلك بإعادة إحياء طريق الحرير القديم الرابط بين أجزاء آسيا الوسطى نظرا لتراجع مكانته إبان عهد السوفيتي.

– عدم تركيزها على المجال الثقافي وهذا يرجع إلى اختلاف النسيج الاجتماعي والثقافي والعرقي بين الشعوب الجمهوريات الإسلامية والشعب الصيني باستثناء الأقاليم المطالبة بانفصال، كما تتخوف الصين من تطوير العلاقات الثقافية مع تلك الجمهوريات لأن لذلك من شأنه أن يزيد من التفاعل بين الحركات الإسلامية المعارضة في تلك الجمهوريات والقوى السياسية التي تنادي باستقلال تركستان الشرقية، إن صعود الصين وبروز دورها له تأثير في مستقبل المنطقة بحيث وبالتالي يجب إعاقة الدور الصيني خاصة في المجال الاقتصادي مع إمكانية التنسيق في المجال الأمني نظرا لتشابه تهديدات أمنها القومي.

[1]– درويش، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

الفصل الثاني القضايا السياسية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية

الفصل الثاني القضايا السياسية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية

المبحث الأول: البعد الأمني والعسكري في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

– تقتضي الدراسة البعدين الأمني والعسكري في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة التفصيل في عدة نقاط أساسية بحيث يتم تناولها في خمسة مطالب مستقلة، يتناول المطلب الأول تبيين المقصود بمفهوم الأمن، في حين يتناول المطلب الثاني إبراز إدراكات الأمن الروسي كما يتناول المطلب الثالث التهديدات الأمنية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي، أما المطلب الرابع فيتناول الأهداف الأمنية الروسية في المنطقة فضلا عن المطلب الخامس الذي يتناول الوسائل والآليات التي تعتمدها روسيا في تنفيذ سياستها الأمنية في المنطقة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

– مع نهاية الحرب الباردة وتزايد حدة أنماط التهديد الجديدة وكذا غلبة نموذج النزاعات الداخلية فضلا عن تزايد وتيرة العولمة لم يعد للتصور الواقعي للأمن كافيا للتعامل وتحليل المسائل الأمنية المعقدة والتي أصبحت تبتعد تدريجيا عن الدولة كموضوع للأمن وعن الجوانب العسكرية مما دفع بالمنظرين إلى إيجاد تصور موسع لمفهوم الأمن.

لقد ظهرت عدة مقاربات حديثة كاستجابة للتطورات الحاصلة في المجال الأمني بحيث تقترح مفهوما موسعا للأمن. كما تعتمد وحدات مرجعية أخرى غير الدولة (فرد، جماعات، المجتمع والعالم) إضافة إلى تجاوز الرؤية التقليدية التي تحصر الأمن في الجانب العسكري وذلك بإدراج الجوانب الاقتصادية والثقافية والبيئية...إلخ.

تعتبر كل من النظرية النقدية ومدرسة كوبنهاغن وكذا مقاربة ما بعد الحداثة من أهم المقاربات التي تقترح تصورا موسعا لمفهوم الأمن. تجري النظرية النقدية تحويلا لمستوى الأمن وذلك بالانتقال من التصور القائم على أمن الدولة إلى التصور القائم على أمن الأفراد والشعوب كوحدات مرجعية للأمن، كما

ترى هذه النظرية أن الأمن يتجاوز البعد الفكري نظرا لبروز التهديدات الجديدة مثل : الركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي فضلا عن تدمير للبيئة وانتشار الأمراض... إلخ.[1]

أما بالنسبة إلى مدرسة كوبنهاغن، فهي ترتكز على الأمن المجتمعي بصورة أساسية، حيث ترى أنه مرادف لبقاء الهوية/ في حين ترفض مقاربة ما بعد الحداثة الفصل الجامد ما بين معطيات الداخلية والعالم الخارجي أي أن أمن الدولة مرتبط بمعطيات البيئة الخارجية[2].

مهما يكن من الأمر فإن الحديث عن الأمن يعني ضرورة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- من الذي ينبغي أن يكون أمنا؟ بمعنى ما هو الموضوع المرجعي للأمن؟
- ما هي طبيعة التهديد؟ عسكرية، ثقافية، أم اقتصادية ... إلخ ؟
- من ينبغي عليه أن يضمن الأمن ويواجه التهديد؟
- كيف يمكن ضمان الأمن؟ ما هي الوسائل المستعملة: عسكرية، اقتصادية؟
- هل هناك علاقة بين الأمن الداخلي والخارجي؟ [3]

تنطلق دراسة البعد الأمني في السياسة الروسية تجاه المحال الجيوبوليتيكي الإسلامي من مفهوم الأمن الموسع، أي النظر إلى حالة الأمن على أنه سلامة وحدته المرجعية (إقليم، دولة، مجتمع، فردي) من كافة التهديدات سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، إن الموضوع المرجعي للأمن هو الدولة الروسية "

---

[1] Helene Kian, "La theorie critique , le concept de sécurité en relations internationales" dans: http://www.es?eqam.co/nobel/eepes/notes/notes8html . P.03.

[2] – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوربا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2005، ص 15.

[3] – Alex," Isabelle Masson et David Marin, Identité nationale sécurité et la théorie des relations International" Revue Etude International, N° 1(Mars 2004) PP 01,09.

الأمن القومي", ونظرا لأن أمن الدولة الروسية يتأثر بالوضع الأمني الإقليمي فإن الموضوع المرجعي هو الأمن الإقليمي، فما المقصود بكل من الأمن القومي والأمن الإقليمي؟

1) الأمن القومي:

لقد تباينت الرؤى المقدمة لمفهوم الأمن القومي بين الرؤية العسكرية والرؤية الاقتصادية إلا أن الرؤية المتكاملة الأبعاد تتسم بالشمولية لأنها تنظر إلى الأمن القومي كظاهرة مركبة يساهم في تشكيلها العديد من المتغيرات، كما أنها لا تقتصر فقط على مصادر التهديد الخارجي، بل تشمل كذلك مصادر التهديد الداخلية .[1]

يقصد بأمن قومي الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن التهديدات الخارجية حيث يشعر أفرادها بالطمأنينة الناجمة عن إحساسهم بأن وجودهم القومي في منأى عن التهديد أو من خلال امتلاك القدرة على درء ذلك التهديد سواء كان فعليا أو محتملا.[2]

تقوم نظرية الأمن القومي على دعم قوة الدولة بما يضمن سيادتها واستقلالها وذلك في ميادين عديدة، حيث تسعى الدولة إلى زيادة قوتها في المجال السياسي من خلال اعتماد سياسة الخارجية نشيطة تمكنها من زيادة نفوذها الإقليمي والدولي، كما تقوم في المجال الاقتصادي بتطوير وسائل إنتاج وزيادة حجمه بهدف زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى دعم القدرات العسكرية واعتماد التخطيط الدفاعي لمواجهة التهديدات الفعلية والمحتملة.

– يختلف تحقيق الأمن القومي لدى الدول الكبرى عن كيفية تحقيقه لدى الدول الصغرى, فتحقق الدول الكبرى أمنها القومي من خلال المحافظة على قوتها ونفوذها فضلا عن سعيها في الغالب إلى منع غيرها من الدول المنافسة إلى امتلاك المزيد من القوة، في المقابل تكتفي الدول الصغرى حماية كيانها الوطني واستقلالها من دون أن تسعى إلى تحقيق طموحات أو أهداف توسعية. [3]

---

[1] – مدحت أيوب، " التهديدات غير العسكرية للأمن في آسيا" في هدى ميتكس والسيد صدفي عابد في قضايا الأمن في آسيا (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ط 2001 ، ص ص 315،330.

[2] – الأمارة, مرجع سابق ص ص 93،94.

[3] – ممدوح شوقي " الأمن القومي والعلاقات الدولية" السياسة الدولية. ع 127 (يناير 1997) ص 32، 47.

2) الأمن الإقليمي:

لقد برر مفهوم الأمن الإقليمي بقوة مع نهاية الحرب الباردة لكن هذا لا يعني أنه وليد تلك الفترة، بل أن الجديد فيه هو أنه اكتسب أبعادا جديدة وأصبح ينصرف إلى التهديد المشترك عبر الإقليم ضرورة إقامة ترتيبات وهياكل أمنية إقليمية لتحقيقه.

– يرتبط الأمن الإقليمي بمجموعة من الدول تجمعها روابط معينة ضمن رقعة جغرافية محددة، ويتميز حالة الأمن الإقليمي بالهدوء، والاستقرار في مجموع تلك الدول بحيث يغيب أي تهديد لوجودها [1] . إن حالة الأمن الإقليمي لا يمكن تجزئتها حيث أن أي تهديد سواء كان داخليا أو خارجيا تتعرض له أية دولة ضمن الإقليم من شأنه أن يمس أمر الإقليم بأسره.

المطلب الثاني: إدراكات الأمن الروسي.

تمتع المسائل الأمنية بوزن كبير في تصورات الأمن الروسي خاصة في شقه الجيوبوليتيكي، حيث أن لهذا الأخير تأثيرا كبيرا على المستقبل الروسي الأمني والاستراتيجي، إنه لا يمكن فهم إدراكات الأمن الروسي في علاقاته بالجمهوريات الإسلامية المستقلة إلا من خلال تفحص مختلف الوثائق الرسمية التي تشكل خطأ موجها للسياسة الأمنية والعسكرية الروسية، يبرز من بين تلك الوثائق كل من "وثيقة العقيدة العسكرية الروسية، وثيقة الأمن القومي" فكيف تنظر هذه الوثيقة إلى الأمن الروسي؟

1– العقيدة العسكرية الروسية الأولى:

لقد ارتكز الفكر العسكري الروسي في بداية التسعينات على خمس مبادئ شكلت أساسا للعقيدة العسكرية الروسية تتمثل تلك الأهداف في:

[1] الأمارة، مرجع سابق ص 108.

– احتواء العدوان: وذلك من خلال تقطيع وبناء القوات العسكرية بما يمكن من التصدي للتهديدات المحتملة وردع العدو من خلال خلق تصور لديه بأن الخسائر سوف تكون أكبر من المكاسب التي يمكن أن يحققها في حالة الهجوم.

– الإعداد لمواجهة الحروب المحلية والإقليمية: لقد تحول الفكر العسكري الروسي من الإعداد إلى مواجهة كونية ضد الغرب نحو الاستعداد لعمليات قتالية ذات طبيعة محلية أو إقليمية خاصة ذلك التي تنفجر بالقرب من روسيا.

– الاهتمام بالتطور التكنولوجي العسكري: يظهر ذلك من خلال الاهتمام بالسلاح الجوي والأسلحة المتطورة.

– الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجي: أي النشاطات المتعلقة بتوزيع المعدات والأسلحة والجنود الروس وكذا نقلها إلى الحدود الروسية في حالة تهديد .

– الواقعية في فن الحرب: أي اعتماد الواقعية في البحث العلمي وتوجيه الجهود البحثية لمواكبة التطورات وتحقيق هدف من الحرب. [1]

تعرضت روسيا بسبب اعتمادها لهذه العقيدة إلى العديدة من انتقادات، حيث أن هدف هذه العقيدة لم تكن في مستوى المتطلبات الأمن القومي الروسي وهذا راجع لتأثرها بالواقع السياسي الداخلي والخارجي الصعب الذي كانت تعيشه روسيا. لقد تجلى الوضع الروسي المتأزم في انقسام الطبقة السياسية وحدوث تصادم مابين الحكومة والبرلمان حول تصور الأمن القومي الروسي[2]. فغياب الإجماع حول العقيدة الأمنية الروسية أدى إلى إعادة النظر في مقتضيات الأمن القومي الروسي.

[1] محمد أسامة محمود عبد العزيز. "السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين" السياسة الدولية، ع 142 (أكتوبر 2000)، ص ص 247،251.

[2] Isabelle Lacan, La nouvelle doctrine militaire russe et l'avenir des relations entre la Russie et l'occident, Annuaire français des relation internationale (Bruxel Bruylant, 2001) P 734

2- وثيقة الأمن القومي لروسيا الإتحادية في بداية القرن الحادي والعشرين:

عهد الرئيس "بوتين" منذ وصوله إلى السلطة إلى مراجعة مفهوم الأمن من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم 24 في 24 جانفي 2000 وذلك في شكل وثيقة تتضمن تحديدا لمفهوم الأمن القومي الروسي، حددت تلك الوثيقة التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية الروسية وكذا المبادئ التي تبتنى عليها سياسات الدولة في مختلف جوانب الأمن[1] تنظر وثيقة الأمن الروسي إلى الأمن بنظرة متكاملة بحيث يشمل أمن كل من المجتمع والدولة كما تشير إلى ضرورة مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، تؤكد هذه الوثيقة كذلك على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى ذات التاريخ العريق وتشير إلى موقعها الأوراسي، فضلا عن قدراتها العلمية والعسكرية المعتبرة.

لقد أشارت الوثيقة إلى العديد من التحديات نظرا لاتساع نطاق التهديدات الداخلية والخارجية التي يواجهها الأمن القومي الروسي، وقد حددت الوثيقة مختلف التهديدات في ثمانية عشر بندا منها:

- محاولة بعض الدول والمنظمات الدولية التقليل من دور آليات الأمن الدولي مثل هيئة الأمم ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا.
- محاولات إضعاف روسيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا وفي أداء دورها في العلاقات الدولية.
- إقامة قواعد عسكرية على الحدود الروسية.
- نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.
- إضعاف التعاون بين روسيا والجمهوريات المستقلة.
- نشوب النزاعات المسلحة في المناطق القريبة من الحدود الروسية.
- الأطماع الخارجية في الأراضي الروسية.
- إضعاف روسيا دوليا، في آسيا الوسطى والقوقاز، أوروبا والشرق الأوسط.[2]

[1]- Ibid, P 733.

[2] للمزيد من التفصيل ينظر، وثيقة الأمن القومي، الملحق 01.

3- العقيدة العسكرية الروسية الجديدة بداية القرن الحادي والعشرين:

تبنت روسيا –بموجب المرسوم الرئاسي الموقع في 21 أفريل 2000- الوثيقة رقم 706 الخاصة بتعديل العقيدة العسكرية الروسية. تعتبر هذه الوثيقة إشكالا لوثيقة الأمن القومي الروسي، وقد شارك في مناقشتها وصياغتها مجموعة من المختصين في وزارات الخارجية والاقتصاد، أكاديمية العلوم وممثلين عن الحكومة والمجلس الدفاع الوطني.

– استغرقت عملية صياغة العقيدة الروسية الجديدة أكثر من ثلاث سنوات وقد ساهم في بلورتها العديد من المتغيرات منها:

الوضع الجيوبوليتيكي: يتعلق بسعي القوى الغربية إلى تحجيم مجالات النفوذ الروسي في آسيا الوسطي والقوقاز فضلا عن زحف الناتو نحو الشرق الروسي.

الأخطار العسكرية: تتعلق بنشوب بعض الصراعات الدولية على الحدود الروسية فضلا عن وجود قوات أجنبية في مجالات النفوذ الروسي.[1]

تؤكد العقيدة العسكرية الروسية الجديدة على ضرورة الاكتفاء في الميدان العسكري، كما تتميز بطابعها الدفاعي واعتمادها على الوسائل غير العسكرية في ضمان الأمن القومي الروسي وذلك بالاعتماد على الدبلوماسية الوقائية والقانون الدولي –يرى المسؤولون الروس- على رأسهم رئيس مجلس الأمن القومي الروسي سيرغي إفانون – من خلال هذه الوثيقة أن الاستقرار في الجمهوريات الإسلامية يمثل مشكلا أكثر تهديدا لأمن روسيا مقارنة بالتهديدات الآتية من الغرب وهذا ما يقتضي من روسيا أن تتحرك لاحتواء تلك التهديدات.[2]

[1] –Facon, op.cit, P739.

[2] – Ibid, P P, 743-744.

من خلال تفحص مستوى الوثائق الرسمية السابقة التي تحدد التوجهات السياسية الأمنية الروسية، ليظهر أن إدراك الأمن الروسي لا ينحسر في الإقليم الروسي فقط بل يمتد نحو الخارج ليرتبط بالأمن الإقليمي، أي بأمن الجمهوريات المستقلة خاصة الإسلامية منها، يدرك صناع السياسة الأمنية الروسية أن المجال الجيوبوليتيكيا الإسلامي يندرج ضمن النطاق المسلحة الأمنية الروسية نظرا لاتصال الإقليم الروسي اتصلا مباشرا بذلك المجال. وهذا ما يفسر الأهمية التي توليها روسيا في سياستها الأمنية للجمهوريات الإسلامية أو خروجها من نطاق مجالها الأمني من شأنهما أن يهددا الأمن القومي الروسي وعليه يتأكد أن أمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة هو امتداد الأمن روسيا الاتحادية ولا يمكن الفصل بينهما.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي.

تواجه الجمهوريات الإسلامية المستقلة منذ استقلالها العديد من التحديات الأمنية الناجمة عن غياب الشروط السياسية والاقتصادية التي ينبغي توافرها لتحقيق الأمن. تتراوح تلك التحديات ما بين التهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري والتهديدات غير العسكرية التي يغيب فيها العنف المسلح، وبالنظر إلى اتساع نطاق التهديدات في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي يقول "جون ستو برلين" مدير منتدى هارفارد لدراسات آسيا الوسطى", "إن المنطقة تفتقد تكاملها الأمني وغير مهيأة لبلوغ الكفاية الأمنية في المستقبل". [1]

تجمع الجمهوريات الإسلامية ما بين تحديات الأمن التقليدية وغير تقليدية مما يزيد من تعقد الوضع الأمني في المنطقة لذلك ينبغي التفصيل في تلك التهديدات:

أولا: التهديدات التقليدية (الأمن الصلب)

[1] إبراهيم عرفات " الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى" في هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدين، مرجع سابق، ص ص 255،221.

يقصد بالتهديدات التقليدية الحاصلة في الجمهوريات الإسلامية كافة المخاطر ذات الطابع العسكري والناجمة من اختلال موازين القوى بين الجمهوريات –فضلا عن عجز تلك الدول عن مجابهة تلك التهديدات والتي تظهر فيما يلي:

***– الخلافات الحدودية والبينية:**

تعتبر المشكلات الحدودية من بين أهم المخاطر الأساسية المهددة لأمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة، يرجع تفاقم تلك الخلافات إلى التقسيم العشوائي لحدود تلك الجمهوريات من طرف السوفييت، حيث لا تتطابق الحدود السياسية لتلك الدول مع الحدود العرقية مما يجعل إمكانية النزاع واردة بسبب الحصول على السلطة أو اقتسام الموارد الطبيعية.

تثار المطالب الحدودية خاصة من طرف جمهورية أوزباكستان نظرا لأنها الجمهورية الأكبر من حيث عدد السكان، كما أنها الجمهوريات الوحيدة التي تشترك حدوديا مع أغلبية الجمهوريات، تنظر جمهورية أوزباكستان إلى بقية الجمهوريات كموضوع لريادتها الإقليمية حيث تسعى إلى أن تكون مركز ذلك النظام الإقليمي وفرض زعامتها على تلك الجمهوريات مما يؤدي إلى اختلال توازن القوى في المنطقة، تثير جمهورية أوزباكستان بدورها مشاكل حدودية مع جمهوريتي قيرغيزيا وطاجاكستان حيث قامت بتلغيم حدودها مع طاجاكستان بحجة منع عناصر المقاومة الإسلامية المسلحة من دخول أراضيها، كما قامت في صيف 1999 بضرب قرية "كراتيلت" القيرغيزية بواسطة الطائرات، بالإضافة إلى مصادرة سبعمائة هكتار من مقاطعة "بنجاكانت" الطاجاكية.

–تبرز الخلافات البينية حول تزعم الجمهوريات الإسلامية خاصة من بين كازاخستان وأوزباكستان، كما تعرف العلاقات الطاجاكية الأزبكية توترا بسبب اختلاف التوجهات الإستراتيجية بين البلدين بحيث تتوجه طاجاكستان نحو توثيق العلاقات مع موسكو بهدف تأمين الحدود الطاجاكية الأفغانية، في حين تنادي أوزباكستان بالكفاية الأمنية والابتعاد عن السلطة الأمنية الروسية.

–المعارضة السياسية الإسلامية:

تشكل المعارضة الإسلامية تحديدا كبيرا لجمهوريات الإسلامية المستقلة خاصة في ظل الصحوة الإسلامية التي عرفتها تلك الجمهوريات منذ السنوات السبعينيات من القرن الماضي، بحيث بدأت الحركات الدينية في إحياء شعائر والتقاليد الإسلامية التي تراجعت بعد الممارسة السوفييتية الهادفة إلى نشر قيم الإلحاد وترويس تلك الجمهوريات.

يرجع اشتداد المعارضة الإسلامية في السنوات الأخيرة إلى رفض الحكومات ذات الفلسفة الشيوعية فتح مجال المشاركة السياسية وتطبيق مبدأ المشاركة الشعبية الذي يسمح للتيارات الإسلامية بالمشاركة في الحكم وقد كان من نتائج هذه السياسة أن تحولت المعارضة الإسلامية من مشكلة الأمن الرخو إلى تهديد العسكري.

ثانيا: التهديدات غير التقليدية (الأمن الرخو)

تتمثل التهديدات غير التقليدية في إجمالي التهديدات غير العسكرية التي تواجهها الدولة وتتعامل معها ليس على أساس أنها مشكلات منعزلة بل مرتبطة وذلك من خلال المنهج كلي يراعي التشابك مابين الأسباب الداخلية والخارجية، تنقسم تلك التهديدات إلى تهديدات فردية واجتماعية، كوارث محتملة وأزمات عابرة للحدود، تتمثل التهديدات غير العسكرية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي فيما يلي:

***- تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية:**

تشكل الجمهوريات الإسلامية المستقلة ملاذا آمنا لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الوافدين من أفغانستان بسبب الحرب، ويقدر عدد اللاجئين حسب اللجنة الأمريكية لشؤون اللاجئين في المنطقة عام 2000 بمائة ألف لاجئ وهذا من شأنه أن يخلف اضطرابات في المنطقة[1].

[1] المكان نفسه.

تجارة المخدرات:

لقد تحولت الجمهوريات الإسلامية المستقلة في السنوات الأخيرة إلى سوق للمخدرات الآتية من باكستان و أفغانستان[1]، بالإضافة إلى تحولها إلى كارتل يختص بإنتاج المواد المخدرة حيث اعتبر رؤساء الجمهوريات الإسلامية في مؤتمر القمة الثلث في أفري 1999 بعشق أباد أن تجارة المخدرات تمثل تحديا للأمن الوطني والإقليمي .

التفتت العرقي:

تضم المنطقة ما يزيد عن مئة جماعة عرقية بسب سياسات التهجير والإزاحة الستالينية، يعتبر هذا الخليط فتيلا لاشتعال الصراعات العرقية التي لها امتداد في دول أخرى ما يجعلها قابلة للتحول إلى نزاعات دولية بعد ما كانت محلية، من أمثلة الصراعات العرقية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة الصراع ما بين الأوزبك والميسكيت في قيرغيزيا، إضافة إلى بعض الصراعات حول الإدعاءات إقليمية مثل المطالب الطاجيكية يضم بوخارى وسمرقند في أوزباكستان، فضلا عن مطالب طاجاكستان بفصل مقاطعة باتكين من قيرغيزيا وضمها إليها.

المخاطر البيئية:

يواجه المجال الجيوبوليتيكي أخطارا جسيمة ناجمة عن نمط التنمية الذي فرضته موسكو منذ العهد القيصري والسوفييتي، حيث تحولت تلك الجمهوريات إلى حقل تجارب لمختلف المشاريع الصناعية والزراعية تعاني تلك الجمهوريات من العديد من أخطار البيئة حيث حددتها حصيلة الأمم المتحدة في ظاهرة التصحر وارتفاع نسبة ملوحة الأرض، ضلا عن التلوث وتراجع حجم الموارد المائية.[2]

[1] لطفي سيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى القاهرة: دار الأحمدي للنشر ط1، 2006 ، ص 179.

[2] – عرفات، مرجع سابق، ص ص ، 221،255.

إن تشابك التهديدات التقليدية وغير تقليدية يجعل من المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي منطقة اهتزاز أمني دائم.

وما يزيد من تعقيد الحالة الأمنية هو الاختلال المتفاقم ما بين التحديات الأمنية الكثيفة وهشاشة البنى التي تمتلكها تلك الدول في تحقيق أمنها وما يضاعف من حدة مشكلات الأمن التقليدية هو تزامن ضعف القدرات العسكرية مع تنافس دول الجوار وخاصة روسيا نحو بناء مجال حيوي في آسيا الوسطى في إطار المباراة الكبرى حيث يقول الإستراتيجي "جوز باهيلر" في هذا السياق بأن أمن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي هو "قضية داخلية في أجندات دول الجوار" تكتسي التهديدات الأمنية التي تواجهها الجمهوريات الإسلامية أهمية بالغة للأمن الروسي نظر القرب المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي من روسيا الإتحادية والطبيعة الانتشارية لتلك التهديدات بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تمتد إلى داخل الإقليم الروسي الذي يواجه بدوره العديد من التهديدات الأمنية خاصة من جانب الحركات الانفصالية في الجنوب، كما تشكل تلك التهديدات مبرر لتدخل القوى الغربية الساعية إلى ضمان تواجد دائم في المنطقة وهذا ما يضعف من الوضع الجيوبولتيكي الروسي في المنطقة وعليه يتأكد أن الأقوى الخارجية تمثل محددا لسياسة الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

المطلب الرابع: الأهداف الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي

تهدف روسيا الإتحادية من وراء أداء دورها في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأمنية ذات الصلة الوثيقة بتحقيق أمنها القومي.

فمختلف التقارير الإستراتجية تؤكد على أن تهديدات أمن القومي الروسي تنبع من التدخلات الغربية في الجمهوريات الإسلامية عن طريق توسيع نشاطات حلف شمال الأطلسي، فضلا عن المطامع الإيرانية والتركية في المنطقة وكذا اشتداد الأصولية الإسلامية في تلك الجمهوريات.

تقوم السياسة الروسية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة على خمسة محاور محددة وهي كالآتي:

– منع الجمهوريات الإسلامية من الخروج عن المضلة الأمنية الروسية،، تنظر روسيا إلى تلك الجمهوريات الإسلامية على أنها امتداد لأمنها القومي لذا ينبغي أبعادها عن الهيمنة الأمريكية.

–إعاقة محاولات الجمهوريات لبناء قواتها العسكرية الذاتية بعيدا من روسيا.

– توظيف الخصومات العرقية في زعزعة استقرار تلك الجمهوريات.

– استعمال الروس القاطنين في تلك الجمهوريات كطابور خاص لتكريس الوجود العسكري الروسي فيها.

– جلب أعداد كبيرة من جنود تلك الجمهوريات من أجل العمل مع الوحدات العسكرية الروسية في حماية الحدود.[1]

انطلاقا من المحاور السابقة التي تشكل مرتكزات للسياسة الأمنية الروسية في المنطقة ثم تحديد جملة من الأهداف ذات الطابع الأمني والاستراتيجي وهي تلخص فيما يلي:

- تطويق النفوذ الغربي في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي:

تسعى روسيا إلى مواجهة سياسة الاحتواء الأمريكية من خلال تنشيط دورها وإعاقة محاولات إضعافها، حيث تعمل روسيا على منع انفراد أمريكا بالمجال الجيوبوليتيكي الإسلامي وكبح محاولات انضمام الجمهوريات إلى حلف الأطلسي والذي من شأنه أن يؤدي إلى تطويق روسيا جغرافي وعسكريا، تقوم السياسة الأمنية الروسية بخلق الظروف الملائكة لدرء الخطر الخارجي عن روسيا ومناطق نفوذها كما تعمل على توثيق التعاون مع الجمهوريات الإسلامية لإيقاف التغلغل الأمريكي في المنطقة.[2]

[1] – السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 138.

[2] –السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 138.

تسعى روسيا من خلال سياستها الأمنية إلى استثمار ذلك العمق الأسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية وذلك بتشكيل ائتلاف غير خاضع للنفوذ الأمريكي، حيث تؤكد السياسة الأمنية على أن ارتباط الجمهوريات الإسلامية بروسيا هو بمثابة مؤشر على السيطرة عليا وتأكيد على الدور الروسي الخاص الذي يسعى بوتين إلى أدائه منذ توليه السلطة.[1]

- احتواء العنف والحركات الإسلامية:

تعرف الجمهوريات الإسلامية حالات تصادم فعلي ومحتمل بين المستوطنين الروس والسكان الأصليين خاصة في كازاخستان التي تعرف عداء عرقيا قابلا للانفجار في المستقبل، كما تعرف تلك الجمهوريات نهوضا ملحوظا للحركات الإسلامية المهددة للحكومات المحلية وروسيا [2]. تهدف روسيا من خلال سياستها الأمنية إلى كبح امتداد موجه العنف إلى غاية حدودها، فهي تنظر إلى الأصولية الإسلامية على أنها تهديد رئيس مصالحها في المنطقة، كما تعمل على تضخيم التطرف الإسلامي[3].

- حماية الروس القاطنين في الجمهوريات الإسلامية:

يظهر في السياسة الأمنية الروسية أن حماية السكان الروس القاطنين في تلك الجمهوريات تعتبر مبررا للتدخل في ذلك المجال الذي يعيش فيه ما يقارب عشرة ملايين روسي يعانون من الصراعات المحلية كما هو الحال في طاجاكستان، كما يعانون من تردي ظروفي الاجتماعية التي دفعتهم إلى الهجرة إلى روسيا.

- منع قيام دولة كبرى أو وحدة إقليمية على حدودها الجنوبية:[4]

[1] – زينب عبد العظيم "الأمن في آسيا بين الرؤية الأمريكية والروسية" في هدى ميتيكس والسيد صدقي عابدينن مرجع سابق ، ص ص 69،113.

[2] – زبيغنيو بريجنسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ترجمة مالك فاضل (عمان : الأهلية للنشرة والتوزيع، ط1، 1998)، ص ص 138،142.

[3] – عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص ، 69،113.

[4] –المرجع نفسه، ص 143.

تسعى روسيا إلى تقوي وضعها الجيوبولتييكي من خلال جعل تلك الجمهوريات عمقا استراتجيا لها، لذلك تعمل على منع قيام أي تكتل إسلامي في خاصرتها الجنوبية أو تزايد قوى إحدى الجمهوريات مما يؤدي إلى اختلال توازن القوى في المنطقة ويقلص من نفوذها فيها.

- إدارة الصراعات الداخلية والبينية في المنطقة:

تتميز الجمهوريات الإسلامية بكثرة الصراعات العرقية والحدودية نظرا لأن تلك الحدود تفتقد إلى الشرعية التاريخية والعرقية، فقد رسمها ستالين بشكل لا تتطابق فيه الحدود السياسية مع الحدود السياسة مع الحدود العرقية مما يجعل إمكانية النزاع الداخلي أو البيني وإرادة في ذلك المجال.

– تلعب روسيا دور ضامن الأمن في تلك الجمهوريات حيث يظهر ذلك في تصريح رئيس جمهوري قيرغيزيا: يعتمد الكيان الأوراسي على مدى استمرار روسيا كقوة عالمية فإذا ما انهارات روسيا فإن ذلك يكون له آثار سلبية على قيرغيزيا ولهذا يجب أن نسهم في دعم روسيا.[1]

يظهر من خلال طبيعة الأهداف الأمنية الروسية التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في المنطقة أن المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي يحتل أهمية بالغة في أجندة السياسة الآنية الروسية، وهذا ما يفسر سعي روسيا الحيثي إلى خلق مبررات وجودها العسكري في المنطقة من خلال إثارة بعض الاضطرابات ولكن في حدود ما يسمح لها بإدارتها وبشكل لا يسمح بتكريس التواجد العسكري الغربي في تلك الجمهوريات .

المطلب الخامس: وسائل وآليات تنفيذ السياسة الأمنية الروسية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي

تعتمد روسيا الإتحادية في تنفيذ سياستها الأمنية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة على جملة من الوسائل والآليات المتمثلة فيما يلي:

-ترتيبات الأمن الجماعي:

[1] – السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 144.

عملت روسيا على دمج أمتها وأمن الجمهوريات الإسلامية في منظومة أمنية واحدة وذلك في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في طشقن عام 1992، تضم هذه الاتفاقية العديد من الجمهوريات المستقلة بما فيها الإسلامية عدا جمهورية تركمانستان التي تبنت المنهج السويسري الحيادي، تنص اتفاقية الأمن الجماعي على منع الدول الموقعة من الانضمام إلى أ؛لاف عسكرية أو تجمعات ضد الدول الموقعة على اتفاقية .

أكد بوتين في جوان 2000 من خلال طرحه المفهوم السياسة الخارجية الروسية، على ضرورة تقوية الاندماج في إطار كومنولث الدول المستقلة [1] إلى منظمة الأمن الجماعي، كما تم التوقيع على ميثاقها ووضعها القانوني [2].

- نشر الهياكل والفرق العسكرية في الجمهوريات الإسلامية:

لقد قامت روسيا إلى جانب كازاخستان وقيرغيزستان في ماي 2001 بخلق آلية قوات الانتشار السريع لمواجهة الإرهاب تضم هذه الآلية ألفا وخمسمائة جندي وهي عبارة عن جهاز عسكري يمكن لأي دولة من تلك الدول أن تستعمله في مواجهة الأصولية والإرهاب في ديسمبر 2002، نشرت روسيا معدات جوية في طار قيرغيزيا، كما وقعت في سبتمبر 2003 اتفاقا مع قيرغيزيا ينص على إنشاء قاعدة جوية روسية في كانط لمدة خمسة عشرة سنة قابلة للتجديد [3].

احتفظت روسيا بقاعدتها العسكرية في طاجاكستان وقامت بتجديدها بحيث أصبحت تشكل جزء من قوات التدخل السريع، تهدف روسيا من خلال هذه القاعدة إلى دعم القوات البرية في عملياتها ضد الإرهاب وتحسين تحرك قوات رد الفعل السريع وقد ألقى الرئيس بوتين خطابا بمناسبة تدشين هذه القاعدة حيث أوى من خلال خطابه على تفوق المصالح الروسية في الجمهوريات الإسلامية، كما أكد على ظرفية

[1] – تم تأسيس هذه المجموعة في 8 ديمسبر 1991، حيث تراهن عليها روسيا كوسيلة اندماج المجال السوفياتي السابق، للمزيد من التفاصيل حو الكومنولت ينظر: الملحق رقم 02.

[2] – Focon, "Les enjenx de securité en asie central , Op cirt, p p, 01,07.

[3] – عرفات، مرجع سابق ، 255،221.

الوجود الأمريكي وديمومة القواعد العسكرية الروسية التي يمكن أن تتحول إلى وسيلة للتدخل في المجال الإسلامية بأكمله على حد تعبيره.

-الاتفاقيات الثنائية:

يتوازى مع اتفاقية الأمن الجماعي توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين روسيا والجمهوريات الإسلامية، فقد أرسلت روسيا مئة ألف جندي إلى طاجاكستان بحيث يتكلفون بتأمين الحدود الطاجيكية الأفغانية ومكافحة المخدرات، كما قدمت مساعدات عسكرية إلى أذربيجان التي تؤكد قيادتها أن أذربيجان جزء من الحماية العسكرية الروسية، يضاف إلى اتفاقيات الثنائية اللقاء الذي جرى جمع كل من الرئيس الروسي والرئيس الكازاخستاني في مدينة أومسك عام2003 والذي أسفر عن وضع أسس تعاون بين حراس الحدود كما وقعت روسيا اتفاقية مع قيرغيزيا تقوم بموجبها بتدريب ضباطها ودعمها بالتجهيزات العسكرية.

- **منظمة شنغهاي للتعاون:** تمثل هذه المنظمة مؤشرا على تصاعد التيار القومي في روسيا والذي يؤكد على الدور الروسي في القارة الأسيوية في القارة الأسيوية تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من أهم آليات التي تعتمدها روسيا في تنفيذ سياستها الأمنية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، وقد تم تأسيسها في 15 أوت 2001 بحيث تضم كل من روسيا والصين وأربع جمهوريات إسلامية ويتعلق الأمر بكل من "كازاخستان قيرغيزستان، أوزباكستان وطاجاكستان" تهدف روسيا من خلال هذه المنظمة إلى مكافحة الإرهاب والحركات الدينية الإسلامية المعارضة في الجمهوريات الإسلامية كما تهدف إلى مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة حيث أعربت روسيا في قمة دوشانبي عام 2000 عن معارضتها لنشر نظام دفاع صاروخي جديد بالقرب منها أو من مجال الجيوبوليتيكي الإسلامي [1].

لقد تم التوصل في قمة شنغاهاي في يوليو 2001 بقيرغيزيا إلى خلف مركز إقليمي مجهز بقوة متعددة الأطراف تتميز بسرة رد الفعل ضد الإسلاميين وقد نجم هذه القمة تحالف الدول الأعضاء ضد الحركات

[1] – علاء جمعة محمد " منظمة شنغهاي : آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا"، السياسة الدولية ع 146 (أكتوبر 2001)، ص ، ص 136،138.

الإسلامية المعارضة في الجمهوريات الإسلامية، حث أكد فيها الرئيس الروسي بوتين على ضرورة قيام بلاده بحملة لمكافحة الإرهاب في الجمهوريات الإسلامية،[1] بالرغم من تعدد الوسائل والآليات التي تعتدها روسيا في تنفيذ سياستها الأمنية تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلام إلا أنها تبقى قاصرة أمام كثافة أنماط التهديدات الحاصلة بذلك المجال، لقد دفع هذا القصور بروسيا إلى تبني مبدأ البرغماتية في سياستها الأمنية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث اعترفت روسيا بمحدودية قدراتها في ضمان الاستقرار داخل الجمهوريات الإسلامية والوقاية من الاضطرابات فيها الاستقرار داخل الجمهوريات الإسلامية والوقاية من الاضطرابات فيها مما يدفعها إلى التنسيق الأمني مع القوى الإقليمية والكبرى ذات صلة بهذا المجال، يظهر مبدأ البرغماتية في السياسة الأمنية الروسية في قبولها استعمال أجواء أراضي الجمهوريات الإسلامية في العمليات العسكرية الغربية ضد حركة طالبان وكذا نشر فرق عسكرية أمريكية في المنطقة من أجل القيام بعملية (enduring freedom) في أفغانستان.

إن موافقة روسيا على الانضمام إلى الائتلاف الغربي ضد الإرهاب وسماها باستعمال أراضي الجمهوريات الإسلامية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هي تأكيد للغرب بأن المجال الجيوبوليتي الإسلامي هو مجال نفوذ طبيعي لروسيا تهدف روسيا من وراء دعمها للحملة الغربية ضد الإرهاب إلى تحقيق ما يلي:

-القضاء على حركة طالبان التي تعتبرها روسيا تهديدا لأمن القومي ولأمن الجمهوريات الإسلامية على حد سواء.

- رغبة روسيا في إدراج الحرب على الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى الائتلاف الغربي إلى تحقيقها.[2]

- الحصول على تنازلات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالدرع الصاروخي ووقف توسيع نشاطات حلف شمال الأطلسي نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

---

[1] – Focon ,"Les Enneux de sécurité en Asie centrale" op . cit , p p 01,07.

[2] – طه عبد العليم، روسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد في برلمان غليون وآخرين (محررين) ، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة (الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2005) ص 221.

لقد حقق التوجه البرغماتي في السياسة الأمنية الروسية بعض الإيجابيات لصالح روسيا إلا أ،ه أدى إلى إضعاف وضعها الجيوبوليتيكي في المنطقة بسبب بقاء التواجد العسكري الأمريكي في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي حيث يشير العديد من الاستراتجيين والعسكريين الروس إلى سماح روسيا باستعمال أجواء المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي كان خطأ استراتجيا لأنه أبقى على التواجد العسكري الأمريكي في الجمهوريات الإسلامية حتى بعد انقضاء عملية (Enduring freedom).

لقد تراجع الدور الأمني الروسي في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي منذ عام 2001 وأصبحت المنطقة مرتبطة بالعولمة الأمنية، بحيث ظهر فاعلون من غير روسيا لهم دور كبير في المعادلة الأمنية في المنطقة.

المبحث الثاني: البعدين الاقتصادي والاجتماعي في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة

تعتمد روسيا في أداء دورها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة على سياسة تمس جمع المجالات، فكما هو الحال مع البعدين الأمني والعسكري الظاهرين في الدور الروسي في المنطقة، فإن البعدين الاقتصادي والاجتماعي نصيبا لا يستهان به في أداء الدور الروسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، إن التركيز الروسي على هذين البعدين في التعامل في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي يؤثر على مدى الأهمية البالغة التي تكتسبها تلك الجمهوريات بالنسبة إلى روسيا ومدى إدراكها لضرورة تنويع مجالات أداء دورها في تلك الجمهوريات.

المطلب الأول: البعد الاقتصادي

على غرار أهمية البعد الأمني والعسكري في السياسة الروسية، فإن للجانب الاقتصادي دورا كبيرا في أداء الدور الروسي تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلامية، بالرغم من أن السياسة الخارجية الروسية معروفة تقليديا بتركيزها على الجانب الأمني والعسكري إلا أن مقتضيات إعادة بناء الدولة الروسية أصبحت تتطلب التوجه نحو تفعيل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الروسية (economisation de la

(politique étrangère – يظهر البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية الروسية خاصة مع تولي الرئيس "بوتين" السلطة، حيث أضفى الطابع الاقتصادي على السياسة الخارجية الروسية وخاصة تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

1/- المصالح والأهداف الاقتصادية الروسية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي: تهدف روسيا من وراء أداء دورها في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف ذات طابع اقتصادي من تلك الأهداف ما يلي:

- سيطرة على موارد الطاقة:

يتمثل جوهر اللعبة الجيوبوليتيكية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة من وجهة النظر الروسية ي السيطرة على مصادر الطاقة التي زخر بها ذلك المجال وخاصة في بحر قزوين بحيث تحتل الجمهوريات الإسلامية المراتب الأولى عالميا من حيث إنتاج النفط عالميا بعد كل من منطقة الخليج وبحر الشمال وتقدر الإحصائيات الروسية في بداية التسعينات إجمالي احتياطات المنطقة من النفط بثلاثين مليار طن[1].

تعتبر منطقة بحر قزوين ذات أهمية بالغة بالنسبة لروسيا نظرا لحجم المصالح التي يمكن أن تحققها فيها، لذل تسعى روسيا لتدعيم نفوذها في المنطقة ليس لأسباب اقتصادية فحسب، بل لأن ذلك يمثل مظهرا من مظاهر قوتها.[2] إن الاهتمام الروسي بثروات المنطقة لا ينبع من فقدان روسيا لتلك الثروات وإنما ينبع من الاعتبارات التالية.

- خوف روسيا من أن تصبح تلك الجمهوريات منافسا لها في الأسواق العالمية.

- رفض روسيا أن يتم نقل مواد الطاقة عبر طرق لا تمر بأراضيها وموانئها.

[1] – السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 79.

[2] – درويش "التنافس الدولي حول بحر قزوين السياسة الدولية" ، ع ، 43، (يناير 2001) ص ص 255،258.

– عدم رغبة روسيا في توغل الشركات النفطية الأجنبية في منطقة بحر قزوين.[1]

إحياء طريق الحرير[2]:

يعتبر طريق الحرير –منذ مطلع القرن الحادي والعشرين– من أهم طموحات الجيوبوليتيكية والاقتصادية التي تسعى روسيا إلى تحقيقها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة, حيث تسعى روسيا إلى جعل هذا الطريق ممرا حتميا يربط بين مختلف أطراف روسيا، تسعى روسيا إلى جعل هذا الطريق ممرا حتميا يربط بين مختلف أطراف أوراسيا، تسعى روسيا إلى بعث هذا الطريق التجاري لأنها ترى أن الممر القاري للسلع يقدم مداخيل أكبر من مداخيل الممرات البحرية، وتراهن روسيا على الممرات التالية:

1– طريق قاري باستعمال الشبكة الجديدة العابرة لسيبيريا.
2– طريق جوي يمر على روسيا باستعمال طائرات الشحن.
3– طريق بحري يمر على المياه المتجمدة شمالا[3].

تجدر الإشارة إلى أن روسيا تتخوف من محاولات استبعادها وتهميشها في مشروع طريق الحرير، لذلك فهي تحرص على التأكيد على مشاركتها في هذا المشروع لاعتبارات تجارية واقتصادية وإستراتيجية متعلقة بالحفاظ على نفوذها في الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

– الحد من تغلغل الشركات البترولية الغربية في الجمهوريات الإسلامية:

تعمل روسيا على منع توغل الشركات الغربية في المنطقة من خلال المشاركة في المشاريع الطاقوية، حيث تهدف إلى السيطرة على بحر قزوين من خلال تحكم في خطوط وأنابيب نقل المحروقات والتأكيد على حقها الشرعي في تلك الثروات تهدف روسيا إلى حصول الشركات الروسية على أكبر حصة في

[1] – حداد، مرجع سابق، ص 46.

[2] حول طريق الحرير ينظر: جلال السعيد الحفناوي "طريق الحرير القديم"، في جابر سعيد عوض ونورهان الشيخ, مرجع سابق، ص ص 05، 31.

[3] – CHAUPRADE, op.cit, p 586.

مشاريع التنقيب وإنتاج الطاقة في بحر قزوين، حيث تمتلك الشركة الروسية "لوك أوبل" ما يقارب عشرة بالمائة من مجموع أسهم الكونسريسوم وخمسة بالمائة في حقل تنغيز في كازاخستان[1].

2/- الوسائل والآليات:

ترتبط الأهداف والمصالح الروسية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي في معظمها بالتحكم في مصادر النفط الغاز الطبيعي نظرا لأن الإقتصاد الروسي يتعمد بصورة أساسية على هذه الثروات في جلب العملة الصعبة إن روسيا تعي جيدا أن من يسيطر على المنطقة يمكن أن يضمن تدفقا متواصلا للنفط والغاز فضلا عن تحكمه في مصائر القوى الأخرى، ولتحقيق الأهداف الروسية في المنطقة تعتمد روسيا على الوسائل والآليات التالية:

- التحكم في طرق وأنابيب نقل الطاقة:

يعتد الاقتصاد الروسي على صادرات النفط والغاز الطبيعي بحيث يشكلان 55% من مداخيل الدولة من العملة الصعبة و 40% من الناتج الداخلي الخام، تعمل روسيا بالنظر إلى أهمية المصادر الطاقة على زيادة كميات إنتاج النفط والغاز الطبيعي والتحكم في عمليات تسويقهما بهدف استعادة دورها العالمي والإقليمي[2].

يرتبط الطموح الاقتصادي الروسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة بضرورة التحكم في الطرق وأنابيب نقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية، حيث تراهن روسيا على التحكم في مسالك نقل الطاقة خاصة في ظل عجزها عن منافسة الشركات الأجنبية التي تستمر بقوة في المنطقة[3].

[1] السيد الشيخ، مرجع سابق ص 148.

[2] السيد الشيخ , مرجع سابق, ص 148.

[3] CHAUPRADE, op.cit, p,p, 586,587

إن ما يساعد روسيا على توظيف أنابيب نقل الطاقة المارة عبر أراضيها كورقة ضغط على الدول المنتجة في المنطقة والدول المستهلكة هي الوضعية الجغرافية الجيدة التي يتميز بها كل من الجمهوريات الإسلامية وبحر قزوين، فمختلف مصادر الطاقة في المنطقة لا يمكن في معظمها أن تنفذ إلى السوق العالمية إلى من خلال الأنابيب المارة عبر الأراضي الروسية والتي تم بناءها في العهد السوفياتي، تهدف روسيا من خلال توظيف ورقة أنابيب نقل الطاقة إلى إعطاء امتياز لشبكة الغاز والنفط التي تمتلكها من خلال جعلها ممرا إلزاميا لمصادر الطاقة المنقولة من الجمهوريات الإسلامية وبحر قزوين إلى المحيط الهندي، كما تهدف كذلك من خلال خطوط نقل الطاقة إلى الربط ما بين البحر الأسود وبحر قزوين من أجل الوصول إلى البحر المتوسط ومنع القوى الغربية الساعية إلى خلق طرق نقل الطاقة بعيدا عن الأراضي الروسية[1].

من أهم الخطوط التي تعتمد عليها روسيا في نقل مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية يذكر:

1- خطوط نقل النفط:

-1 خط أتيرا واسمار.

-2 خط باكو نوقو روسيسك

-3 خط باكوسوبسا

2- خطوط نقل الغاز الطبيعي:

-1 نظام أنابيب غاز البروم

-2 خط أنابيب عبر البلقان[2].

[1] – Ibidn P 656.

[2] –دويش, مرجع سابق ص 148

إن التركيز الروسي على هذه الخطوط لا يرجع إلى رؤوس أموال كبيرة التي تجلبها تلك الأنابيب للاقتصاد الروسي فحسب، بل إن ما تمثله تلك الأنابيب من مصدر قوة في تعاملات روسيا مع دول بحر قزوين والقوى الغربية المستهلكة.

لقد ظهر العديد من المشاريع التي تهدف إلى تكسير الاحتكار الروسي لعمليات نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين والجمهوريات الإسلامية إلى السوق العالمية من دون المرور عبر الأراضي الروسية، تهدف تلك المشاريع المدعومة بصورة أساسية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف تحكم روسيا في طرق المواصلات وربط أوربا والصين عن طريق آسيا الوسطى والقوقاز من دون المرور بروسيا[1] .

إلا أن هذه الأخيرة تسعى إلى بقاء أنابيبها متحكمة في نقل مصادر الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية[2].

وإعاقة المشاريع الأمريكية في المنطقة مما أدى إلى التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح "أندري أرنوف" –أحد مسؤولي وزارة الخارجية عام 2000 بالقول:" لا ينبغي أن يندهش المرء من أن روسيا قد عقدت العزم على مقاومة المحاولات الرامية إلى التعدي على مصالحها."[3]

– التحكم في التوجهات الاقتصادية لتلك الجمهوريات من خلال تعزيز هياكل كومنولث الدول المستقلة :

تعمل روسيا الاتحادية على إعادة تدعيم فكرة التكامل الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى[4] والتوحيد التدريجي للتوجهات الاقتصادية التي تتبناها الجمهوريات الإسلامية المستقلة على أساس المساواة والطوعية، وذلك من خلال العمل على تفعيل الهياكل القائمة بين الدول الكومنولث وتوقيع اتفاقيات معها.

---

[1] – CHAUPRADE, op.cit , p, 587.

[2] محمود السيد، دول آسيا الوسطى والأطماع الغربية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003) ص، 246.

[3] دروسين، التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، مرجع سابق، ص 49.

[4] نورهان الشيخ " السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد", "جابر سعيد عوض ونورهان الشيخ" مرجع سابق ، ص،ص، 128، 136.

يظهر مما تقدم أن المصالح الروسية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي تتركز بقوة في التحكم في مصادر الطاقة وهذا يرجع إلى اعتبارات سياسية تتعلق بسعي روسيا إلى إيجاد ورقة ضغط على الدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء، تتمثل هذه الورقة في التحكم في عملية نقل مصادر الطاقة من الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلى السوق العالمية.

وقد زاد التحكم الروسي في تدفقات مصادر الطاقة من بحر قزوين من وزن روسيا في المنطقة، حيث أصبحت روسيا تملك القدرة على الردع الطاقوي سواء ضد الدول المنتجة وهي بعض الجمهوريات الإسلامية أو الدول المستهلكة وخاصة الغربية منها.

– يرجع ضعف الدور الاقتصادي الروسي في المنطقة على عجز روسيا عن إغراء الجمهوريات بمنتجاتها ونموذجها التنموي وهذا ما دفع بتلك الجمهوريات إلى البحث عن فرص تعاون مع دول أخرى قادرة على مساعدة تلك الجمهوريات التي تفتقد إلى البنى التحتية اللازمة ومازالت تحسين مرحلة إعادة البناء الاقتصادي.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي

على غرار البعدين الأمني والاقتصادي البارزين في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية يبرز البعد الاجتماعي كأحد محاور هذه السياسة، فالمصالح الاقتصادية والأمنية الروسية ينبغي أن ترتكز على أساس معنوي فكري يضمن الاستمرارية في مختلف المشاريع الاقتصادية والأمنية الروسية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي.

تسعى الدول من خلال سياستها الخارجية إلى فرض السيطرة الإيديولوجية والثقافية على الدول الضعيفة فمشروع الإخضاع الثقافي والحضاري يمثل أحد دعائم السياسة الخارجية للدول الكبرى وهذا ما يطلق عليه سيوج لاتوش بتغريب العالم[1].

[1] – فؤاد نهرا، " قرار السياسة الخارجية في الغرب: منطلقات منهجية"ة معلومات دولية ع 40 (تموز 1996) ، ص ص 34–39.

أي أن الدول تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى جعل ايديولوجيتها و ثقافتها أكثر انتشارا خاصة في الدول الضعيفة مما يمكنها من خلق تجمعات ثقافية حضارية تشكل لها وزنا في العلاقات الدولية وحاجزا أمام محاولات اختراقها من الدول الكبرى.

لقد أبز الدور الثقافي الأيديولوجي بقوة في السياسة الخارجية السوفييتية بحيث عمل الاتحاد السوفييتي على نشر الفكر الشيوعي في الجمهوريات التابعة له وكانت الزعامة السوفييتية تستمد شرعيتها من مبادئ الثورة البلشفية التي تنادي بضرورة نشر الإيديولوجية السوفييتية في أكبر عدد ممكن من الدول. لقد عمل الاتحاد السوفييتي على نشر مبادئ الشيوعية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة وذلك بالاعتماد على الأحزاب الشيوعية المسيطرة في تلك الجمهوريات[1]. ومن مظاهر تلك السياسة يذكر:

– تعليم اللغة الروسية للصغار وفي مختلف المؤسسات التعليمية وعلى كافة المستويات.

– تعليم اللغة الروسية لشباب الجمهوريات الإسلامية المجندين في الجيش الروسي.

– استعمال كافة الوسائل والطرق من أجل ترويس الجمهوريات الإسلامية المستقلة

– نقل أعداد كبيرة من الروس في الجمهوريات الإسلامية بغية طمس الهوية الإسلامية[2].

بالرغم من استقلال الجمهوريات الإسلامية إلا أن روسيا ظلت متمسكة بمشروعها الثقافي التغريبي بحيث يظهر ذلك من خلال:

– اعتماد الجمهوريات الإسلامية على اللغة الروسية في التعليم في حين تستعمل اللغات القومية بصورة ضئيلة في المؤسسات التعليمية ومجالات الإدارة ووسائل الإعلام والجيش.

[1] السيد الشيخ، مرجع سابق ص 155.

[2] – المرجع نفسه، ص 115

– إقبال شباب الجمهوريات الإسلامية على اللغة الروسية بالرغم في صعوبتها حيث يقبلون على المدارس التي تدرس اللغة الروسية

– اعتماد التعليم باللغة الروسية منذ مرحلة الحضانة بهدف زيادة استعمال اللغة الروسية في الحياة الاجتماعية.

– إقبال طلبة الجمهوريات الإسلامية على الدراسات العليا التي تؤدي باللغة الروسية

– يتم التعليم باللغة الروسية 86% من المدارس الحضانة في جمهورية كازاخستان كما تستخدم اللغة الروسية في 17% في عدد مدارس الحضانة في جمهورية أذربيجان[1].

– تواجه روسيا على غرار البعدين الأمني والاقتصادي في سياستها– تقهقرا في سياسيتها الاجتماعية نظرا للتغيرات الداخلية الحاصلة في الجمهوريات الإسلامية المستقلة، ترتبط تلك المتغيرات في مجملها بتصاعد الحركات الإسلامية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث تعمل على محاربة السياسية الروسية الساعية إلى ترويس تلك الجمهوريات، فضلا عن العمل على إحياء الشعائر الإسلامية وجعلها منهجا في تسيير تلك الدول.

بدأت تلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة تعرف منذ استقلالها ابتعادا عن القيم الشيوعية وذلك من خلال العودة إلى إحياء شعائر الدين الإسلامي فقد أصبحت تلك الجمهوريات تتجه إلى الأزعر الشريف لتعريف شعوبها بمفهوم الدين الإعلامي الصحيح بعيدا عن التطرف وهو ما أكده مفتي كازاخستان في زيارته إلى مصر: إننا نتجه بعقولنا إلى مصر، مصر الأزهر الشريف، مصر الوسطية المتوازنة في التدين والسياسة وفي صيغة التعيش الحضاري مع الآخرين وإنها ستبقى دائما تعبيرا على الإسلام الصحيح[2]

[1] – المرجع نفسه، ص 156.

[2] – السيد الشيخ، مرجع سابق، ص 229.

يرتبط مستقبل الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في بعده الاجتماعي بالمتغيرات الداخلية في تلك الجمهوريات ، فهو مرهون بنشاط الحركات الإسلامية المعارضة بحيث مازلت، الحركات الإسلامية تحقد على العقلية السوفيتية الملحدة وممارستها الإجرامية ضد المسلمين سواء في الجمهوريات الإسلامية أو ضد المسلمين في الشيشان.

المطلب الثالث: طبيعة الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي ومدى إمكانيات آدائه.

بالنظر إلى أبعاد السياسة الروسية المشار إليها آنفا والتي يرتكز عليها الدور الروسي في الجمهوريات الإسلامية المستقلة تتحدد ملامح الدور الروسي في ذلك المجال وعلى ما مدى إمكانية أدائه فما هي طبيعة الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على ما يتوقف أداءه بالشكل الذي تتصوره روسيا الاتحادية.

أولا: طبيعة الدور الروسي في محال الجيوبولتيكي الإسلامي.

بناء على مجمل الممارسات التي تقوم بها روسيا الاتحادية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة وكذا الأهداف والوسائل المستعملة في أداء دورها، يمكن أن يطلق على الدور الروسي تسمية الجولة الجهوية (etat régional)، يقصد بالدولة الجهوية، كمفهوم جيوبولتيكي معاصر، الدولة التي تمتلك وزنا كبيرا على صيد العلاقات الدولية، إلا أن مصالحها تتركز بصورة أساسية في المجالات الجيوبولتيكي المتصلة بإقليمها، بصورة مباشرة، إن الدولة الجهوية لا تتمتع بالعربية المطلقة في تنفيذ سياستها تجاه ذلك المجال، يتوفق ذلك على ما تسمح به القوى الكبرى التي تسعى كذلك إلى تحقيق مصالحها في المجال الجيوبولتيكي ومع ذلك تمارس الدولة ضغوطات في جميع المجالات بحيث تكون أكبر من ضغوطات بقية القوى على المجال الجيوبولتيكي القريب منها.

– إن مفهوم الدولة الجهوية ينطبق على الدور الروسي في ج.إ.م حيث تمارس روسيا تأثيرا في ذلك المجال الإقليمي من خلال العمل على التحكم في التوجهات السائدة في تلك الجمهوريات وجعل توجهاتها

في السياسة الداخلية والخارجية تتوافق مع توجهاتها بعبارة أخرى العمل على تصدير النموذج الروسي إلى تلك الجمهوريات.

إن مفهوم الدولة الروسية الجهوية يعني لعب دور الزعيم الإقليمي تجاه الدول في المنطقة والعمل على ضمان استقراره، فضلا عن مواجهة التهديدات الخارجية التي يمكن أن تهدد أمن الجمهوريات الإسلامية المستقلة التي تمثل بالضرورة تهديدا للأمن القومي الروسي.

ثانيا: مدى إمكانية أداء الدور الروسي في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي:

يتوقف مستوى أداء الدور الروسي وإمكانيات أدائه بالشكل الذي تتصوره روسيا سواء في الفترة الحالية أو في المستقبل على المعطيات التالية:

1- إمكانيات المتاحة لروسيا في أداء دورها:

يقوم أداء الدور الروسي على مصادر الدور الخاصة –القدرات القومية للدولة أي أن مستوى وقوة الدور الذي تتبناه على حجم الإمكانية المادية المجندة من طرف روسيا لتأدية ذلك الدور. يظهر من خلال كل من الوضع الاقتصادي الروسي والبعد الاقتصادي في السياسة الروسية مدى اختلال وقصور أداء الدور الروسي خاصة في الجانب الاقتصادي, حيث يرجع ذلك الاختلال إلى الضعف الهيكلي في الاقتصاد الروسي، فروسيا غير قادرة على صرف نظر الجمهوريات الإسلامية عن مختلف الإغراءات التي تعرض لها من جانب القوى الغربية وهذا يعيق أداء دورها لصالح أدورا أخرى تمارسها العديد من القوى الساعية بدورها إلى تحقيق مصالحها في ذلك المجال، ينبغي على روسيا أن ترفع من مستوى أداء اقتصادها والعمل على إغراء الجمهوريات الإسلامية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية خاصة وأن تلك الدول تعيش مرحلة البناء الداخلي فضلا عن توقيف العلاقات التجارية معها بهدف صرف نظرها عن مختلف الإغراءات التي تتعرض لها.

2- طبيعة القيادات في الجمهوريات الإسلامية المستقلة:

يتوقف الدور الروسي في الجمهوريات إ م على قيادات تلك الجمهوريات بصوره أساسية على قيادات تلك الجمهوريات حيث أن زعماء تلك الجمهوريات ظلوا موالين لروسيا ومرتبطين من الناحية السيكيلوجية بها.

وهذا يرجع إلى تشبعهم بالعقلية السوفييتية وثقافة الحزب الشيوعي إن تغير تلك القيادات خاصة في ظل الظروف الداخلية التي تعيشها الجمهوريات الإسلامية والمتعلقة بالمعارضة الإسلامية من شأنه أن يحدث تحولا في العلاقات الروسية مع تلك الجمهوريات، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى توثيق العلاقات الروسية مع ج.إ أو إلى التنافر فيما بينها.

3- موقف مختلف القوى من الدور الروسي:

على الرغم من أن كل من القوى الإقليمية والكبرى تمارس بعض السلوكيات التي تعيق الدور الروسي في المنطقة إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة التصادم مع الدور الروسي في كافة المجالات، فالدور الروسي يستند على دعم بعض القوى في جوانب معينة على غرار التوافق الأمريكي الروسي إلى الجانب الأمني والتعلق بممارسة الحركات الإسلامية المعارضة في تلك الجمهوريات، فضلا عن التوافق الإيراني الروسي حول إعاقة التوغل الأمريكي في المشاريع الطاقوية الواقعة حول بحر قزوين.

تمثل هذه الأدوار التي تسعى تلك الدول إلى أدائها في تلك الجمهوريات محددا لمستوى أداء الدور الروسي في المنطقة وكل تغير يحصل على مستوى تصور تلك الأدوار من شأنه أن يؤدي إلى تدعيم الدور الروسي في المنطقة أو إلى تقليص مجالات أداء الدور الروسي.

الفصل الثالث

الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة لروسيا

الفصل الثالث : الجمهوريات الاسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة لروسيا

المطلب الأول جمهورية كازاخستان*

عرفت هذه الدولة لأول مرة في 1920 بتسمية "جمهورية قيرغيزيا السوفييتية الاشتراكية ذات الحكم الذاتي" ثم أطلق عليها "جمهورية كازكيا الاشتراكية ذات الحكم الذاتي" في 1933 أصبحت تسمى جمهورية كازاخستان الاشتراكية السوفييتية ذات الحكم الذاتي" إلى أن أصبحت كازاخستان بالحدود السياسية الحالية منذ 1936[1]

جغرافيا:

تنتمي كازاخستان إلى آسيا الوسطى نظرا إلى الروابط التاريخية واللغوية والسياسة التي تربطها ببقية جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لقد كانت عبر التاريخ مفترق طرق لمختلف الحضارات القديمة ونقطة تشابك للعلاقات التجارية والثقافية بين الشعوب الأوراسية[2]

تقع كازاخستان وسط القارة الآسيوية وبالتحديد في الشمال الشرقي لبحر قزوين يحدها من الشمال روسيا الإتحادية ومن الشرق الصين، في حين يحدها من الجنوب كل من كيرغيزستان وتركمانستان وأزباكستان، يبلغ مجمل طول الحدود الكازاخية حوالي 12012كلم، منها 6846 كلم مع روسيا الإتحادية 2203 كلم مع أوزباكستان 1533 كلم مع الصين، 1051 كلم مع كيرغيزستان و 379 كلم مع تركمانستان، كما يحيط بكازاخستان كل من بحر قزوين على طول 1894 كلم وبحر آرال بـ 1070 كلم[3].

*كازخستان : اسم فارسي معناه القوزاق

[1]– حداد ، مرجع سابق ، ص 88.

[2]– http://www.wikipedia.org/org/wiki/kazakhstan#histoir.htm

[3] – http: www.sis.goueg/vR/Kazakhstan/link02/htm.

تعتبر كازاخستان الجمهورية الأكبر مساحة مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية حيث تقدر مساحتها بـ 2,717,300 كلم مربع ما يجعلها تحتل المرتبة التاسعة في العالم من حيث المساحة[1].

تتميز بمناخها القاري بشبه جاف ومتقلب جدا حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 45% صيفا و 09 درجات في فصل الشتاء تحتل المناطق الصحراوية أكثر من ثلثي مساحة البلد في حين يقع الثلث الآخر في شمال كازاخستان حيث يتشكل من المناطق الغابية والرعوية، أغلبية المنابع المياه في كازاخستان تبقى جافة طوال السنة باستثناء الأنهار الكبرى مثل سيم داريا (Symdaria) والأورال وإلى (Ili).

ديمغرافيا:

سكان كازاخستان الأصليون هم الكازاخ ويطلقون على أنفسهم القوزاق، القيرغيز، القرغيز الكايساكيون" لغتهم الأصلية هي الكازاخية ذات أصول تركية والتي تكتب بحروف الأبجدية الروسية[2]، كما يستعملون اللغة الروسية كلغة ثانية في المؤسسات الحكومية، الديانة الرسمية في كازاخستان هي الإسلام وهم من السنة.

يبلغ عدد سكان كازاخستان 16 مليون و 200 ألف نسمة حسب إحصائيات 2010 ويعيش منهم في دول آسيا الوسطى والصين ومنغوليا وعددهم في روسيا قرابة 1,5 مليون نسمة.

المؤسسات والحياة السياسية :

تعتبر كازاخستان آخر الجمهوريات التي أعلنت استقلالها عن الإتحاد السوفييتي في 16 ديسمبر 1991، عاصمتها منذ 1998 "أستانا" بعدما كانت "ألماطى"، بعد استقلال كازاخستان صدر أول دستور لها في 28 جانفي 1993م الذي نص على الحفاظ على هوية الجماعات القومية والعرقية واستقلال السلطات

[1]– أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الاسكندرية: شركة الجلال للطباعة ، ط1،2000)، ص ، 390.

[2]– مجموعة مؤلفين ، الشعوب الإسلامية في القفقاس ورسيا وآسيا الوسطى، ترجمة طه عبد الواحد (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2006) ص، 223.

التشريعية والتنفيذية والقضائية وأنها دولة ذات توجه علماني ، ونص الدستور على 94 حرية للأحزاب بشرط ألا تكون عرقية أو دينية كما احتضنت من حيث الأساس كازاخستان الديمقراطية البرلمانية ونظام التعددية الحزبية غريبة الطراز، وسارعت خطى الإصلاحات في نظمها السياسية ووضع تقييدات محددة لسلطات الرئيس[1]. ثم تبنت دستورا جديدا في 30 أوت 1995، وعدل الدستور الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف مع البرلمان وتم بموجبها تغير مدة العهدة الرئاسية لتصبح سبع سنوات وفترة أعضاء مجلس الشيوخ ست سنوات، أما أعضاء مجلس النواب خمس سنوات.

السلطة التنفيذية : تتكون من الرئيس و الحكومة، بحيث يتمتع الرئيس بممارسة السلطات التالية: كاقتراح تعديل الدستور، تعين وعزل الوزراء وحكام الأقاليم والمدن، وحل البرلمان وإجراء الاستفتاءات، لماله دور في تعيين رئيس المحكمة العليا وقضاة المحافظات والمدن ورئيس هيئة الأمن القومي، وله الصلاحيات الواسعة في توقيع المعاهدات الدولية[2].

وتتمتع الحكومة بممارسة الصلاحيات التالية : وضع الخطوط الأساسية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة وتقدم للبرلمان ميزانية الدولة ومشروعات القوانين وتسهر على تنظيم إدارة ممتلكات الدولة وتنظم الإجراءات الخاصة بالسياسة الخارجية وتشرف على نشاط الوحدات المركزية والمحلية.

السلطة التشريعية: تتكون من غرفتين:

أ-**الغرفة العليا** : تتمثل في مجلس الشيوخ ويتكون من تسعة وثلاثين عضوا يمثلون محافظات كازاخستان الستة عشر، أي ممثلين اثنين عن كل محافظة ويتم انتخابهم من طرف أعضاء المجالس المحلية، بالإضافة إلى سبعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية إلى جانب رئيس مجلس الشيوخ[3].

[1]- أبو العلاء محمود "المسلمون في الاتحاد السوفييتي" لجامعة الأزهر بالقاهرة، 1993) ص57.

[2] - http://www.wikipedia.org/wiki/kazakhstan#histoir.htm

[3] - http://www.sis.gro.eg/vr/kazakhesten/ link02/htm. تاريخ المطالعة 16 فيفري 2017

ب- **الغرفة السفلى:** تتمثل في مجلس النواب ويتكون من سبع وسبعين عضوا، ينتخبون من طرف الشعب في انتخابات حرة عامة ومن كافة المحافظات لمدة خمس سنوات و ينتخب رئيس مجلس النواب من طرف أعضاء المجلس عن طريق التصويت يتمتع البرلمان بالصلاحيات التالية :

- إصدار القوانين ومناقشة ميزانية الدولة والمصادقة عليها.

- بحث تقارير الوزراء.

- المصادقة على قرارات العضو على المواطنين.

- التصديق على المعاهدات التي توقعها الدولة أو إنهاء مفعولها.

السلطة القضائية: تطبق الدستور والنصوص القانونية التنظيمية والمعاهدات الدولية كما تعتبر المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية بالنسبة للقضايا المدنية والجنائية بالإضافة إلى المحاكم الابتدائية.

الأحزاب السياسية: يقوم النظام السياسي الكازاخي على التعددية الحزبية بحيث ظهرت العديد من الأحزاب الجديدة بعد الاستقلال، ويقدر عددها إحدى عشر حزبا سياسيا أبرزها:

- الحزب السياسي الجمهوري (otan).

- الحزب السياسي الديمقراطي (AK-zhd).

- الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

- الحزب الشيوعي - ويسيطر على الحياة السياسية.

السياسة الخارجية :

تسعى كازاخستان من خلال نشاطها الخارجي إلى الابتعاد عن المحاور الإقليمية وتنويع علاقتها الدبلوماسية حيث تبني السياسة الخارجية الكازاخية حسب الوزير الخارجية Kassimzhomart tokayer) على ركائز التالية نذكر منها :

المساهمة في تحقيق السلم العالمي من خلال التخلص من الأسلحة النووية والالتزام بمعاهدات خطر الانتشار .

– التوجه نحو التعاون الإقليمي مع شركائه في آسيا الوسطى مجال محاربة التجارة بالمخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية وهذا من خلال تفعيل منظمة شنغهاي.

– المساهمة في تسوية وضع بحر قزوين بالاعتماد على القانون الدولي .

– ضرورة المساهمة في تفعيل العلاقات بين الجمهوريات المستقلة في إطار كومنولت الدولة المستقلة COMMUNAUTE DES ETATS INDE PENO ANTS.

اقتصاد كازاخستان :

تحولت كازاخستان من بلاد تعتمد في اقتصادها على التربية المائية وزراعة القمح والقطن والتبغ والخشب وبنجر السكر والبطاطا والأرز وقد أطلق بعض الباحثين على كازاخستان اسم " سلة خبز الإتحاد السوفييتي " لأهميتها في إنتاج الحبوب[1].

هذا وقد واجهت الاقتصاد الكازاخي مشاكل كثيرة نتيجة العبور من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق والخصخصة.

يشهد الاقتصاد بالكازاخي نمو متواصلا منذ بداية الألفية الثالثة بنسبة 10,9% ويشكل القطاع الصناعي 26% من الناتج الوطني الخام ويشغل 21% اليد العاملة النشيطة وتتمحور الصناعة الكازاخية عن

[1]– الجوهري بري :"دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي" مؤسسة الإسكندرية، 2001، ص194.

استغلال مناجم معدن الكروم باعتبارها ثاني أكبر منتج لهذه المادة في العالم وماد الماغنزيوم التي تحتل المرتبة الرابعة في إنتاجها فضلا عن استغلال آبار النفط والغز القريبة من بحر قزوين[1]، ويعتمد كذلك الاقتصاد الكازاخي على القطاع الزراعي وساهم القطاع الزراعي منذ منتصف التسعينات بنسبة 13,5% من الناتج الوطني الخام ويشغل نسبة 26,6% من اليد العاملة.

بعض المؤشرات الاقتصاد الكازاخي:

- إجمالي الناتج القومي عام 2005 (49 بليون دولار)، ونصيب الفرد منه ما يقارب 3250 دولار.

- معدل البطالة عام 2005 (8,1%).

- معدل التضخم في النصف الأول من عام 2007 (11%) .

- إجمالي الصادرات عام 2008 (24 بليون دولار).

- إنتاج البترول في 2008 (1,8 مليون برميل) يوميا .

- يقدر حجم الاحتياط النفطي المؤكد عام 2008 (32بليون برميل).

- إنتاج الغاز الطبيعي في 2008 (30 مليار متر مكعب) ويقدر حجم الاحتياط المؤكد منه عام 2007 (75 تراليون قدم مكعب)[2].

انطلاقا من المؤشرات السابقة يمكن لكازاخستان أن تضمن الرفاهية لشعبها خاصة باعتماد الربوع النفطية وهذا ما تجلى في الاستقرار الذي تعرفه مما جعلها تستقطب 70% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المنطقة على الرغم من المؤشرات الإيجابية إلا أن مؤشرات التنمية البشرية سيئة ذلك أن تلك السكان يعيشون تحت مستوى الفقر.

[1] "Kazakhstan". micasoft@2006 (CD).MicrosoFt Corpotation,2005.

[2] – http:www.sis.gov.eg/VR/ Kazakhstan/link02/htm

من هذا المطلب يظهر لنا أن القواسم المشتركة بين روسيا الاتحادية وكازاخستان –من ناحية التركيبة الديمغرافية والإمكانيات التي تتمتع بها كازاخستان فضلا عن سياستها الخارجية الانفتاحية– من شأنها ان تساهم في دفع روسيا نحو توثيق العلاقات مع جارتها الجنوبية.

المطلب الثاني : جمهورية تركمانستان.

تعتبر جمهورية تركمانستان من أهم الجمهوريات الإسلامية المستقلة فقد تعرض إقليمها عبر التاريخ إلى زحف العديد من القبائل المجاورة بحيث خضعت في القرن السادس الميلادي إلى القبائل التركية وتعرض سكانها لعملية تتريك واسعة وقعت الجمهوريات الحالية في القرنين السابع والثامن الميلاديين في حكم الخلافة الإسلامية في حين خضعت في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين إلى حكم الدولة الطاهرية السامانية ، قام الروس في سنة 1863 م بغزو إقليم تركمانستان التي كان يطلق عليها " إقليم التركماني" في إطار الجمهورية تركستان الشرقية السوفييتية الاشتراكية إلى غاية 1921 وقد تحولت منذ 1942 إلى جمهورية اشتراكية في إطار الاتحاد السوفييتي إلى غاية تفككها وإعلانها الاستقلال عنه في سنة 1991.

جغرافية تركمانستان :

تنتمي جمهورية تركامستان إلى إقليم آسيا الوسطى حيث يحدها من الشمال أوزباكستان والشمال الغربي كازاخستان في حين يحدها من الشرق والجنوب الشرقي أفغانستان، أما من الناحية الجنوبية فتحدها الجمهورية الإسلامية الإيرانية كما يحدها من الغرب بحر قزوين، عاصمتها "عشق آباد" .

تبلغ مساحة جمهورية تركمانستان 488,100 كلم مربع بحيث تشكل صحراء قره قوم (Kqrq Koum) أكثر من أربعة أخماس مساحة الدولة (350,000كلم مربع) لكنها تحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز اللذان تشكلان عصب الاقتصاد التركماني، تضم مساحة الدولة الهضاب القريبة من نهر أموداريا

الواقعة في الشرق إلا أن مساحة الأراضي الزراعية ضئيلة بحيث تشكل نسبة 40% من المساحة الإجمالية لتركمانستان[1].

تعرف تركمانستان مناخا صحراويا قاريا حيث يتميز بانخفاض كبير في درجة الحرارة في فصل الشتاء وارتفاعها في فصل الصيف، يعتبر الجفاف ميزة بارزة في جغرافية الدولة نظرا لقلة كميات التساقط التي تتراوح ما بين 100-250 ملم^2 حيث تعتمد الدولة في الاستهلاك والري بصورة أساسية على نهري أمودايا ومرغاب .

ديمغرافيا تركمانستان:

التركمانستان هم السكان الأصليون لجمهورية تركمانستان ويعتبرون من الشعوب الرئيسية التي استوطنت إقليم آسيا الوسطى، يتواجد التركامانيون في العديد من الأقاليم ويتوزعون على كل من تركمانستان وروسيا الاتحادية أزباكستان وطاجاكستان، إيران وأفغانستان، العراق وتركيا، تنحدر أصور التركمان من القبائل الرحل والمتحضرة الناطقة بالفارسية ولم تنته عملية تكوين الشعب التركماني إلا في القرن الخامس عشر ميلادي بعد التمازج الذي حصل مع القبائل الطورانية[3].

- يبلغ إجمالي عددهم 4 ملايين و 300 ألف نسمة ويتوزعون على النحو التالي 39700 نسمة في روسيا.

2537,7 ألف نسمة في تركمنستان، 1212 ألف نسمة في أزباكستان 205 ألف نسمة في طاجاكستان، 900 ألف نسمة في إيران، 400 ألف نسمة في أفغانستان، 300 ألف نسمة في العراق، 120 ألف نسمة في تركيا ومنهم في سوريا والأردن.

---

[1] – Terkménistan "Microsoft®Encarta®2006(CD)Microsoftcorporation,2005.

[2]– صبري فارس الهيثم"العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية، من وجهة نظر جيوبولتيكية" (عمان: مؤسسة الوراق، ط1،2005)، ص ص 229،233.

[3]– حداد ، مرجع سابق ، ص 80.

يتكلم التركمان اللغة التركمانية ذات الجذور التركية والتي تكتب بأحرف اللغة الروسية كما يعتنقون الدين الإسلامي على المذهب السني منذ خضوعهم إلى الخلافة الإسلامية.

المؤسسات والحياة السياسية:

– استقلت تركمانستان عن الاتحاد السوفييتي في 1991 وتتخذ مدينة "عشق آباد" عاصمة لها، تعتمد هذه الجمهورية نظاما يشبه النظام السوفييتي من ناحية الهياكل السياسية، حيث يتمتع الرئيس حسب دستوري 1992 بصلاحيات واسعة في كافة المجالات، فبيده سلطة القرار وله الحق في حل البرلمان وتعيين القضاة أما السلطة التشريعية فهي تتكون من غرفتين (ثنائية الرأس):

1–Khar/KMAS/akhaty : يجتمع هذا المجلس مرة واحدة على الأقل في السنة.

2– المجلس (mejlis) : هو عبارة عن هيئة تشريعية نشيطة تتكفل بالتصويت على القوانين.

– تغيب الحريات السياسية وحق المعارضة وكدا حرية الصحافة في تركمانستان بعدما تم حذفها من الدستور كما يقل النشاط الحزبي في الدولة نظرا للتضييق على الحريات الفردية بحيث ينحصر في الحزب الديمقراطي لتركمانستان وحزب العدالة الذي يدعم الرئيس نيازوف[1]

<u>اقتصاد تركمانستان :</u>

تعتمد تركمانستان عملة "المانات Le Manat" وهي عضو في مجموعة الدول المستقلة تتمتع هذه الجمهوريات بثروات طبيعية تجعلها من أغنى دول المنطقة حيث يبلغ احتياطي تركمانستان من النفط حسب التقديرات الروسية 6,5 بليون طن و 5,5 مليون تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي حيث تحتل

[1] – Turkménistan."Microsoft®Encarta®2006(CD).Microsoft corpotation,2005.

المرتبة الرابعة عالميا في احتياطات الغاز الطبيعي (30%)، فضلا عن كميات كبيرة من الذهب والنحاس[1].

هذه الموارد لها دور كبير في تنشيط القطاع الصناعي الذي يمثل 50% من الناتج الداخلي الخام، يساهم القطاع الزراعي بـ 18% من الناتج الداخلي الخام وهو يعتمد على زراعة القطن بصورة أساسية، لقد انتعش النشاط الزراعي خاصة بعد حفر قناة تركمانستان الرابطة ما بين نهر جيجون وبحر الخزر، بالإضافة إلى قناة قره قوم في الجنوب التي تنطلق من نهر جيجون إلى "عشق آباد" غربا.

على الرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها جمهورية تركمانستان إلا أن مؤشرات الأداء الاقتصادي تبقى متواضعة، حيث بلغ حجم النمو عام 2000 نسبة 05%، ووصل معدل التضخم إلى 19,8%، كما أن الميزان التجاري يعرف اختلال بحيث يزيد حجم الواردات عن حجم الصادرات، تعمل تركمانستان على تنويع علاقاتها الاقتصادية مع روسيا ودول الجوار بالإضافة إلى سعيها الدائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال استغلال ثرواتها والعمل على تسوية مشكل بحر قزوين.

المطلب الثالث: جمهورية أزباكستان.

تعرض إقليم أوزباكستان في القرن الثالث عشر إلى غزو القبائل التركية والمغولية التي تنحدر منها سلالة الأزبكية ثم أصبحت جزء من إمبراطورية جينكزخان[2]، ظهرت أوزباكستان كجمهورية مستقلة عام 1918م وتم إلحاقها بالإتحاد السوفييتي وأصبح يطلق عليها عام 1924 "جمهورية كوزباكستان السوفيتية الاشتراكية" إلى غاية استقلالها بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في 1991.

[1] –http://www.Asiecentrole.com/turkménistan/economie.htm.

[2] – http://www.Asiecentrale.com/ouzbékistan/infosouzbékistan/php تاريخ المطالعة 16 فيفري 2017.

جغرافية أوزباكستان:

تقع هذه الجمهورية في قلب آسيا الوسطى بحدود جغرافية مع كازاخستان في الشمال وتركمانستان في الجنوب وكيرغيرستان في الشرق وطاجكستان في الجنوب الشرقي وحدود صغيرة مع أفغانستان كما يحيط بها كل من نهري أموداريا وسيرداريا وتمتد من الصحاري الجافة شمالا إلى سلسلة الجبال الثلجية الواقعة في الجنوب يؤهل هذا الموقع لجمهورية أوزباكستان أن تلعب دوريا قياديا وأن تكون قوة محورية في المنطقة حيث أشار عالم الجيوبولتيك "ماكيندر" في مقابل تلك المزايا، يخلق هذا الموقع تحديات لجمهورية أوزباكستان، حيث يجعلها دلوة حبيسة مما يؤثر على علاقتها بالخارج، كما يجعلها عرضة للاضطرابات الواقعة في الجمهوريات المجاورة[1].

تعتبر أوزباكستان ثالث أكبر جمهوريات آسيا الوسطى مساحة من حيث تبلغ 447,400 كلم مربع، وهي عبارة عن سهوب جافة وشبه جافة حيث تغطي الصحراء أربعة أخماس المساحة وتحتل الرمال الحمراء (Kipylkoum) التي تعتبر من أكبر صحاري العالم الجزء الشمالي من الجمهورية[2]. يقع غرب أوزباكستان بحيرة أورال ويشكل كل من نهري أموداريا (2540كلم) الذي يقطع أوزباكستان من "طشقند" وفرغانة ونهر سيرداريا (3020كلم)، الذي يمتد إلى أفغانستان ويقوم بري منطقة خيفا (Khiva) عصب حياة الدولة، تتميز أوزباكستان بمناخ قاري جاف مع ارتفاع كبير في درجة الحرارة تتراوح ما بين 06-20 درجة مئوية في الشتاء وما بين 26-32 درجة مئوية في الصيف كما تعرف ندرة في التساقط حيث يتراوح المعدل السنوي للتساقط ما بين 40-80 ملم.

ديمغرافيا أوزباكستان:

يطلق على سكانها "الأوزبك" ويسمون أنفسهم كذلك "سارتي" وهم السكان الأصليون لأراضي أوزباكستان، ينتشر الأوزبك في الدول المجاورة حيث يفوق عددهم في روسيا الاتحادية 1299 ألف نسمة وفي روسيا

[1]- عبير ياسين، "أوزباكستان والعولمة" في محمد سليم السيد والسيد صدقي عابدين، (محررين) ، مرجع سابق ، ص ص ، 396، 410.

[2]-

الاتحادية عام 1989م ، و 1197,8 ألف نسمة في طاجيكستان، 550 ألف نسمة في فرغيزبستان ، 332 ألف نسمة في كازاخستان، 317,3 ألف نسمة في تركمانستان، 1,7مليون في أفغانستان، 15 ألف في الصين ، يبلغ إجمالي عدد الأوزبيك في العالم قرابة 19 مليون نسمة ، وفي 31 أوت 1991 أعلن استقلال البلاد# وتغير اسمها إلى جمهورية أوزباكستان، يتكلم سكانها اللغة الأوزبكية ذات الجذور التركية التي تكتب بالحروف الأبجدية الروسية وبلهجات متعددة مثل الكارلوسية والكيبشاكية....كما يتكلمون اللغة الروسية والطاجيكية .

– يغلب الطابع الريفي على جمهورية أوزباكستان حيث لا يشكل سكان الحضر إلا نبسة 41% يعيش في العاصمة طاشقند أكثر من مليوني نسمة ويتركز الطاجيك في المدن التاريخية خاصة بوخاري وسمرقند.

المؤسسات والحياة السياسية:

تعتبر أوزباكستان أكثر الجمهوريات المستقلة استقرارا من الناحية السياسية وهي عضو في كومنوالت الدول المستقلة وهيئة الأمم المتحدة منذ 02 مارس 1992 تعتمد هذه الدولة منذ استقلالها على نظام رئاسي قوي وفقا لدستور 1992 وكذلك الدستور الحالي الذي صادق عليه البرلمان في 08 ديسمبر 1998 يتمتع الرئيس "إسلام كاريموف" بصلاحيات واسعة، فهو رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وله الحق في تعيين الوزير الأول ومراقبة الحكام الجهويين.

تعرف السلطة تمركزا قويا في يدي الرئيس الذي يقمع المعارضة ويدعم الشرطة السرية، بالإضافة إلى معارضة تشكيل الأحزاب السياسية.

السلطة التشريعية: كانت قبل إجراء استفتاء 1995 ذات رأس واحد أي تتكون من غرفة واحدة أي تتكون من غرفة واحدة (oliyemajlis) تتكون من 250 عضوا ولكن بعد إجراء الاستفتاء الشعبي أصبحت تتكون من غرفتين (Bicalérale) تجدر الإشارة إلى أن النشاط الحزبي ينحصر في الحزب الشيوعي و الحزب الديمقراطي للشعب الأوزبكي نظرا لتصنيف الحكومة على تشكيل الأحزاب السياسية.

اقتصاد اوزباكستان:

يعتمد الاقتصاد الاوزبكي بصورة أساسية على القطاع الزراعي الذي يمثل 35.5% من الناتج الداخلي الخام ويشمل 40% من اليد العاملة تعتبر اوزباكستان حاصل أكبر دولة منتجة ومصدرة للقطن، كما تصدر كذلك الحرير لكنها تبقى تابعة للخارج في مجال الأمن الغذائي حيث تستورد ثلثي احتياجاتها من الحبوب وثلث احتياجاتها من اللحوم ونصفها من الخضروات وربعها من الحليب، أم القطاع الصناعي فيبقى ثانويا حيث يشكل 29% من الناتج الداخلي الخام ويستغل 32% من اليد العاملة النشطة.

تتميز أوزباكستان ببنية أساسية قوية مقارنة ببقية الجمهوريات فلها صناعة تقليدية في مجال الفحم والغاز الطبيعي كما أنها تحتل المرتبة السابعة عالميا في إنتاج الذهب بالإضافة إلى اعتمادها على صناعة النسيج والميكانيك والآلات الكهربائية بالرغم من اكتشافات الحديثة للبترول في واد فرغانة إلا أنه غير كاف وتبقى أو باكستان تابعة للخارج من مجال الطاقة.

المطلب الرابع:

تم ضم فيرغيزيا بعد فترة مقاومة البلاشقة إلى جمهورية تركستان الاشتراكية السوفيتية المستقلة (RSSA) التي تضم أجزاء من أراضي كل من كازاخستان وطاجكستان، تركمانستان وأوزباكستان في إطار جمهورية روسيا الفدرالية الاشتراكية السوفيتية (RSFSR)

لقد ظهرت فيزغيزيا كمنطقة متميزة عن كيرغيز كازاخستان في 1925 حيث أصبحت في عام 1926 جمهورية مستقلة إلى أن تم تحويلها في 1936 إلى جمهورية فيزغيزيا الاشتراكية السوفيتية كإحدى جمهوريات الإتحاد السوفيتي[1]. وعاصمتها "بشكيك".

جغرافية فيرغيزيا:

تعتبر فيرغيزيا إحدى دول آسيا الوسطى يحدها من الشمال كازاخستان ومن الشرق الصين وطاجاكستان، في حين يحدها من الغرب أوزباكستان تبلغ مساحتها 198500 كلم مربع وأغلبها جلبا، وهي تقع في

[1]- www.kitghizistan-wikipédia.htm.// http:

نقطة التقاء السلسلتين الجبليتين تيان شان وبامير آلاي، وفيها ثاني أعلى قمة في الإتحاد السوفيتي وهي قمة (dobedypic) بارتفاع يقدر ب 7439 متر، يغطي الجليد والثلوج أكثر من 3% من مساحة الجمهورية أما المناخ فهو قاري مع تقلبات مناخية قوية حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 25إلى 27 درجة في فصل الصيف و04 درجات في الشتاء.

يوجد في كازاخستان العديد من البحيرات وبها أكبر بحيرة في العالم من ناحية العمق وهي " lac issik koil" تشكل مساحة غابية 5.2% من مساحة فيرغيزيا أما الأراضي الزراعية فلا تشكل إلا 7% من مجموع المساحة[1].

يشكل الموقع الجغرافي لقيرغيزستان سببا في تعريضها للاهتزازات التي تحدث في آسيا الوسطى لأن عناصر الإيغور الانفصاليين المنتمين إلى تركسان الشرقية يفضلون التحرك على الأراضي الكيرغيزية[2].

ديمغرافيا فيزغيرستان:

يبلغ عدد سكان فرغيزيا 5.5 مليون نسمة (تقديرات 2009) في جمهور يتهم وينتشر الفرغيزيون في جميع دول آسيا الوسطى و روسيا، بإضافة إلى جمهورية أذربيجان والصين ومنغوليا، أفغانستان و باكستان، تنقسم فيرغيزيا إلى ست مناطق من أكبرها مدينتي بشكيك العاصمة ومدينة أوخ (okh) الواقعة على وادي فرغانة، يتكلم الشعب الفيرغيزي لهجة فرغيزية ذات جذور التركية والتي تكتب بالأحرف الروسية وهم مسلمون على المذهب السني، يشكل الفيزغيزيون أغلبية الشعب.

المؤسسات والحياة السياسية:

احتفظ النظام الفيرغيزي على العديد من الخصائص النظام السوفيتي، فالسلطة التشريعية في النظام السياسي القيرغيزي يطلق عليها "السوفيت الأعلى" الذي يسيطر عليه الشيوعيون منذ انتخابات 1990،

---

[1]- "kinghisistah", microsoft R encartea R 2006 (CD). microsoft.corporation,2005.

[2]- abderrahim tam ghighi, géopolitique,de L'islamisme (l'harlarran,2001) p 274.

اعتمدت الجمهورية على دستور 1993 الذي حدد طبيعة النظام السياسي بالجمهوري الديمقراطي، حيث تتكون السلطة التنفيذية من رئيس وزير أول، أمن السلطة التشريعية فتتكون من غرفتين، في حين تتبنى السلطة القضائية على المحكمة العليا والمحكمة الدستورية والمحاكم المحلية والنيابية العامة عرف البرلمان القيرغيزي تغيرا في هيكلته بعد تعديلات التي أجريت على الدستور في 2003 حيث أصبح يتكون من غرفة واحدة ويتكون من 75نائبا منذ انتخابات فيفري 2005، لقد عرف الدستور الفيرغيزي تعديلا آخر في نوفمبر 2006 أصبح بموجبه النظام رئاسيا بغرفه تشريعية تضم 90 نائبا ويعين فيه رئيس الحكومة في طرف الحزب الفائز في انتخابات بمبادرة في الرئيس هذا الأخير أصبح يتمتع بسلطات واسعة في تعين وعزل أعضاء الحكومة[1].

اقتصاد فيرغيزستان:

– تتميز جمهورية فيرغيزيا باقتصاد ضعيف فقد بلغ الناتج الداخلي الخام (DIP) عام 2003 حوالي 1.9 مليار دولار، أما الدخل الفردي السنوي فقد بلغ 380 دولار تعتبر الزراعة النشاط البارز في الدولة حيث يشكل القطاع الزراعي 32.3% من الناتج الداخلي الخام ويستغل أكثر من ثلث اليد العاملة النشيطة، تتميز فيرغيزيا بإنتاج القطن والحبوب والخضروات خاصة في المناطق المرورية، أما القطاع الصناعي فيساهم ب 29.5% من الناتج الداخلي الخام ويشتمل 29% من اليد العاملة يقوم هذا القطاع على استغلال المناجم والنشاطات المرتبطة بها.

تحتوي فيرغيزيا على مواد المعدنية متنوعة مثل الفحم والذهب واليورانيوم بإضافة إلى آبار النفط والغاز الطبيعي المكتشفة حديثا إلا أنها تبقى تابعة للخارج في مجال المحروقات[2]، تقوم فيرغيزيا لاستدراك عجزها بانتهاج سياسيات الإصلاح الاقتصادي، في المجال المالي من خلال تبني عملة "السوم" وجعل البنك المركزي تابعا للحكومة والبرلمان.

---

[1]– www.kinghizistan–wikipédia.htm.// http:

[2]– kirghizistan "microsoft R encorta R 2006 (CD) microsoft corporation, 2005.

إن الضعف الاقتصادي الذي يظهر في تراجع مستوى النمو والتنمية البشرية حيث أن ثلثي عدد السكان يعيشون تحت مستوى الفقر، يدفع فيرغيزيا إلى التوجه إلى توثيق العلاقات مع روسيا وهذه الأخيرة بدورها توظف هذه الورقة في احتواء هذه الدولة التي تشترك معها في التركيبة البشرية التي تشكل عاملا ثابتا في توجيه العلاقات الروسية الفيرغيزية.

المطلب الخامس: جمهورية طاجاكستان

– تعرض إقليم طاجاكستان عبر التاريخ إلى زحف القبائل العربية وقد ظهر التنظيم الأول للشعب الطاجيكي في إطار الإمبراطورية السامانية في الفترة الممتدة مابين القرنين التاسع والعاشر الميلاديين وكانت عاصمتها بوخاري، لقد تعرض إقليم طاجاكستان كذلك في القرن الثامن عشر إلى الغزو الأفغاني كما تم غزوه من الناحية الشمالية من طرف الروس في 1868م حيث تم وضعه تحت الحماية الروسية ظهرت الجمهورية الطاجكية عام 1924 في إطار جمهورية اشتراكية سوفييتية مستقلة تابعة لأوزباكستان وقد تحولت إلى جمهورية اشتراكية سوفييتية منذ عام 1929 في إطار الإتحاد السوفييتي ، بعد تفكك هذه الأخيرة أعلنت جمهورية طاجكستان استقلالها في التاسع من سبتمبر 1992م ، عاصمتها "دوشنبيه".

<u>جغرافية طاجكستان:</u>

تنتمي جمهورية طاجاكستان إلى إقليم آسيا الوسطى، يحدها من الشمال فيرغيزتان ومن الغرب أوزباكستان، في حين يحدها من الشرق الصين ومن الجنوب كل من باكستان وأفغانستان، يبلغ مجمل حدود الجمهورية حوالي 3651كلم منها 1206 كلم مع أفغانستان و 414 كلم مع الصين و 870 كلم مع قيرغيزستان و 116 كلم مع أوزباكستان.

تعتبر طاجاكستان أصغر جمهوريات آسيا الوسطى من حيث المساحة التي تقدر بـ 143,100 كلم مربع وهي دولة حبيسة ليس لها منافذ نحو البحار، تتميز طاجكستان بطابعها الجبلي، حيث تشكل الجبال نسبة 93 % من المساحة الإجمالية لطاجكستان، كما أن نصف المساحة الكلية يقع على ارتفاع 300 متر عن سطح البحر، يقع في الجهة الشرقية للدولة جبال الباميروبها أعلى قمة المسماة بـ"إسماعيل ساماني"

التي يبلغ ارتفاعها حوالي 7494متر، أما الأراضي الزراعية فهي صغير حيث لا تشكل إلا 08% من مساحة الدولة.

– تتميز جمهورية طاجكستان بمناخ قاري ذي تقلبات كبيرة في درجة الحرارة حيث تصل في فصل الشتاء إلى 02 درجة بالقرب من الأنهار وفي الجنوب الغربي، كما تصل إلى عشرين درجة تحت الصفر في البامير، اما في فصل الصيف فتصل إلى 49 درجة في منطقة (pyandj–bas) يتميز مناخ طاجكستان بندرة التساقط باستثناء المنطقة الجبلية في الغرب حيث يبلغ حجم التساقط 1600 ملم سنويا[1].

ديمغرافيا طاجكستان:

يبلغ إجمالي عددهم 27 مليون نسمة ويعيشون في مختلف الجمهوريات في روسيا الاتحادية يوجد 38,2 ألف نسمة و 3172 ألف نسمة في طاجكستان وفي أوزبكستان 933,5 ألف نسمة وفي كازاخستان 25,5 ألف نسمة وفي قيرغيزيا 33,5 ألف نسمة ويعين قرابة 3,7 مليون طاجيكي في أفغانستان و 50 ألف في إيران بمدينة (خورسان).

يتكلم الطاجيك اللغة الطاجيكية ذات الأصل الفارسي وتوجد في طاجكستان العديد من القوميات أهم قومية في الدولة يعيشون بالقرب من وادي فرغانة وفي ضواحي " كولياب" الواقعة جنوب شرق طاجاكستان.

يعتنق الطاجيك الدين الإسلامي على المذهب الحنفي حيث يشكل العدد الإجمالي للمسلمين في الدولة 80%.

المؤسسات والحياة السياسية:

استقلت جمهورية طاجكستان بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث أعلنت استقلالها في التاسع من سبتمبر 1991، عاصمتها "دوشنبي" وهي عضو في كومنوالت الدول المستقلة، حسب دستور 1999 ينتخب رئيس الدولة لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد.

[1] – htttp://Fr.wikipedia.org/wiki/Tadjikistan.

السلطة التشريعية : هي ذات طابع ثنائي بحيث تتكون من غرفتين:

1- الغرفة السفلى : تتكون من 63 عضوا ويطلق عليها (majitisi Namoyandogan) .

2- الغرفة العليا : تتكون من 33 عضوا تسمى (Majilisi oli).

- أهم الأحزاب السياسية التي تنشط في الدولة هي كل من الحزب الديمقراطي الشعبي لطاجكستان والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي وحزب النهضة الإسلامية وتنقسم الدولة من الناحية الإدارية إلى ثلاث إمارات (Prornce) وهي كل من (Sughd , Khatlo, Mukhtor) بالإضافة غلى إمارة مستقلة تسمى (Gormo.Badakhshan) الواقعة شرق الجمهورية، حيث تمثل 44% من المساحة الإجمالية.

<u>اقتصاد طاجاكستان:</u>

تعتبر طاجكستان من أفقر دول العالم حيث تعرف ترديا في مستويات النمو والتنمية البشرية، فحسب تقرير البنك العالمي يعيش أكثر من ثلثي السكان تحت مستوى الفقر، فضلا عن ارتفاع الأمية وتردي الخدمات الصحية وكدا تزايد مرض السيدا والمخدرات.

يعتمد الاقتصاد الطاجيكي بصورة أساسية على القطاع الصناعي الذي يساهم بنسبة 43% من الناتج الداخلي الخام وقد عرفت الجمهورية موجة تصنيع كبيرة منذ العهد السوفييتي نظرا لما تمتلكه من موارد طبيعية مثل الفحم والملح والزنك والحديد والنفط والغاز الطبيعي، أما النشاط الزراعي فهو يساهم بنسبة 21% من الناتج الداخلي الخام ويستقل ثلث مجموع اليد العاملة، من أهم المنتجات الزراعية يبرز القطن الذي يشكل تصديره أحد المداخيل الأساسية للدولة، بالإضافة غلى محاصيل أخرى.

بالرغم من ذلك تعاني طاجكستان من عجز كبير في أمنها الغذائي بسبب ظاهرة الجفاف حيث أعلن الصليب الأحمر في 2001 بالمجاعة فيها.

المطلب السادس: جمهورية أذربيجان[1]

كان إقليم أذربيان عبر التاريخ ينتمي إلى منطقة آسيا الغربية التي كانت تضم أذربيجان والإمارات الواقعة شمال غرب إيران، ألحقت منطقة أذربيجان في القرن الثامن قبل الميلاد بامبراطورية مداس ثم إلى الامبراطورية الفارسية.

تعرضت أذربيجان في القرن الثامن من الميلادي لغزو العربب مما أدى إلى انتشار الإسلام بين الأذربيجان كما تعرضت لغزو الأتراك وخضعت للسلاحقة في القرن الحادي عشر الميلادي حيث أصبح السكان يتكلمون اللغة التركية ، لقد كانت أذربيجان محل نزاع بين الفرس والأتراك لمدة قرنين إلى أن غزت روسيا المنطقة في القرن التاسع عشر بعد تخلي الفرس عنها بعد توقيع معاهدة "جولستان" في 1813 ومعاهدة "تركمانشاي" في 1828، أعلنت أذربيجان نفسها جمهورية مستقلة في 1918 لكن سرعان ما تم غزوها من قبل الجيش الأحمر الروسي وألحقت كجمهورية تابعة للاتحاد السوفياتي عام 1920 وأصبحت تسمى منذ 1936 الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية في إطار الاتحاد السوفييتي إلى غاية تفككه واعلانها الاستقلال .

جغرافية أذربيجان:

تنتمي أذربيجان إلى بلاد الخزر حيث تقع على السفوح الشرقية لجبال القوقاز وعلى الشاطئ الغربي لبحر قزوين[2]، يحدها من الشمال روسيا الاتحادية ومن الشمال الغربي جورجيا ومن الغرب أرمينيا، في حين يحدها من الجنوب إيران ومن الشرق بحر قزوينن، يقع في الجهة الغربية من الجمهورية إقليم "كاراباخ" 4400 كلم^2 الواقعة ما بين أرمينيا وإيران.

[1]– ظهرت كلمة "أذربيجان " أثناء الاحتلال العربي لتلك المنطقة في القرن السابع الميلادي، حيث كان العرب يسمون شعب تلك الأراضي"أديرباد غان" التي أصبحت تعرف في التاريخ الحديث بـ"أذربيجان" وقد تم توحيد الأجزاء الشمالية والجنوبية من أذربيجان في عهد الخلافة الإسلامية وبدأت عملية نشر الإسلام فيها.

[2]– حداد ، مرجع سابق ، ص 57.

تعتبر جمهورية أذربيجان أصغر الجمهوريات الإسلامية مساحة حيث تقدر بـ 86600 كلم^2 حيث يقع الجزء الكبير منها بالقرب من الأحواض المتوسطة والدنيا لنهر كورا (Koura) تتميز الجهة الشمالية من أذربيجان بالطابع الجبلي حيث ترسم جبال القوقاز الكبرى الحدود الشمالية للدولة، كما يوجد في الجنوب جبال القوقاز الصغرى التي يصل ارتفاعها (3500متر) والتي ترسم الحدود الجنوبية للدولة[1].

تتميز أذربيجان على غرار بقية الجمهوريات الإسلامية بمناخ قاري، يتميز بالاعتدال في فصل الصيف والبرودة في الشتاء لكنها لا تقل عن درجة حرارة الصفر كما يتباين التساقط من منطقة إلى أخرى.

ديمغرافيا أذربيجان:

السكان الأصليون لجمهورية أذربيجان هم "الأذريون" ويسمون أنفسهم "أذربيجان لار" وهم ينحدرون من أصول تركية وخزرية وبلغارية وينتشر الآذيون في العديد من بقاع العالم مثل روسيا وغيران وأوكرانيا وبعض الجمهوريات الإسلامية، تعتنق غالبية الأذربيجانيين الدين الإسلامي على المذهب الشيعي (80%) فضلا عن أعداد قليلة من السنيين المتمركزين في شمال أذربيجان.

لغتهم "الآذرية" ذات الأصول التركية، حيث تكتب منذ الاستقلال بالحروف اللاتينية بعدما كانت تكتب بالحروف الروسية، بلغ عدد سكان جمهورية أذربيجان عام 2005 حوالي 7,9 مليون نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 91,4 نسمة في الكيلومتر، تعرف الدولة منذ الاستقلال نموا سريعا في عدد السكان تشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم 15 عام.

– تعتبر أذربيجان جمهورية متعددة السلالات العرفية حيث تضم " البادار الكاراباخ وأفشار" كما أنها متعددة القوميات بحيث يشكل الآذريين 7,9 مليون نسمة والروس بـ 350 ألف نسمة والأرمن بـ 120

[1] – Azerbaidjan "Microsot®Encarts®2006(CD)Microsoft corporation,2005.

ألف نسمة في حين يقدر عدد اليهود بـ 35 ألف نسمة فضلا عن 250 ألف نسمة من الداغستانيين المتمركزين في الشمال، حيث يطالبون بالانضمام إلى جمهورية داغستان الروسية[1].

المؤسسات والحياة السياسية:

أعلنت أذربيجان استقلالها في 30 أوت 1991 عاصمتها باكو وهي عضو في كومنوالت الدول المستقلة.

– تتبنى جمهورية أذربيجان على غرار بقية الجمهوريات الإسلامية نظاما رئاسيا مطلقا بناء على الدستور الذي تعتمده بموجب استفتاء 1995، بناء على هذا الأخير يعتبر رئيس الجمهورية رئيسا للدولة ويتم انتخابه عن طريق الاقتراع العام المباشر لمدة خمس سنوات ، كما يتمتع الرئيس بموجب مواد الدستور بصلاحيات واسعة حيث يترأس أعضائها ويكون له فيها أربعة مستشارين في السياسة الاقتصادية والقضايا الإنسانية، الشؤون القانونية والشؤون المحلية والإقليمية، أما الجهاز التشريعي فيأخذ الطابع الأحادي (Monocamérale) حيث يتكون من غرفة واحدة "المجلس" وتضم 125 نائبا[2].

يظهر النشاط الحزبي في العديد من الأحزاب السياسية مثل حزب أذربيجان الجديدة وهو حزب الرئيس، الجبهة الشعبية لأذربيجان، وهي حزب الإصلاحي، إضافة إلى حزب الاستقلال الوطني ذي الاتجاه القومي فضلا عن الحزب الشيوعي، تجدر الإشارة إلى أن دولة أذربيجان تولي أهمية كبيرة للدفاع، حسبت تخصص له ميزانية تقدر 6,6% من الناتج الداخلي الخام ويقد مجمل أفراد الجيش 72100 منهم 62100 من القوات البرية و 7900 من القوات الجوية و 220 من القوات البحرية.

[1]– حداد ، مرجع سابق ، ص 57.

[2]– سيد الشيخ ، مرجع سابق، ص 46.

اقتصاد أذربيجان :

بدأ الاقتصاد الأذربيجاني يعرف تحسنا منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي، حيث وصل الناتج الداخلي الخام 2003 إلى 7,1 مليا دولار، وقد بلغت نسبة النمو 09% عام 2001 وهذا يرجع إلى تزايد حجم الاستثمارات في مجال المحروقات.

تعمل أذربيجان على الموازنة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بالنسبة إلى القطاع الزراعي، فهو يساهم بنسبة 18% من الناتج الداخلي الخام ويشغل 42% من اليد العاملة، تقدر مساحة الأراضي الزراعية بنسبة 30% من مساحة الدولة، في حين تبلغ مساحة الأراضي المرورية بنسبة 17% من مجموع الأراضي الزراعية، حيث تعتمد بصورة أساسية على مياه نهر "كورا"، تعتبر أذربيجان أكثر تصنيعا من أرمينيا وجورجيا حيث مثل القطاع الصناعي 33% من الناتج الداخلي الخام عام 2000 كما يشغل نسبة 17% من اليد العاملة، يعتمد هذا القطاع بصورة أساسية على الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز اللذين يشكلان عصب اقتصاد أذربيجان والتي تعتبر من أقدم دول العالم في إنتاج البترول، من أهم حقول النفط حقل شبه جزيرة "أبشيرون" حول مدينة باكو وهو يمثل جزء من منطقة بترولية واسعة تمتد من الشمال إلى خارج تراب الدولة، بالإضافة إلى آبار النفط والغاز الواقعة في بحر قزوين[1].

تعتمد أذربيجان على عملة "المنان"ويشكل القطاع التجاري 43% من الناتج الداخلي الخام، كما يشكل 46% من اليد العاملة، تتعامل أذربيجان في علاقاتها التجارية مع روسيا والجمهوريات المستقلة، حيث بلغ حجم وارداتها عام 2003 حوالي 2,6 مليون دولار ، في حين بلغ حجم الصادرات 2,6 مليار دولار.

بالرغم من الإمكانيات والموارد التي تتمتع بها أذربيجان إلا أن مستويات النمو تبقى متواضعة ، كما أن مؤشرات التنمية البشرية سيئة نظرا لتزايد حجم الفقراء الذين يبلغ عددهم حوالي ثلثي عدد السكان، كما أنها تحتل المرتبة 102 عالميا من حيث الدخل الفردي.

[1]– السيد الشيخ، مرجع سابق ، ص ص ، 47، 48

المبحث الثاني : أهمية الجمهوريات الإسلامية المستقلة بالنسبة لروسيا.

إن الأهمية التي يحظى بها المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، كمتغير مستقل دورا محددا لطبيعة السياسة التي تنتهجها الدولة تجاه ذلك المجال وللدور الذي تسعى إلى أدائه فيه، حيث يبرز هذا في السياسة الروسية تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي، تلعب أهمية هذا الأخير دورا بالغ الأهمية في تمسك روسيا بالدور الذي تلعبه في الجمهوريات الإسلامية.

هذا المبحث من شأنه أن يوضح أهمية الجمهوريات الإسلامية بالنسبة إلى روسيا ونظرا لأهميتها المتشعبة سيتم تصنيفها في ثلاث مطالب مستقلة بحيث يتناول المطلب الأول الأهمية الجيوبولتيكية في حين المطلب الثاني الأهمية الاستراتيجية، أما المطلب الثالث فيبين الأهمية الحضارية والثقافية لتلك الجمهوريات.

المطلب الأول : الأهمية الجيوبولتيكية.

الجيوبولتيكي من أحد المفاهيم المركزية في علم العلاقات الدولية، يشير إلى التأثير الذي تمارسه المعطيات الجغرافية على سياسة الدولة وطبيعة علاقاتها بالدول أو المجالات الجيوبولتيكية الأخرى، يتناول علم الجيوبولتيكية بالدراسة كيفية تأثير المعطيات الجغرافية في عملية صناعة القرار السياسي أما في ناحية الممارسة فإنها تصبح وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

المجال الجيوبولتيكي الإسلام"محورا جيوبولتيكيا"[1]:

[1]– استعمل مفهوم المحور الجيوبولتيكي من طرف بريجنسكي وهو يشير إلى الدول التي تكمن أهميتها وقوتها من موقعها الجغرافي كما هو الحال مع الجمهوريات الإسلامية، تكمن أهمية هذه المحاور في أنها عبارة عن ممرات إلزامية ومنافذ مهمة نحو مناطق أخرى للمزيد حول هذا المفهوم ينظر: زبغنيو بريجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبر، ترجمة أمل الشرقي (عمان : ط1،1999) ص 58.

يتمتع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بأهمية كبرى في الاستراتيجيات العالمية نظرا لموقعه الجغرافي المتميز، مما جعله منطقة استقطاب للقوى الدولية المتنافسة عليه. لقد جلب هذا الموقع المتميز انتباه العديد من المختصين حيث يصفه "ستيفن كينز" أحد الباحثين الأمريكيين : بأنه منطقة ساخنة سوف تتحول إلى بؤرة صراع دولي كما يصفه "جوهان فالتونغ " بالثقب الأسود الذي يستقطب جميع الأضواء، لعب هذا الموقع المتميز دورا كبيرا في أنماط الفكر الجيوبولتيكي الروسي الساعي إلى تطبيق مخططاته الجيوبولتيكية في المنطقة.

– يرى عالم الجيوبولتيك "ماكيندر" في نظريته "المحور الجغرافي في التاريخ" أن الجزيرة العالمية[1]لها منطقة ارتكاز وهو تقريبا المجال الجغرافي للجمهوريات الإسلامية المستقلة التي تشكل جزء كبيرا من ما أطلق عليه تسمية "قلب الأرض" تلك المنطقة التي تمتد من نهر الفولغا إلى غاية سيبيريا[2].

الواقع أن هناك العديد من الاعتبارات هي التي أعطت أهمية لموقع الجمهوريات الإسلامية بالنسبة إلى روسيا وهي كالآتي:

1– تعتبر تلك الجمهوريات قلب آسيا ومركز العالم نظرا لقربها النسبي من الكتل الجغرافية والمجاميع الجيوبولتيكية، فهي تمثل على المستوى الآسيوي قلب آسيا ونقطة وصول بين أطراف آسيا جميعا، مما يجعلها تمتع بمزايا اقتصادية وتجارية.

2– تمتلك تلك الجمهوريات حدودا مع كل الأمم والقوميات ذات الشأن في القارة الآسيوية، حيث تتوسط كل من الصين وإيران وتركيا إضافة غلى أنها تطل على شبه القارة الهندية ، تشكل تلك الجمهوريات منطقة عازلة بين مختلف القوى الاقتصادية والعسكرية حيث تلعب دور مهما في أمن آسيا.

3– اتساع مساحة المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث يفوق أربعة ملايين كلم مربع بموارد مختلفة ومناخ متباين وقوميات متعددة، حيث كانت الجمهوريات الإسلامية الست تشكل 18% من مساحة

[1]– يقصد ماكيندر بالجزيرة العالمية كل من القارات الثلاث "إفريقيا ، آسيا ، أوربا"

[2]– السيد الشيخ، مرجع سابق ، ص 65.

الاتحاد السوفييتي وتضم حوالي 20% من عدد سكانه، فروسيا تعي حجم الخسارة التي يمكن أن تترتب عن فقدان تلك الجمهوريات[1].

4- يربط موقع المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بين مختلف النظم الإقليمية في آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط[2] مما جعله تشكل مفصلا اجتماعيا وسياسيا وثقافيا بين مختلف الأمم وجسرا بين الإسلام والمسيحية[3]. تراهن روسيا على الوضعية الحبيسة التي تميز الجمهوريات الإسلامية (Locked states)، أي أن روسيا تريد أن تكون جسرا لتلك الجمهوريات نحو الاقتصاد العالمي وأيسر طريق في نقل صادرتها من النفط والغاز الطبيعي إلى الأسواق العالمية.

- يحتوي المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالإضافة إلى الاعتبارات السابقة عن ستة أقاليم وهي "فرغانة وأسبيجاب، الشاش وأشرونة، سمرقند وبخاريج"، فضلا عن احتوائه العديد من مصادر المياه مثل نهري سيرداريا وأمودايا.

يقع في الجمهوريات الإسلامية المستقلة العديد من المجمعات المائية مثل بحر أرال الواقع شمال أوزباكستان وجنوب كازاخستان، وهو أكبر بحيرة في قارة آسيا بإضافة بحيرة بلكاش في كازاخستان وبحيرة أسيك التي تطل عليها "قيرغيزستان" يوجد في هذا المجال كذلك أكبر قناة صناعية في العالم والواقعة في جمهورية تركمانستان التي تمدها بالمياه العذبة من هر أمودايا بحيث تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب على امتداد 1000 كلم[4].

---

[1]- إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة ، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن العشرين حتى الآن ، (ليبا دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1 ، 2005) ص ص ، 91،92.

[2]- إبراهيم عرفات :"آسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد: الفرص والإشكاليات" في محمد السيد سليم وآخرين (محررين)، ص 108-125.

[3]- عبير ياسين " الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى" السياسة الدولية، ع ، 125 (ديسمبر 2003) ، ص ، ص، 229،233.

[4]- السيد الشيخ، مرجع سابق ، ص ص، 68، 69.

– انطلاقا من الأهمية البارزة لتلك الجمهوريات على المستوى الجيبولتيكي فإن روسيا تهدف إلى تحويل المجال الإسلامي إلى مجال نفوذ وجعل وحداته السياسية حلفاء ، مما يمكنها من تشكيل الحلف الأوراسي وتصبح قوة جيوبولتيكية قارية مستقلة، تعتبر عملية إعادة تجميع المجال الإسلامي القريب ضرورة ملحة لبقاء الدولة الروسية إلا أنها ليست بالأمر السهل فهناك العديد من المخاطر المترتبة عن ذلك خاصة إمكانية التصادم مع الغرب، لكن تبقى تلك المخاطر أقل تكلفة من الكوارث التي يمكن أن تترب عن تخلي روسيا الاتحادية عن المجال الإسلامي.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية .

تعتبر الاستراتيجية مفهوما مركزيا في علم العلاقات الدولية وقد ارتبط ظهوره لأول مرة بالميدان العسكري، يشير هذا المفهوم حسب عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون أرون" إلى فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين بهدف تحقيق المصلحة الوطنية[1] في حين يرى "كارل فون كلوزفيتس"[2]، أحد أهم منظري الحرب – أن الإستراتيجية عبارة عن فن توزيع القوات في حالة السلم وفن تركيزها في حالة الحرب، إن ميدان الاستراتيجية لم يعد محصورا في الميدان العسكري بل أصبح يرتبط بعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم العلاقات الدولية....إلخ. أما الأهمية الاستراتيجية لدولة أو مجال جيوبولتيكي معين فهي ترتبط بمجموع الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها في المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والعسكري... وتبرز الأهمية الاستراتيجية في عملية رسم إستراتيجية تلك الدولة أو ذلك المجموع الجيوبولتيكي في علاقاته مع الخارج أو في رسم إستراتيجية الدول تجاه ذلك المجال .

– إن المكانة الإستراتيجية للمجال الجيوبولتيكي الإسلامي بالنسبة إلى روسيا ليست حديثة : بل تمتد إلى القرن الثالث الميلادي حيث كان هذا المجال ممرا لطريق الحرير الممتد من الصين إلى المتوسط غربا.

---

[1]– محمد طه بدوي ، المدخل إلى علم العلاقات الدولية (الإسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ط1، 1977) ص ، 35.

[2]– ولد "كارل فون كلوزفيش (karlvon clausewirz) عام 1780، كتب ثمانية كتب في الحرب تحت عنوان "فن الحرب" للمزيد حول هذا المفكر ينظر : محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية وتحليلية، الجزء الأول (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ، 2003)، ص 154.

على مدى سبع عشر قرنا من الزمان، ينقل التجار عبره النفائس بين الشرق والغرب (...) تتحرك عبره القوافل، تحمل الأحجار الثمينة والتوابل والأصباغ والذهب والفضة والطيور الغريبة، يكون سببا في ظهور مدن وانتعاش مسالك يسلكه الغزاة والفاتحون من الإسكندر الأكبر إلى الفرس والرومان على جيوش الفتح الإسلامي وجحافل جنكزخان وهولاكو وتيمورلنك"[1]

– يجمع كافة المختصين في الشأن الروسي على الأهمية الاستراتيجية للجمهوريات الإسلامية بالنسبة إلى روسيا بالنظر إلى عدة اعتبارات أمنية و اقتصادية حيث يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي من الناحية الأمنية مجالا حيويا[2]، ومنطقة نفوذ أساسية لروسيا التي تركز على المنطقة من خلال تدعيم أطر من الجماعي مع تلك الجمهوريات بهدف تحقيق الأمن العسكري الروسي، تسعى روسيا إلى ملء الفراغ الأمني والإستراتيجي في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام على سبيل المثال، وهذا للقضاء على مبررات التدخل الأجنبي في المنطقة من جانب دول وقد تشكل تهديدا الأمن القومي الروسي.

أما من الناحية الديمغرافية ، يلغ عدد الروس نسبة 15% من عدد سكان الجمهوريات الإسلامية، وهم يعانون من اللا أمن نتيجة الصراعات الداخلية التي تعيشها بعض الجمهوريات مثل طاجاكستان، كما يعانون من التمييز العنصري الذي تخلقه قوانين المواطنة التي تعتمدها تلك الجمهوريات.

لقد دفع الوضع الاجتماعي السيئ الروس إلى الهجرة إلى موطنهم الأصلي في شكل موجات هجرة الجماعية وهذا ما لا تريده روسيا نظرا لوضعها الاقتصادي الذي يسمح باستيعابهم لذلك تعمل على الدفاع عن مصالحهم في تلك الجمهوريات[3].

---

[1]– أبو خزام ، مرجع سابق ، ص 89.

[2]– يعني المجال الحيوي أو المنطقة الحيوية – حسب علماء الجيوبولتيك – حق كل أمة في الحصول على إقليم جغرافي يتسع لسكانها، ويتعلق المجال الحيوي بالموارد البشرية والطبيعية الموجودة في منطقة تعتبرها الدولة حق لها ، لمزيد من التفاصيل ينظر : إدوارد ميدل إيرل، رواد الاستراتيجية الحديثة ، ترجمة عبد الفتاح إبراهيم (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1992) ص ص ، 63،65.

[3]– الشيخ "السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد" ، في محمد السيد سليم وآخرين (محررين) مرجع سابق ، ص ص ، 128، 146.

تمثل الكتلة البشرية الروسية في الجمهوريات الإسلامية طابورا خامسا لروسيا في منطقة حيث توظفها في تكريس وجودها العسكري لحماية تلك الأقليات. تراهن روسيا في استدراك عجزها في المجال الاقتصادي على الجمهوريات الإسلامية المستقلة من خلال توثيق العلاقات التجارية معها وذلك من خلال تشجيع التكامل في إطار مجموعة من الدول المستقلة، فضلا عن توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع تلك الجمهوريات[1]. تعمل روسيا على دعم التعاون العلمي خاصة مع كازاخستان باعتبارها قوة علمية في مجالي الرياضيات والفيزياء النووية فضلا عن امتلاكها لمحطة "بايكونر" الفضائية (Cosndrome baikonor) المختصة في أبحاث الفضاء وتجارب الصواريخ بحيث مازالت روسيا تستأجرها في إجراء رحلاتها الفضائية.

إن المجال الجيوبولتيكي الإسلامي يمثل أهمية بالغة لدى روسيا خاصة في ظل تقلص سلم فعلها (Echelle d'ection) في السياسة الخارجية نظرا لضعف الوسائل التي يمكن أن تضغط بها في نشاطها الخارجي، ونظرا للميزة النسبية التي تتمتع بها معظم الجمهوريات في مجال النفط والغز الطبيعي، فإن هذا من شأنه أن يكون ورقة ضغط لدى روسيا في حالة تشكيل تكتلات في مجال الطاقة وبالتالي التحكم في إمدادات وأسعار المحروقات.

المطلب الثالث : الأهمية الثقافية والحضارية.

تتميز الجمهوريات الإسلامية المستقلة بميزة أساسية وهي طابعها الإسلامي فهذه الجمهوريات لها مكانة رفيعة في التاريخ والدليل على ذلك أسماء المدن التاريخية مثل سمرقند وبخارى، فوازم، وترمن ، وهي أسماء توحي بأعلام لهم مكانتهم في التاريخ الإسلامي، كما هو الحال مع الإمام البخاري والترميذي والخوارزمي[2].

[1]- المرجع نفسه، ص 136.

[2]- السيد الشيخ، مرجع سابق ، ص 05.

لقد اعتقدت تلك الجمهوريات الست الدين الإسلامي منذ الفتح الإسلامي في القرن الأول الهجري في عهد عثمان بن عفان والخلافة الأموية[1].

تدرك روسيا جيد الأهمية الثقافية للجمهوريات الإسلامية نظرا لتنوعها العرقي والثقافي واللغوي، كما أنها تمثل إشعاعا للثقافة الروسية في المنطقة، تستعمل شعوب المنطقة اللغة الروسية بصورة واسعة في مدارس الحضانة، حيث تستخدم اللغة الروسية بنسبة 86% في مدارس الحضانة في كازاخستان و 17,5% من مدارس أذربيجان، كما تستعمل اللغة الروسية في الإدارة ووسائل الإعلام ولدى الشباب الذين يريدون إكمال دراساتهم العليا التي تجري باللغة الروسية.[2]

– لقد ظهر من زاوية حضارية تلك العداوة المتأصلة بين الإسلام والشيوعية والتي تجلت في الفترة القيصرية والسوفييتية، حيث لم يكن للجمهوريات الإسلامية تمثل في الحزب الشيوعي والجيش والمناصب الحكومية، فضلا عن السياسة السوفييتية السيئة تجاه المسلمين، لقد تغيرات نظرة روسيا للإسلام وجدت منعطف كبير في السياسة الخارجية الروسية مع تولي بوتين السلطة، ويظهر ذلك في حضوره كأول رئيس أوروبي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي في "بوتراجيا" بماليزيا التي انعقدت في 16 اكتوبر 2003، رافع بوتين في هذا المؤتمر لصالح شراكة مع دول العالم الإسلامي كما هاجم مقولة " الصراع الحضاري" التي يروج لها الغرب، حيث يرى بوتين أن روسيا لا ترى أن الصراع حتميا مذكرا بالمساعدات التي كان يقدمها الإتحاد السوفييتي للعديد من الدول الإسلامية[3].

تعتبر نفسها جزء من العالم الإسلامي لأنها تضم ما يقارب عشرين مليون مسلم وعليه فالصراع الحضاري مفيد للغرب ومضعف لروسيا[4]. لذلك من المفيد لها أن عليها توثيق علاقاتها مع دول العالم الإسلامي.[1].

---

[1]– دروين نمرجع سابق ، ص 15.

[2]– السيد الشيخ ، مرجع سابق ، ص 156.

[3] – Viatche salav awoutskii",La rusieet et L'islam" Politique Internationale N° 7 (Mai 2005) p p . 73.82.

[4]– ميشال يمين " العلاقات الروسية الإيرانية : مشاكل وتطلعات شؤون الأوسط، ع114 (ربيع 2004) ص ص ، 70، 85.

يرجع تغير النظرة الروسية إلى الإسلام إلى عملية إعادة التقويم التي أجراها القوميون والأوراسيون في السنوات الأخيرة للإسلام، هذه العملية الفكرية كانت تحت إدارة الجيوبولتيكي "ألكسندر دوغين" الذي يرى أن أوراسيا ليست فكرة جيوبولتيكية بل هي حضارة متميزة عن الشرق والغرب لذلك ينبغي على روسيا توثيق علاقاتها مع الإسلام القاري والجمهوريات الإسلامية، وعليه فإن التحالف الروسي الإسلامي المحتمل يعتبر الحل الأمثل لمواجهة الغرب.

أما الكنيسة الأوثودوكسية، فهي تنادي بمنح مكانة مهمة الإسلام ويظهر ذلك من خلال النشاطات التي يقوم الأساقفة في الجمهوريات الإسلامية حيث يدعوا هؤلاء إلى توثيق العلاقات الروسية بتلك الجمهوريات.

يظهر دور الكنيسة في إسهامات رئيس الأساقفة في الجمهوريات الإسلامية "فلاديمير" الذي ألف كتابا في سنة 2001 ينادي فيه إلى دعم الإسلام وضرورة الفصل بين المسلمين والإرهاب ويقول فيه :"إن الدين الإسلامي يمكن أن يصبح أحد ركائز الدولة الروسية" إن هذا الكلام الصادر من رئيس الأساقفة المرشح ليكون بطريقا للكنيسة الروسية له دلالة عميقة، حيث تعكس الأهمية الحضارية للجمهوريات الإسلامية بالنسبة إلى روسيا[2].

لقد دفع كل من اختلال التوازن في موازين المخالفات منذ تفكك الإتحاد السوفييتي لصالح الغرب والتأخر النسبي لروسيا في كافة المجالات إلى توجه روسيا نحو الدول الإسلامية، فهي خلافا عن الغرب تستفيد من المقولة الصراع الحضاري الذي يروج لها الغرب الذي ينظر إلى الإسلام كعدو في حين تعمل روسيا على توثيق علاقاتها بالعالم الإسلامي، حيث أن وضعها في النظام الدولي الحالي لا يسمح لها بمعاداة ستة وخمسين دولة إسلامية وخاصة الجمهوريات الست التي كانت تابعة لها سابقا ، الواقع أن روسيا

---

[1]– أليكسي فاسليف" روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط: من الرسولية إلى البراغمانية ، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر (بيروت، مكتبة مديولي، ط1، ب ت ن) ص 522. .

[2] – Anoutskii.op.cit, p p .73.82.

ترتكز على الطبيعة الإنتاجية للدين الإسلامي في تلك الجمهوريات والذي يقبل التعايش مع الديانات الأخرى .

– يظهر من خلال تناول الجمهوريات الإسلامية في المبحث الأول أن حدودها السياسية لا تتطابق مع حدودها القومية والعرقية نظرا لأن كل جمهورية تتكون من مزيج من القوميات والأعراق، بحيث يفوق مجملها في المجال الإسلامي مائة وعشرين قومية وعرق. وهذا ما يجعل إمكانية النزاع الداخلي أو البيئي في تلك الجمهوريات وإرادة نظرا لاعتبارات تتعلق بالتمثيل السياسي على مستوى السلطة أو إلى اعتبارات تتعلق باقتسام الثروة، يشكل عدم الاستقرار السياسي في تلك الجمهوريات مبررا لتبرير التدخل الروسي في المنطقة من خلال عمليات حفظ السلام.

– يبرز كذلك من خلال عرض مختلف الجمهوريات أن أنظمتها السياسية تعرف تركيزا للسلطة في شخص الزعماء أو رؤساء الجمهوريات، فهؤلاء تأثروا بالعقلية السوفييتية وتكونوا في هياكل الحزب الشيوعي واستمدوا شرعيته منه، لقد عمل الرئيس الأذربيجاني في جهاز المخابرات السوفييتي وشغل منصب رئيس المخابرات الأذربيجاني بالرغم من أن هذا المنصب كان مقصورا على السلاف، كما اشتغل سكرتيرا أولا للحزب الشيوعي في أذربيجان نفس الشيء بالنسبة للرئيس الكازاخستاني الذي كان سكرتيرا للحزب الشيوعي في بلاده وكذلك الحال مع الرئيس التركماني الذي عمل في الحزب الشيوعي السوفييتي وشغل منصب سكرتير أول للحزب في تركمانستان الواقع أن هذه القيادات يمكن اعتبارها طابورا خامسا لروسيا في تلك الجمهوريات فهذه الأخيرة مازالت مرتبطة بيروقراطيا وسيكولوجيا بالعقلية السوفييتية وهي ورقة لدى روسيا بحيث تراهن عليها في إبقاء الجمهوريات الإسلامية التابعة لها.

– يعتبر المجال الجيوبولتيكي الإسلامي كما تم تعيينه في المبحث الثاني مجالا حيويا بالنسبة لروسيا فهو منطقة ضرورية لتوسيع النشاط الروسي في آسيا والشرق الأوسط كما يتمتع هذا المجال بأهمية استراتيجية من الناحية الأمنية و الاقتصادية والديمغرافية فضلا عن طابعه الإسلامي الذي يكتسي أهمية ثقافية وحضارية بالنسبة غلى روسيا خاصة في ظل اختلال موازن القوى لصالح الغرب.

الاستنتاجات

الاستنتاجات :

– إن أولوية سياسة روسيا الخارجية ما بعد الشيوعية هو الحفاظ وتحديد المصلحة الوطنية في ما نراه في الاتفاق الحاصل بين مختلف المدارس الفكرية للقضايا التي وصفت بأنها مصيرية للأمة الروسية كما تعد التغيرات الجوهرية التي لقت الهيكل النظام للعالم والتغيرات الداخلية المجتمعية والنفسية دورا له تغليب وتغير نمط صناعة القرار الخارجي الروسي وما تلعبه التحولات الديمقراطية والقضايا المتعلقة بالعلاقات الغربية رقم القوة التي تمتاز بها روسيا من القوة الطاقوية والاقتصادية سواء إقليميا أو دوليا، إذ أن إدراك روسيا بتراجعها على الساحة العالمية والإقليمية خصوصا على صعد دول آسيا الوسطى استعملت تعددية الأقطاب كوسيلة دبلوماسية الروسية ودلك من أجل ضمان توازن القوى الذي يسمح لها التصرف كأحد الأقطاب الفاعلة وإحكام القبضة على دول آسيا الوسطى وذلك سياسة براغماتية جديدة في سياسة روسيا الخارجية مع بوتين.

وهنا تظهر ببساطة نظرية الدور التي تجعل من أي دولة بموقع الإستراتيجي إرث تاريخي وحضارة متميزة تشعر بحق بل واجب المشاركة في تحديد المصير العالم وإن كانت وسائلها في مرحلة ظرفية محدودة مثل حالة روسيا لما بعد الحرب الباردة.

فالمحاورة النظرية حول أولويات السياسة الخارجية لروسيا ما بعد الشيوعية، وإن كانت قد أدت إلى أدلجت الحوار حول تحديد المصلحة الوطنية ومن ثم أعاقت تطوير نظرية ثابتة للسياسة الخارجية الروسية فإنها لم تنل من الركائز والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة وهذا يبرز بشكل واضح في اتفاق الحاصل بين مختلف المدارس الفكرية في قضايا التي وصفت بأنها مصيرية للأمة الروسية خاصة في "الجوار القريب" يلعب السياق الدولي دورا بالغ الأهمية في بلورة الدور الروي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بحيث يظهر ذلك من خلال السياسات المنتهجة من طرف العديد من القوى الإقليمية والكبرى الساعية على غرار روسيا إلى تحقيق مصالحها في ذلك المجال وقد تتوافق تارة مع السياسة الروسية في بعض الجوانب خاصة الأمنية منها مما يؤدي إلى تقوية الدور الروسي وقد تتعارض تارة أخرى مع السياسة الروسية نظرا لسعي تلك القوى إلى التضييق على روسيا من خلال احتواء الجمهوريات الإسلامية وصرف نظرها على روسيا.

–تؤكد تعددية الأدوار التي تؤديها كل من روسيا ومختلف القوى الإقليمية والكبرى في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي على الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المجال في التوازنات العالمية، فالتنافس الجاري بين تلك القوى ليس لعبة صفرية ، أي أن أداء الدور الروسي في المنطقة ليس مطلقا بحيث يسمح بأداء أدوار أخرى تؤديها بعض القوى الإقليمية والكبرى في المنطقة، بالنظر إلى تعددية الأدوار تصبح الجمهوريات الإسلامية عبارة عن نموذج للسيطرة المشتركة.

يتصور الفكر الاستراتيجي الروسي أن الأمن القومي الروسي لا يتحقق من خلال القضاء على التهديدات الأمنية الموجودة داخل الإقليم الروسي فحسب بل يتطلب ذلك إلى تحقيق الأمن في الجمهوريات الإسلامية المستقلة تندرج ضمن النطاق المصلحة الأمنية الروسية فهي عبارة عن عمق استراتيجي لروسيا وهذا ما يفسر الاهتمام الذي توليه لتلك الجمهوريات في سياستها الأمنية التي تسعى من خلالها غلى ضمان الإستقرار في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وإبقائه تحت مظلتها الأمنية.

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م تأثيرا سلبيا على الدور الأمني الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي حيث أثر التوجه البرغماتي الأمني الروسي سلبا على الوضع الجيوبولتيكي الروسي وذلك من خلال تكريس الوجود العسكري الأمريكي وبالتالي تطويق روسيا أمنيا في هذا المجال.

يظهر الدور الاقتصادي الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي بصورة أساسية من خلال التحكم في مصادر الطاقة في بحر قزوين وخطوط نقلها، تتمتع روسيا بهذا الامتياز نظرا للوضعية الجغرافية الحبيسة التي تعنيها الجمهوريات الإسلامية المستقلة، إن روسيا تعي جيدا أن من يسيطر على المنطقة يمكن له أن يضمن تدفقا متواصلا من النفط والغاز فضلا عن تحكمه في أسعار الطاقة وإمداداتها .

بالرغم من الإنتشار المعتبر للثقافة الروسية في الجمهوريات الإسلامية المستقلة إلا أن الدور الاجتماعي الروسي في تلك الجمهوريات يعرف تقهقرا بسبب الأوضاع الاقتصادي التي لا تسمح لروسيا بتنفيذ سياسة اجتماعية مغربية في تلك الجمهوريات.

– يرجع أن النفوذ الثقافي الروسي سوف يتراجع في تلك الجمهوريات بالنظر غلى الصحوة الإسلامية التي تعرفها تلك الجمهوريات وتزايد نشاط الحركات الإسلامية المعارضة للحكومات المحلية وللسياسة الروسية الساعية إلى ترويس المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

يتوقف مستوى أداء الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي في فترة الراهنة أو المستقبلية على حجم إمكانيات التي تجندها رويا في تنفيذ سياستها بحيث يمكن أن يتعزز الدور الروسي ويصبح أكثر قدرة على إغراء الجمهوريات الإسلامية خاصة في ظل النمو المسجل على مستوى الاقتصاد الروسي بفعل ارتفاع المسجل في أسعار النفط، كما يتوقف أداء الدور الروسي كذلك على طبيعة القيادات الحاكمة في تلك الجمهوريات، فكل تغير يحصل في تلك قيادات يؤثر سلبا أو إيجابا على مستقبل الدور الروسي في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي.

يرجع تأكيد روسيا على أداء دورها في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي إلى الأهمية البالغة والمتشعبة التي يكتسيها ذلك المجال بالنسبة لها.

تكمن الأهمية الجيوبولتيكية التي يكتسيها ذلك المجال في أنه عبارة عن محور جيوبولتيكي لروسيا أي منقذا ضروريا لها في توسيع نشاطها في آسيا والشرق الأوسط، تمثل الجمهوريات الإسلامية من الناحية الاستراتيجية مجالا حيويا بالنسبة إلى روسيا وحلقة ضرورية في حين تحقيق أمنها القومي في حين تظهر الأهمية الحضارية الجمهوريات في تميزها بالطابع الإسلامي الذي يشكل قاسما مشتركا بين روسيا وتلك الجمهوريات.

الملاحق

الملاحق :

الملحق الأول : مفهوم الأمن القومي الروسي.

تمثل هذه الوثيقة نص القرار الجمهوري رقم 24 الصادر يوم 10 يناير عام 2000 الذي أدخل إضافات وتعديلات على مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي كما أقره القرار الجمهوري رقم 1300 الصادر في 17 ديسمبر عام 1997.

– يعبر مفهوم الأمن القومي الإتحاد الروسي (والذي سوف يشار إليه فيما يلي بالمفهوم) عن منظومة التصورات التي يضعها الإتحاد لضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة من تهديدات الداخلية أو الخارجية في شتى المجالات الحياة ويعد مفهوم الأمن القومي هو صلب سياسة الدولة الروسية.

والأمن القومي للإتحاد الروسي هو أمن كافة الشعوب متعددة الجنسيات التي تتمتع بها بالسيادة وتشكل مصدر القوة الأوحد الإتحاد الروسي.

أولا : روسيا في المجتمع الدولي: يتميز العالم بوجود تغير جذري في نظم العلاقات الدولية على العلاقات الدولية اتجاهات يشيران إلى انتهاء عصر ثنائية قطبية، ينعكس الاتجاه الأول في تدعيم الأوضاع الاقتصادية والسياسية لعدد كبير من الدول ولروابطها التكاملية وفي تحسين آليات الدفع الأطراف للعمليات الدولية وفي هذا الإطار تلعب العوامل الاقتصادية والسياسية وعوامل البحث التقني والبيئي دورا أكثر فاعلية وسيدعم الإتحاد الروسي بتقديم شتى التسهيلات تطور فكرة إيجاد عالم متعدد الأقطاب.

بينما ينعكس الاتجاه الثاني في محاولة إيجاد هيكل للعلاقات الدولية يتأسس على هيمنة الدول الغربية المتقدمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على المجتمع الدولي وتقديم حلول أحادية لكافة المسائل الرئيسية للسياسة العالمية عن طريق استخدام القوة العسكرية في المقام الأول وانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي.

يترافق تطور العلاقات الدولية مع تنافس بعض البلدان وسعيها الحثيث من أجل تأثيرها في السياسة العالمية خاصة عن طريق صناعة أسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير إلى استمرار الكبير للقوة العسكرية في العلاقات الدولية.

– تعد روسيا واحدة من أكبر دول العالم ذات التاريخ الطويل والتقاليد الحضارية الثرية وعلى الرغم من تعقد الوضع الدولي وتفاقم المشاكل الداخلية فإنها مازالت لها دور هام في التفاعلات الدولية بالنظر إلى قدراتها الاقتصادية والبحثية والتكنولوجية والعسكرية وموقعها الفريد في أوراسيا، وستصبح روسيا في المستقبل أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي وسيتطور صلاتها مع المؤسسات الإقتصادية والمالية الدولية، ويوجد موضوعيا اتفاق في مصالح روسيا ومصالح الدول الأخرى فيما يتعلق بعديد من مشكلات الأمن الدولي بما في ذلك مقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل الوقاية من الصراعات الإقليمية وتسويتها محاربة الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات ، حل المشاكل البيئية العالمية ومنها ضمان الأمن النووي والإشعاعي.

في نفس الوقت شحذت بعض الدول مجهوداتها من أجل إضعاف أوضاع روسيا في الدوائر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها ويمكن لمحاولات تجاهل مصالح روسيا عند التعامل مع القضايا الكبرى للعلاقات الدولية والتي تتضمن مواقف الصراع أن تفرض الأمن والاستقرار الدوليين وتبطئ التغيرات الإيجابية التي تشهد العلاقات الدولية.

ثانيا: المصالح القومية الروسية.

تعد المصالح القومية الروسية مزيجا من المصالح المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في المجالات الاقتصادية والسياسة الداخلية والاجتماعية والدولية والمعلوماتية والعسكرية والحدودية والبيئة وغيرها وهي مصالح طويلة الأجل وتحدد الأهداف الأساسية والمهام الاستراتيجية والحالية لسياسة الداخلية وخارجية للدول تتضمن المصالح القومية بوساطة مؤسسات السلطة الدولة التي تعمل بخاصة بالتعاون مع التنظيمات العامة العاملة وفقا لدستور وتشريع الإتحاد الروسي.

وتتمثل مصالح الفرد في تطبيق الحقوق والحريات الدستورية، وضمان الأمن الشخصي ورفع المستوى المعيشية والتنمية البدنية والروحية والفكرية للفرد والمواطن، بينما تمثل مصالح المجتمع في تطوير

الديمقراطية وإيجاد بحكمة القانون والوصول إلى توافق الإجتماعي والإحياء المعوي لروسيا والحفاظ عليها. وتمثل مصالح الدولة في منع انتهاك النظام الدستوري وسيادة روسيا و تكاملها الإقليمي والإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والضمان المؤكد للشريعة وحفظ القانون والنظام وتطوير التعاون الدولي المتكافئ ومتبادل المنفعة.

ويمكن فقط تحقيق المصالح القومية الروسية على أساس في التنمية الاقتصادية المستقرة لذا تعد المصالح القومية الروسية في هذا المجال أساسا لكافة المصالح الأخرى وفي مجال السياسة الداخلية، تتمثل المصالح الروسية في الحفاظ على النظام الدستوري وعلى مؤسسات سلطة الدولة والضمان الأمن المدني والتوافق القومي والتكامل الإقليمي وتكامل القانون والنظام واستكمال تطوير مجتمع ديمقراطي بالإضافة إلى تقليص الأسباب والظروف التي تسهل ظهور التطرف السياسي والديني والفرقة الإثنين ونتائجها تحديدا الصراعات الإثنية والدينية والإرهاب.

وفي الدائرة الاجتماعية تتمثل المصالح القومية لروسيا في ضمان مستوى مرتفع لمعيشة الشعب، أما م الناحية الروحية : فتمثل المصالح القومية في الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع على المبادئ الوطنية والإنسانية بل وتنميتها وعلى دعم الإمكانيات الثقافية والبحثية للدولة ، أما على الصعيد الدولي فتتمثل مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى وأحد مراكز الثقل في العالم المتعدد الأقطاب، مطورة العلاقات النفعية متكافئة والمتباينة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية وفي المقام الأول البلدان الأعضاء البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولت

الدول المستقلة ومع شرفاء روسيا التقليديين مع الالتزام في كل الأحوال باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال.

وفي الدائرة الاجتماعية تتمثل المصالح القومية لروسيا في ضمان مستوى مرتفع لمعيشة الشعب، أما من الناحية الروحية. فتتمثل المصالح القومية في الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع على المبادئ الوطنية والانسانية بل وتنميتها وعلى دعم الإمكانيات الثقافية والبحثية للدولة، أما على الصعيد الدولي فتتمثل مصالح روسيا القومية في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى وأحد

مراكز الشغل في العلام المتعدد الأقطاب، مطورة العلاقات النفعية متكافئة والمتباينة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية وفي المقام الأول البلدان الأعضاء البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولت الدول المستقلة ومع شرفاء روسيا التقليديين مع الإلتزام في كل الأحوال بإحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بإزدواجية المعايير في هذا المجال.

وفي مجال المعلومات، تتمثل المصالح القومية لروسيا في الالتزام بالحقوق والحريات المدنية الدستورية والخاصة بالحصول على المعلومات واستخدامها، وتطوير تقنيات الاتصال الحديثة وتأمين مصادر معلومات الدولة ضد الحصول عليها بوسائل غير مشروعة إن تقسيم المجتمع نحو مجموعة صغيرة من الإغنياء وقطاع كبير غير محدودي الدخل وتزايد عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر وزيادة معدلات البطالة تهدد جميعها الأمن القومي لروسيا في الناحية الاجتماعية وعلى الصعيد الآخر فإن أزمة الصحة ونظم الحماية الاجتماعية إلى جانب زيادة تناول الكحوليات وإدمان المخدرات يهدد الصحة الجسمانية لمواطنين الدولة وتتركز عواقب هذه الأزمة الاجتماعية الطاحنة في الانخفاض الشديد في معدل المواليد ومتوسط عمر الفرد وإلى جانب تشويه الهيكل الديمغرافي و الاجتماعي للمجتمع والاستنزاف موارد العمالة الأزمة لعملية نمو الصناعات وضعف الأسرة التي هي اللبنة الأولى والأساسية في المجتمع وانهيار الروح المعنوي والإمكانيات المبدعة للسكان، إن تفاقم الأزمة على الصعيد المحلي السياسي والاجتماعي والروحي من الممكن أن يسفر عن تعويض انجازات الديمقراطية إذا انتقلنا إلى التهديدات التي تواجه الأمن القومي للدولة على الصعيد العالمي فنجد أنها ترجع إلى عدة عوامل تنحصر فيما يلي:

– عمل بعض الدول منفردة وبعض المنظمات الدولية على التقليل من دور الآليات القائمة لضمان الأمن القومي وبخاصة الأمم المتحدة ومنظمة والتعاون الأوربي:

– خطر إضعاف التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري لروسيا عالميا.

– دعم الكل والاتحادات العسكرية السياسية وبخاصة توسع الناتو شرقا.

– إمكانية ظهور قواعد عسكرية – أجنبية وفرق عسكرية كبيرة بالقرب من الحدود الروسية .

- انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.

- إضعاف عمليات الاندماج بين أعضاء كومنولت الدولة المستقلة.

وتتمثل تهديدات الأمن القومي الروسي في المجال الدولي في محاولة بعض الدول مع روسيا من تقوية موقفها كمركز من مراكز الشغل في النظام العالمي متعدد الأقطاب والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا والباسيفيكي ويعد الإرهاب مصدر خطير لتهديد الأمن القومي الروسي وقد قام الإرهاب الدولي بشن حملة شعراء من أجل زعزعة استقرار الأوضاع في روسيا.

وهناك أيضا تهديدات تواجه الأمن القومي لروسيا في مجال المعلومات حيث تعمل بعض الدول على فرض سيطرتها في مجال المعلومات على المستوى العالمي وإقصاء روسيا بعيدا عن سوق المعلومات المحلي والأجنبي إلى جانب قيام البعض باستخدام حرب المعلومات بهدف إيجاد نظم تستطيع بمقتضاها الهيمنة على مصادر المعلومات في الدول الأخرى.

ومن التهديدات في هذا المجال أيضا إعاقة النشاط الطبيعي لنظم المعلومات والاتصالات ونظم التأمين مصادر المعلومات ومحاولات الحصول عليها بطريقة غير مشروعة وعلى الصعيد العسكري فإن تحول الناتو لاستخدام القوة (القوة العسكرية) خارج نطاق مسؤوليته وحدوث ذلك دون أدنى عقاب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الأمر الذي تم التعامل معه كقرار إستراتيجي يتم عن زعزعة استقرار الوضع الإستراتيجي بالعالم كما أن السعي التكنولوجي الذي تقوم به بعض الدول الكبرى بالعالم لنصع جيل الجديد من الأسلحة والأجهزة العسكرية مستخدمة في ذلك إمكاناتها المتزايدة سوف يؤذون ببداية مرحلة جديدة من سباق التسلح ويؤدي إلى إحداث تغير جذري في أشكال ووسائل شن العداءات ومن الجدير بذكر أن نشاط الوحدات الخاصة الأجنبية والتنظيمات التي تستخدمها نما من حيث النطاق قوى الأراضي الإتحاد الروسي وما يساعد على تفاقم السياسات التي يعاني منها الإقطاع العسكري خطة الإصلاح طويلة الأجل الخاصة بالمؤسسة العسكرية وصناعات الدفاع بالإتحاد الروسي وكذلك عدم كفاية التمويل الخاص بقطاع الدفاع الوطني ويغاب المعايير القانونية وقد ظهر أثر ذلك جليا في تدني المستوى التدريبات القتالية والعمليات للقوات المسلحة

الروسية وأيضا نقص إمداد القوات بالأسلحة الحديثة والأجهزة العسكرية والمتخصصة وظهور المشكلات الاجتماعية الجسيمة التي انعكست آثارها السلبية على الإتحاد الروسي ككل.

وتتمثل التهديدات التي تواجه المصالح القومية والأمن القومي للإتحاد الروسي في مجال الحدود فيما يلي:

التوسع الاقتصادي والديمغرافي والديني وحضاري لدول المجاورة داخل الأراضي الروسية ونمو نشاط الجريمة المنظمة عبر الحدود ونشاطات المنظمات الإرهابية الأجنبية وفي المجال العسكري تنحصر المصالح القومية لروسيا في سيادتها ووحدة أراضيها وحماية روسيا ضد أي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها وتهيئة الظروف لتطور سلمي وديمقراطي لدولة.

وفي مجال الحدود تتمثل المصالح القومية لروسيا في تهيئة الظروف السياسة والقانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية الحدود الإتحاد الروسي والإلتزام بإجراءات وقواعد العمل الخاصة بالنشاط الإقتصادي أو غيره وفقا لما ينص عليه التشريع الروسي.

أما في المجال البيئي فتمثل مصالح روسيا القومية في الحفاظ على البيئة وتنميتها وهكذا فإن العناصر الرئيسية للمصالح القومية لروسيا تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب وبما في ذلك الإرهاب الدولي وحالات الطوارئ الناجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية وأثارها بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن العدوات أو كعواقب لها في وقت الحرب.

ثالثا: مصادر تهديد الأمن القومي الروسي

يولد الوضع الحالي للإقتصاد الروسي وعدم كفاءة تنظيم سلطة الدولة والمجتمع المدني والإستقطاب الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع الروسي وانتشار الجريمة في إطار العلاقات الاجتماعية ونمو الجريمة المنظمة والإرهاب وتفاقم العلاقات القومية وتدهور العلاقات الدولية فضاء واسع من التهديدات الداخلية للأمن القومي للدولة.

تعد التهديدات التي تواجه روسيا في المجال الاقتصادي تهديدات شاملة وتحدد في المقام الأول بالإنخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي الأنشطة الإستثمارية والإبتكارية والإمكانيات

البحثية التقنية وبركود القطاع الزراعي وبالنظام المصرفي غير المستقر وينمو الديون المحلية والأجنبية وبهيمنة الوقود والطاقة والمواد الخام على الهيكل الصادرات الروسية والأطعمة والسلع والاستهلاكية بما فيها السلع الضرورية الأساسية على هيكل الواردات.

ويهدف ضعف الإمكانيات البحثية التقنية والتكنولوجية للدولة وتضاؤل البحث في المجالات الاستراتيجية الخاصة بالتقدم البحثي التقني وهجرة المتخصصين والملكية الفكرية إلى الخارج روسيا بفقدان مركزها القيادي في العالم وتدهور الصناعة كثيفة العلم وتنامي اعتماد روسيا تكنولوجية على الدول الأجنبية وإضعاف قدرتها الدفاعية وتخفي الظواهر الاقتصادية السلبية الاتجاهات الانفصالية لدى بعض أعضاء الإتحاد الروسي.

تفاقم هذه من عدم الاستقرار السياسي وتضعف الفضاء الاقتصادي المشترك لروسيا ومكوناته الرئيسية، تحديدا الصناعي التكنولوجي ووسائل المواصلات والمالي البنكي ونظم الائتمان والضرائب ويساهم التفكك الاقتصادي والتباين الاجتماعي وتراجع مكانة القيم الروحية في زيادة التوترات في العلاقات بين الأقاليم والمركز ويهدد النظام الفيدرالي والبناء الاجتماعي والاقتصادي وتسهل المركزية العرقية والسوفييتية التي تتميز بها بعض التنظيمات العامة الروسية بالإضافة إلى الهجرة غير المنضبطة نمو التطرف الديني والسياسي ويساعد على انتشار الانقسامات العرقية وعلى تهيئة الظروف الملائمة لنمو الصراعات، وفي مجال قانون كان لإغفال لالتزام بدستور الإتحاد الروسي وإعطاء الأولوية لغيره من التشريعات ولمفاهيم الخاصة بأعضاء الإتحاد على المفاهيم القانونية للاتحاد نفسه أثر في تفويض الكيان القانوني للدولة ويساعد ذلك على ضعف توجيه الدولة على كافة المستويات.

ويتعاظم أثر انتشار الجريمة في العلاقات الاجتماعية التي تنغمس في عملية إحداث إصلاح النظام السياسي والاجتماعي والأداء الاقتصادي للدولة ومن العوامل الرئيسية التي عملت على نمو الجريمة خاصة الجريمة المنظمة وانتشار الفساد الخطأ التي وقعت أثناء المراحل الأولى للإصلاح في المجال الاقتصادي والعسكري وفرض القانون وغيرها من مجالات عمل الدولة وكذلك ضعف نظم الدولة

الخاصة بالتنظيم والسيطرة وعدم وجود أساس قانوني كاف وغياب سياسة قوية من جانب الدولة إلى جانب تضاءل الإمكانيات الروحية والمعنوية للمجتمع.

ويظهر أثر هذه الأخطاء في ضعف السيطرة القانونية للدولة على الوضع في البلاد وتعاون بعض عناصر القوي التنفيذية والتشريعية مع عناصر الجريمة وفي وصول الجريمة إلى قطاعات البنوك والمشاريع الكبرى بالدولة وكذلك المؤسسات التجارية وشبكات الإنتاج ومن ثم لم تعد مقاومة الجريمة المنظمة مهمة قانونية فحسب بل مهمة سياسية أيضا.

وقد تفاقمت بالفعل معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة بسبب الصراع الدائم حول تغير أشكال الملكية وازدياد الصراع على السلطة بسبب اختلاف مصالح الجماعات والمصالح العرقية والقومية ومما يزيد من أثر هذه التهديدات على الفر والمجتمع والدولة وغياب نظام قوي يعمل على منبع التعدي وعدم كفاية المواد القانونية والأسس التكنولوجية اللازمة لمنع الإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك انعدام الجدوى القانونية وخروج العناصر المؤهلة من مؤسسات فرض القانون.

– أما تدهور الأوضاع ا لبيئية في الاتحاد السوفييتي واستنزاف مواردها الطبيعية فيتفوق في المقام الأول على الأحوال الاقتصادية وعلى استعداد المجتمع لتقبل الطبيعة الكونية حجم هذه المشكلات، ويتفاقم خطر التهديد البيئي في روسيا على وجه الخصوص نظرا لأعضاء الأولوية الأولى في روسيا لتطوير صناعات الوقود وطاقة ولغياب وجود تشريع الفعال لحماية وغياب استخدام التقنيات المحافظة على الطبيعة إلى جانب انحسار الثقافة البيئية وهناك اتجاه لاستخدام الأراضي الروسية لدفن المواد والخامات التي تشكل تهديدا بيئيا أو القيام بعمليات عليها، وفي هذا الإطار فإن ضعف سيطرة الدولة وعدم الكفاءة الآليات القانونية والاقتصادية المنوطة بمنع والتعامل مع الطوارئ يزيد من خطر الكوارث التكنولوجية في شتى المجالات الاقتصادية.

رابعا: ضمان الأمن القومي للاتحاد الروسي .

تتمثل الأركان الرئيسية لضمان الأمن القومي الروسي فيما يلي :

– التنبؤ السريع وكشف النقاب عن التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه الأمن القومي الروسي .

– القيام باتخاذ إجراءات انتقائية طويلة الأجل من أجل منع وتقليل مخاطر التهديدات الداخلية والخارجية.

– ضمان سيادة ووحدة أراضي الإتحاد الروسي وأمن الحدود الروسية.

– إنعاش الدولة اقتصاديا وإتباع سياسات اقتصادية مستقلة ذات توجهات اجتماعية.

– تقليل حجم الاعتماد الروسي تكنولوجي وبحثيا على المصادر الأجنبية.

– ضمان أمن الفرد والمواطن والتأكيد على حقوقه وحرياته الدستورية على الأراضي الروسية .

– تحسين نظام الدولة والعلاقات الفيدرالية والحكومة الذاتية المحلية وتشريع الإتحاد الروسي .

– دعم القانون والنظام وحفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع.

– إقامة علاقات تعاون متكافئة ومتبادلة النفع مع القوى العظمى بالعالم.

– تنمية إمكانيات الدولة العسكرية وحفظ رقي مستواها.

– دعم سياسات عدم انتشار الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ومعدات نقلها .

– القيام بتحسين جذري للأوضاع البيئية في الدولة.

– يأتي ضمان الأمن القومي وحماية مصالح روسيا في المجال الاقتصادي على قمة اهتمامات سياسة الدولة وتنحصر المهام الاقتصادية الخارجية فيما يلي :

* تهيئة ظروف ملائمة لدعم اندماج الاقتصاد الروسي عالميا.

* فتح أسواق جديدة السلع الروسية.

* خلق نوع من أنواع التعاون المشترك من الناحية الاقتصادية بين أعضاء كومنولت الدول المستقلة وفي ظل ظروف تحرير التجارة الخارجية لروسيا وفي ظل النمو التنافس الذي يشهده السوق العالمي على السلع وخدمات، فإنه إعطاء أولوية لحماية مصالح المنبع الوطني .

* ومن أهميته يمكن إتباع سياسة مالية ائتمانية متوازنة من أجل خفض اعتماد روسيا على القروض الخارجية من ناحية وتقوية موقعها في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية من ناحية أخرى إذ يجب على الدولة أن تلعب دورا أكبر من أجل تنظيم عمل البنوك، وشركات التأمين والاستثمار الأجنبية كما أنه من المهم أن يتم وضع حدود ثابتة على عمليات التحويل إلى الشركات الأجنبية الخاصة بالودائع ذات الموارد ا لطبيعية الإستراتيجية وشركات الاتصالات وشبكات النقل وخطوط الأنابيب، كما يجب اتخاذ إجراءات فعالة في مجال التنظيم التعامل بالعملة والسيطرة على هذه العملية وذلك من أجل تهيئة الظروف التي تساعد في القضاء على عملية التسديد بالعملية الأجنبية داخل السوق المحلي ومنع السحب غير المقنن لرؤوس الأموال من داخل البلاد ومن أهم التوجهات التي تساعد على ضمان الأمن القومي للاتحاد الروسي في مجال الاقتصاد المحلي ما يلي :

- الضمان القانوني لعملية الإصلاح وخلق مجموعة من الآليات الفعالة من أجل مراقبة الإلتزام بتشريع الإتحاد الروسي .
- دعم تنظيم الدولة للاقتصاد.
- الموافقة على الإجراءات اللازمة التي تساعد على تخطي عواقب الأزمات الاقتصادية والحفاظ على التنمية التكنولوجية البحث والإمكانات التكنولوجية والإنتاجية ومن الناحية أخرى العمل على ضمان النمو الاقتصادي والتقليل من مخاطر الكوارث التكنولوجية ورفع مستوى التنافس بين السلع الصناعية الروسية والعمل على رفع رفاهية الشعب.

إن الانتقال إلى الاقتصاد السوق الذي يتميز بالفعالية والتوجه نحو المجتمع يستلزم التحرك نحو خلق آليات أفضل للمنظمات التي تعنى بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات والتي تضمن أفضل معدلات النمو لرفاهية المجتمع وجميع المواطنين.

ومن مهام التي تفرض نفسها على الساحة الآن وتأخذ أولوية أولى هي القضاء على نواقص الهيكل الإقتصادي لروسيا وضمان أولوية نمو الإنتاج السع الاستهلاكية والعملية ودعم الصناعات التي تضمن توسيع الإنتاج ومن ثم توظيف المزيد من العمالة ومن الأهمية بمكان التشجيع دعم الدولة لنشاطات الابتكار والاستثمار والموافقة على الإجراءات التي تعمل على خلق نظام مصرفي مستقر

يفي باحتياجات قطاع الاقتصاد الفعلي ضمان أكبر قدر من الحصول على الشركات على القروض طويلة الأجل من أجل تمويل الاستثمارات الرأسمالية وتوفير قدرة المساعدة الملموسة من قبل الدولة من أجل دعم البرامج المعينة بإعادة الهيكلة الصناعية.

ومن المهام الرئيسية في هذا الإطار ضمان تنمية تنافس الصناعات والشركات وتوسيع سوق المنتجات التي تخدم العلم ولتحقيق هذه الأغراض يجب اتخاذ عدة إجراءات من أجل تشجيع نقل التكنولوجية العسكرية الحديثة إلى صناعات محلية واستحداث آليات من أجل تطوير التكنولوجية المتقدمة التي يساعد استخدامها على ضمان تنافس الشركات الروسية في السوق العالمي.

– إن تحقيق هذه المهام يعمل على توجيه الموارد المالية إلى مجالات تنمية العام والتكنولوجية وتوفير مساندة مراكز البحث الرائدة والإسراع في تحقيق نتائج تكنولوجية البحثية ومن ثم خلق قاعدة تكنولوجية وطنية.

إن تحسين الأوضاع الإقتصادية في المجال الاجتماعي لها أهمية قصوى في توطيد أركان الدولة والتأكيد على الضمانات الاجتماعية التي تقدمها على تنمية آليات المسؤولة الجماعية والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرار وعلى المشاركة الاجتماعية وفي إطار ذلك يجب على الدولة إتباع سياسة اجتماعية عادلة واقتصادية فعالة من أجل ضمان توزيع أفضل للدخول.

ومن ناحية أخرى فإن تنظيم مجهودات الأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية وأجهزة السلطة التنفيذية التابعة لأعضاء الإتحاد الروسي والتي تهدف غلى منع التهديدات التي تواجه المصالح الوطنية لروسيا من الناحية الاقتصادية تشير إلى التحسينات التي أدخلت على التشريع الروسي في المجال السابق ذكره وعلى التزام كافة القطاعات الاقتصادية بالدولة بما ورد في التشريع الروسي.

– إن تقارب المصالح بين الأفراد المقيمين في روسيا وإقامة تعاون فعال فيما بينهم و إتباع سياسة تتميز بالمسؤولية والتوازن سواء كانت محلية تجاه الأقليات أو إقليمية يضمن الاستقرار السياسي على المستوى المحلي إن العمل على تحقيق هذه المهام يجب أن يشكل الجوهر الأساسي للسياسة الداخلية للدولة مما يضمن تطور الاتحاد الروسي ليكون دولة فيدرالية ديمقراطية متعددة الجنسيات.

إن توطيد دعائم الدولة الروسية وتحسين العلاقات الفيدرالية والحكومة المحلية من شأنه أن يساعد على توطيد الأمن القومي للاتحاد الروسي، فإن هناك حاجة ماسة نحو إيجاد الحلول للمشكلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسة العرقية على أن يصاحب ذلك رؤية متوازنة لمصالح الإتحاد الروسي وأعضائه.

إن احترام الشعب للمبادئ الدستورية للحكومة يعمل على ضمان تناسق العمل وعلى تفاعل كافة أجهزة الدولة كما أنه يضمن نمو هيكل السلطة التنفيذية ويضمن تماسك ووحدة النظام القضائي الروسي وعلى رأس هذه المبادئ الدستورية مبادئ الفصل بين أجهزة الدولة وفل المسؤوليات بين مؤسسات الدولة ودعم الهيكل الفيدرالي لروسيا من خلال تحسين العلاقات مع أعضاء الاتحاد في إطار وضعهم الدستوري.

ومن العوامل التي تساعد على حماية النظام الدستوري لروسيا ما يلي :

– إعطاء الأولوية للتشريع الفيدرالي والعمل على تحسين التشريعيات الخاصة بأعضاء الاتحاد وفقا لهذه الأسس.

– أيضا الآليات التنظيمية والقانونية التي تضمن حماية وحدة الدولة كما تضمن وجود معايير قانونية واحدة ومن ثم تضمن المصالح القومية الروسية.

– إيضاح وتنفيذ السياسة إقليمية من أجل تحقيق أقصى توازن بين المصالح الفيدرالية والمصالح الوطنية.

– تحسين الآليات الخاصة بمنع الأحزاب السياسية أو الجمعيات العامة ذات الأهداف الانفصالية أو المناهضة للدستور وإنها عمليات تلك الجماعات.

– يجب شحذ جميع الطاقات من أجل مناهضة الجريمة والفساد لأن روسيا بحاجة عامة إلى القضاء على العوامل السياسية والاجتماعية المتسببة في ظهور هذه الظواهر الاجتماعية الخطيرة الأثر، وبحاجة ماسة إلى إيجاد نظام تكامل من الإجراءات التي تضمن حماية الفرد والمجتمع والدولة من العمليات الإرهابية.

– ومن الأهمية بمكان استحداث نظام من الإجراءات الفعالة التي تصاعد على منع الجريمة وتضمن تعليم المواطنين الملتزمين بالقانون وهذه الإجراءات لابد وأن تقوم بحماية الحقوق والحريات والحاجات المعنوية والروحية والصحية والملكية الخاصة لكل مواطن بغض النظر وعن عرقه أو جنسه أو أصله أو أملاكه أو وضعه الرسمي في الدولة أو محل إقامته أو معتقداته الدينية أو السياسية أو عضوية في أي جمعيات عامة أو أي ظروف أخرى.

وفي مجال مكافحة الجريمة يجب على الدولة أن تقوم بما يلي:

– كشف وتفويض الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الجريمة.

– دعم دور الدولة كضمان لأمن الفرد والمجتمع وتأسيس المعايير القانونية اللازمة لذلك وآليات التطبيق.

– إقامة تعاون دولي متبادل المنفعة في نطاق تطبيق القانون وخاصة مع أعضاء كومونلت الدول المستقلة .

– إن القرارات والإجراءات التي تتخذها أجهزة الدولة في مجال الجريمة يحب أن تتميز بالإفتتاح والواقعية وسهولة الفهم لكافة المواطنين، كما أنه ينبغي أيضا أن تكون هناك إجراءات وقائية وإن يتم ضمان المساواة بين كافة المواطنين أمام القانون والمسؤولية وأن يدعم ذلك المجتمع.

– وللقضاء على الفساد والظروف التي تؤدي إلى جمع المال بطرق غير مشروعة، يجب أن يتم خلق فعال للرقابات المالية وتحسين الإجراءات التي يتم بمقتضاها تطبيق القانون الإداري المدني والجنائي وتنظيم آليات الكشف عن الممتلكات وموارد الدخل للمسؤولين وأعضاء المنظمات والمؤسسات بغض النظر عن شكل الملكية وإقامة توازن بين الدخل و والمصروفات.

– ووفقا للاتفاقيات الدولية، يحب أن يكون هناك تعاون فعال مع الدول الأجنبية في مجال تطبيق القانون والخدمات الخاصة وكذلك مع المنظمات الدولية القائمة على مكافحة الإرهاب، ومن الواجب أيضا الإستفادة من الخبرات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، ومن الواجب أيضا الإستفادة من

الخبرات الدولية في مجال مكافحة هذه الظاهرة وتنسيق الآليات من أجل مكافحة الإرهاب الدولي وسد جميع القنوات الممكنة أمام تجارة السلاح والمتفجرات داخل البلاد أو وصولها من الخارج.

– إن ضمان الأمن القومي لروسيا يتضمن أيضا الحفاظ على الميراث الثقافي وروحي والمعنوي والتقاليد التاريخية ونواميس الحياة الإجتماعية كما يتضمن الحفاظ على موروثات كافة الشعوب الروسية.

– وللحفاظ على الميراث الثقافي والروحي للدولة يجب تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة لدعم الأنشطة الخلاقة ودعم عمل المؤسسات الثقافية وفي مجال الحماية وتحسين صحة الشعب يجب على المنظمات العامة وأجهزة الدولة للإتحاد الروسي أن تولي اهتماما أكثر لدعم التأمين والعلاج الخاص سواء كان ذلك على المستوى الفيدرالي أو العام وإتباع سياسة وقائية بالنظر إلى الصناعات الوطنية الطبية والدوائية، كما يجب تنفيذ برامج فيدرالية في مجال الصحة العامة والأوبئة ورعاية صحة الأطفال والإسعافات الطبية الأولوية إسعافات الطوارئ وطب الكوارث.

وفي مجال البيئة تتمثل المهام الأولوية للدولة فيما يلي:

– ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ونشر الثقافة البيئة.

– منع التلوث الإشعاعي والتقليل من عواقب الحوادث والكوارث الإشعاعية.

– ضمان أن تتم عملية تخزين وتصفية مخزونات الأسلحة الكيماوية بطريقة آمنة على البيئة والصحة.

– ابتكار واستخدام تكنولوجيات آمنة والبحث عن وسائل استخدام عملية وآمنة من الناحية البيئة بالنسبة لمصادر الطاقة واتخاذ إجراءات طوارئ لحماية البيئة في المناطق التي يتهدد بيئتها الخطر في الإتحاد الروسي.

– وإذا انتقلنا إلى السياسة الخارجية للإتحاد الروسي نجد أن أجندة العمل يجب أن يأتي على رأسها ما يلي:

– إتباع خارجية نشطة.

– دعم الآليات الرئيسية المتعلقة بالتوجيه متعدد الأطرف في العمليات الدولية السياسية والاقتصادية وخاصة التي تتم تحت رعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

– تنمية العلاقات مع الدول الأعضاء في كومنولت الدول المستقلة وفقا لمبادئ القانون الدولي ودعم عمليات الوحدة في إطار الكومنولت الدول المستقلة لصالح روسيا.

– ضمان الاندماج الفعال لروسيا في التنظيمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية.

–المساهمة في تسوية النزاعات عن طريق مجهودات حفظ السلام التي تتم تحت دعاية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

– السعي من أجل أن تكون الاتفاقيات المبرمة بشأن ضبط التسلح ملائمة للظروف الجديدة في العلاقات الدولية وإبرام عند الحاجة واتفاقات جديدة بشأن إجراءات بناء الثقة والأمن.

– دعم التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحدود.

– يمثل ضمان الأمن العسكري الروسي أولوية أولى في إطار عمل الدولة ويتبلور الهدف الرئيسي في هذا النطاق في ضمان تواجد استجابة ملائمة للتهديدات التي تواجه العلام في القرن الواحد وعشرين مع ترشيد الإنفاق على الدفاع الوطني.

– إن سياسة الإتحاد الروسي تميل إلى إتخاذ الإجراءات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية وغير العسكرية لمنع الصراعات المسلحة والحروب، إلا أن مصالح الإتحاد الروسي القومي بمقتضى الحفاظ على منظومة عسكرية يكون نادرة على الدفاع عن الدولة فالقوات المسلحة للإتحاد الروسي تلعب دورا هاما في ضمان الأمن العسكري الروسي.

– إن المهمة الأساسية للإتحاد الروسي تتمثل في ردع أي عدوان من أي نوع ضدها أو ضد أحد من حلفائها بما يتضمنه ذلك من استخدام الأسلحة النووية.

– ومن ثم فإن الإتحاد الروسي يجب أن يمتلك قوات نووية قادرة على إلحاق ضرر معين في حالة قيام دولة أو تحالف دولي بالإعتداء عليها في أي موقف.

– إن تشكيل القدرة القتالية للقوات الروسية في حالة السلام لا بد أن يكون كافيا بحيث يضمن حماية الدولة بالقدر الكافي من أي إعتداء حوي عليها وذلك للعمل بالتعاون مع القوات الأخرى والتشكيلات والمؤسسات العسكرية على رد أي عدوان في حالة الحروب المحلية (الصراع المسلح) ولضمان انتشار القوات استراتجيا لتنفيذ المهام في حالة الحروب الخارجية وعلى القوات المسلحة للإتحاد الروسي ضمان مجهودات حفظ السلام التي يقوم بها الإتحاد.

– ومن مهام الإستراتجية الأساسية في مجال ضمان الأمن العسكري للإتحاد الروسي التأكيد على إقامة تعاون فعال مع الدول الأعضاء في كومنولت الدول المستقلة.

– إن ضمان مصالح الأمن القومي للإتحاد الروسي تستلزم في بعض الحالات تواجد روسيا عسكريا في بعض المناطق بالعالم ذات أهمية إستراتجية إن انتشار التشكيلات العسكرية المحدودة (كالقواعد العسكرية والقوات البحرية) في تلك المناطق بمقتضى الاتفاقيات والقانون الدولي ووفقا لمبادئ الشراكة يهدف إلى ضمان قدرة روسيا على الإبقاء بالالتزامات وتسهيل خلق التوازن عسكري استراتيجي مستقر للقوات في تلك المناطق كما أن ذلك يمنح روسيا إمكانية التعامل مع مواقف الأزمات في مراحلها الأولى ويسهل من تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة.

– إن الإتحاد الروسي ينطلق من المبادئ التالية فيما يتعلق بإمكانيات استخدام القوات العسكرية لضمان الأمن القومي:

– استخدام شتى الوسائل والقوات الممكنة كما في ذلك الأسلحة النووية في حالة الحاجة إلى رد أي عدوان مسلح عندا تثبت جدوى فاعلية كافة الوسائل الأخرى المتعلقة بتسوية مواقف الأزمات.

– إمكانية استخدام القوات العسكرية داخل النطاق الدول فقط بالشكل الذي يوافق دستور الإتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وذلك في حالة وجود تهديد لحياة المواطنين أو لوحدة أراضي الدولة أو في حالة وجود تهديد بحدوث تغير باستخدام العنف لنظام الدستوري.

– تلعب الصناعات الدفاعية دورا رئيسيا في حماية المصالح القومية الروسية وفي هذا الإطار لا يجب أن تتعارض عملية إعادة هيكلة وتحويل الصناعات الدفاعية مع عملية استحداث تكنولوجية وإمكانية بحثية جديدة أو مع عملية تحديث الأسلحة أو الأجهزة المتخصصة أو العسكرية أو مع تدعيم أوضاع المنتجين الروس في أسواق العالمي للسلاح.

– يجب تهيئة الظروف اللازمة لتنظيم أولوية البحث الحر التخطيطي الذي يضممن بدوره إعطاء الأولوية للإنجازات البحث التكنولوجي لصالح الأمن القومي والدفاع.

– وتتمثل في المهام الرئيسية للإتحاد الروسي على الصعيد الخارجي فيما يلي:

– خلق قاعدة قانونية لازمة.

– تنمية التعاون الدولي في هذا المجال.

– مقاومة الاختراق الاقتصادي والديمغرافي والثقافي والديني لأراضي الإتحاد الروسي بواسطة دولة أخرى.

– قضاء على عملية انتقال جماعات الجريمة المنظمة عبر الحدود والقضاء على الهجرة غير قانونية.

– اتخاذ إجراءات جماعية لضمان أمن الحدود للدول الأعضاء في كومنولت الدولة المستقلة.

ومن المهام الرئيسية اللازمة لضمان أمن المعلومات للإتحاد الروسي ما يلي:

– النهوض بالبنية التحتية القومية للمعلومات وإدماج روسيا في دائرة المعلومات العالمية.

– مواجهة مخاطر التنافس في مجال المعلومات.

– استخدام الفعال والتنمية الشاملة لكافة إمكانيات أجهزة المخابرات والمخابرات المضادة بهدف الكشف السريع عن أي تهديدات وتحديد مصادرها.

– إن نظام حماية الأمن القومي قد تم تصميمه وفقا لما جاء في دستور الإتحاد الروسي والقوات الفيدرالية وتبعا لقرارات وتوجيهات رئيس الإتحاد الروسي وقرارات وتوجيهات الحكومة الروسية ولما تمليه البرامج الفيدرالية في هذا الإطار.

– إن جوهر نظام حماية الأمن القومي للإتحاد الروسي يقوم على المؤسسات والقوى والوسائل اللازمة لضمان الأمن القومي والتي تتخذ إجراءات سياسية وقانونية وتنظيمية واقتصادية وعسكرية وغيرها من أجل ضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة.

– إن المهام وتشكيل ومبادئ وطرق عمل هذه المؤسسات والقوى التي تقوم على ضمان الأمن للإتحاد الروسي ينص عليها التشريع الخاص بذلك الإتحاد الروسي، يتم تشكيل وتنفيذ سياسة حماية الأ/ن القومي الروسي وفقا لما يلي:

– يقوم رئيس الجمهورية والمسؤول وفقا لسلطاته الدستورية على توجيه المؤسسات والقوى التي تعمل على حماية الأمن القومي للإتحاد الروسي، بتحديد المهام التي تساعد على ضمان الأمن القومي وبعمل وفقا لتشريع الإتحاد الروس تشكيل وإصلاح المؤسسات والقوى المنوطة بضمان الأمن القومي واليت تتبعه كما أن الرئيس يقوم بإصدار التصريحات والخطب والتوجهات بشأن مشاكل الأمن القومي ويقوم بتعديل البنود الخاصة بمفهوم الأمن القومي للإتحاد الروسي وذلك من خلال خطبة السنوية أمام المجلس الفيدرالي كما أنه يقوم بتحديد التوجيهات الخاصة بالسياسة المحلية والخارجية للدولة.

– يعمل المجلس الفيدرالي للإتحاد الروسي وفقا لدستور الإتحاد الروسي بمقتضى توصيات الرئيس الإتحاد والحكومة الروسية وعليه أن يقوم بوضع القواعد القانونية لحماية الأمن القومي للإتحاد الروسي.

– تقوم حكومة الإتحاد الروسي والتي تعمل في إطار اختصاصها القانوني، أخذه في اعتبار أولويات الأمن القومي التي يتم الإشارة إليها في خطب الرئيس أمام المجلس الفيدرالي بتنسيق أعمال الأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية وأجهزة السلطة التنفيذية وأجهزة السلطة التنفيذية لأعضاء الإتحاد الروسي.

وفقا لذلك تقوم الحكومة بتحديد الموازنة الفيدرالية اللازمة لتنفيذ البرامج العلمية المرجوة في هذا المجال.

يختص مجلس الأمن التابع للإتحاد الروسي والذي يعمل على ضمان التحديد والتقييم الوقائي للتهديدات التي تواجه الأمن القومي ويضبط تنفيذ القرارات في هذا المجال من قبل الأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية وأجهزة السلطة التنفيذية لأعضاء الإتحاد الروسي.

– تقوم الأجهزة الفيدرالية لسلطة التنفيذية لأعضاء الإتحاد الروسي.

– تقوم الأجهزة الفيدرالية لسلطة التنفيذية والتي تعمل على ضمان تنفيذ تشريعات الإتحاد الروسي وقرارات رئيس الإتحاد والحكومة في مجال الأمن القومي للإتحاد في إطار اختصاصها القانوني بعرض الأعمال القانونية القياسية في هذا النطاق وتقديمها إلى رئيس الإتحاد وإلى حكومة الإتحاد الروسي.

– تتعاون أجهزة السلطة التنفيذية لأعضاء الإتحاد الروسي التي تعمل بالتعاون مع الأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية بخصوص المسائلة حول تنفيذ التشريع الروسي وتنفيذ قرارات رئيس الإتحاد الروسي، وحكومة الإتحاد الروسي بشأن الأمن القومي للإتحاد الروسي، وكذلك تنفيذ البرامج الفيدرالية والخطط والتوجيهات التي يصدرها القائد الأعلى للقوات المسلحة بشأن الأمن العسكري للإتحاد الروسي مع الحكومات المحلية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للإشراك المواطنين والهيئات والمنظمات العامة في حل المشكلات المتعلقة بالأمن القومي طبقا لتشريعات الإتحاد الروسي، كما تختص هذه الأجهزة أيضا بتقديم اقتراحات للأجهزة الفيدرالية للسلطة التنفيذية بشأن تحسين نظام حماية الأمن القومي للإتحاد الروسي.

إن الإتحاد الروسي يعمل بجد وحزم على حماية أمنه القومي بالمؤسسات الديمقراطية القانونية القائمة وتشكيلات أجهزة سلطة الدولة للإتحاد الروسي وتوسيع نطاق الاشتراك الأحزاب السياسة والمؤسسات العامة في تنفيذ مفهوم الأمن القومي للإتحاد الروسي، تشكل جميعها لجوهر ديناميكية تنمية روسيا في القرن الواحد والعشرين.

الملحق الثاني:

أهم المشاريع المستقبلية لإنشاء خطوط النفط والغاز من منطقة بحر قزوين وإلى العالم:

خط نقل الغاز:تركمانستان – أفغانستان (باكستان : أبدى بنك التنمية الأسيوي استعداده للإسهام في بناء هذا الخط – تكاليفه حولي ستة مليار دولار وقد تبدأ الدراسات الفنية للمشروع ومن المنتظر أن تنضم الهند إليه لتحصل بذلك على فرع إضافي من الخط المذكور، وبذلك تعزز جدواه الإقتصادية، لأن حاجة الهند من الغاز الطبيعي تتراوح ما بين 5–6 مليار قدم مكعب يوميا، كما أن المحتمل أن تشارك في بناء الخط شركات أمريكية وصينية وروسية وفرنسية، لكن كل شيء يتوقف على استقرار الأوضاع في أفغانستان وهذا قد بحثت القمة الثلاثية، التي جمعت في آيار 2002 برفيز مشرف وصبار مراد نيازوف وحامد قرضاوي – مشروع مد هذا الخط الذي يصل إلى ميناء غوادر الجديد الواقع في إقليم بلوجستان الباكستاني وأستار الزعماء الثلاثة – إلى الأهمية الكبرى للمشروع في إعادة بناء أفغنستان وفي تطوير المنطقة كلها، ومن أجل إرضاء الهند تحت إسلام أباد عن مشروع آخر لمد خط ينقل الغاز الطبيعي إلى الهند عبر باكستان وتقدر تكاليف المشروع مبدئيا بأربعة مليارات دولار ويحقق دخلا سنويا لباكستان بمقدار 500 مليون على شكل رسوم وإمدادات غازية مجانية، وعلى الرغم من الخلافات بين الهند وباكستان حول كاشمير فإن مصادر مطلعة في إسلام أباد أفادت بأن الكونسرتيوم الذي تديره شركة B.H<B الأسترالية بعمل على قدم وساق لدراسة الجدوى الإقتصادية لهذا المشروع ومن المحتمل أن تكون الدراسة قد انتهت هذا وأبدت شركة غاز بروم الروسية استعدادها للمشاركة في التنفيذ، غير أن الهند تطرح مشروعا آخر لمد الخط من إيران إليها تحت مياه بحر العرب والمحيط الهندي لكنه باهظ التكاليف.

مشروع أنابيب لنقل النفط إلى دول البلطيق من سيبيريا وقزوين بإستطاعة 30 مليون طن سنويا.

مشروع التيار الأزرق: لضخ الغاز الروسي عبر الأنابيب تحت مياه البحر الأسود إلى تركيا ومن المفترض أن يكون الضخ قد بدأ في أواخر عام 2002.

مشروع لضخ النفط والغاز من إلى الصين من إيركوتسك وكراسنيارسك وياقوتا : حيث عبرت الصين عن استحدادها لتقديم القروض اللازمة لذلك وبناء الحظ من الأراضي الروسية بطول 1452 م^3، وتوسيع نقل النفط الروسي مع شركة يوكوس بواسطة القطارات، الطول الإجمالي للخط 2247 كم .

المشروع الجنوبي الذي اقترحته شركة ترانس نفط:

لمد أنبوب ضخم لنقل النفط من غرب سبيريامارا عبر آسيا الوسطى بإتجاه إيران ومنها إلى الخليج العربي، ومن هناك إلى بلدان جنوب آسيا والمحيط الهادي الأسيوية بواسطة الناقلات، شارك في المشروع عدد من بلدان آسيا الوسطى وقزوين وإيران ويشتمل هذا المشروع على ترميم الخط القائم لأن من تومين إلى تركمان أباد 25 مليون طن سنويا وعلى مد خط يغبر تركمانيا بطول ألف كم نحو الجنوب ليلتقي مع الخط القادم من كازاخستان ثم يتوجه بخط واحد عبر إيران إلى الخليج العربي عبر إيران إن حدث ذلك فعلا فإن المنطقة برمتها – وسط وجنوب آسيا والشرق الأوسط ستقف على عتبة عصر جديد من التحول التاريخي والحضاري الهائل.

خط أنابيب النفط:

باكو جيهان التركي عبر أراضي جورجيا، بدأ العمل لتنفيذ المشروع في أيلول عام 2002 ومن المفترض أن تنتهي أشغاله، طول الخط 1760 كم، وتكالفه ثلاثة مليار دولار استطاعة الخط في البداية أي حتى عام 2010 تتراوح مابين 10 و12 مليون طن من النفط في العام ثم تزداد إلى 50 مليون طن بعد عام 2010، بنقل الخط النفط الكازاخستاني والأذربيجاني من بحر قزوين إلى تركيا ومنها إلى العلام الخارجي، كما تتوقع مصادر إقتصادية تركية أن تتفق تركيا وأذربيجان وكازخستان على مد خط أنابيب آخر لنقل النفط إلى تركيا أيضا ومنها إلى أوروبا وإسرائيل.

الجداول والخرائط

الجداول والخرائط

الجدول الأول:

نموذج صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية صنع السياسة الخارجية:

المؤسسات الحكومية والغير حكومية (الرسمية وغير الرسمية):

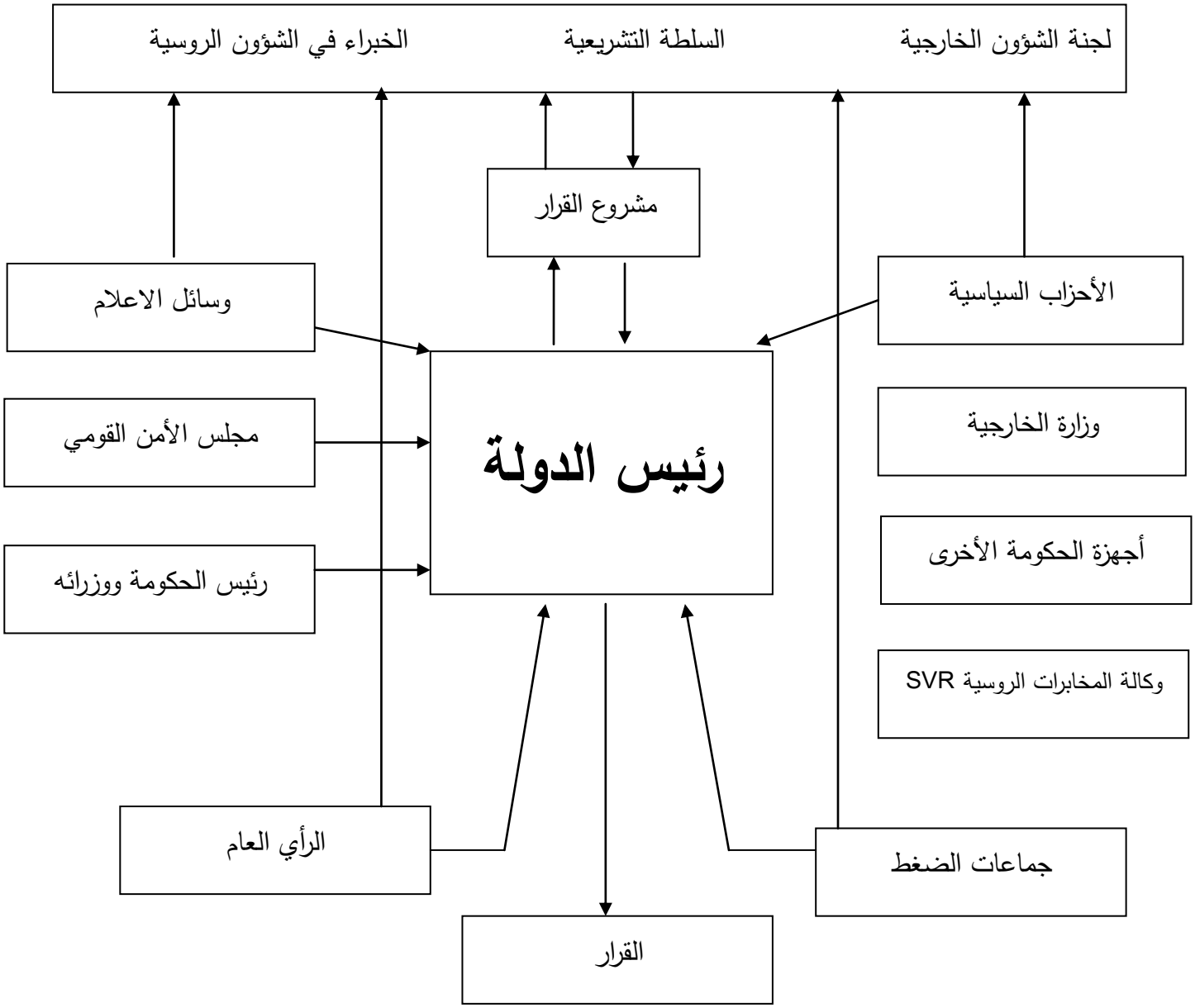

المصدر : الأمارة :" المتغيرات الداخلية " مرجع سابق، ص، 177.

إحصائيات (2010) لديمغرافيا روسيا الاتحادية

عدد السكان	142.946.800 تعداد (2010)
الكثافة السكانية	0.06% (2010)
معدل النمو السكاني	12.5 ولادة /1000 من السكان (2010)
معدل المواليد	14.2 وفاة /1000 من السكان (2010)
معدل الوفيات	02 وفاة /1000 من السكان (2010)
العمر المتوقع عند الولادة	68.98 سنة (2010)
معدل الخصوبة	1.59 الأطفال المولودين / امرأة (2010)
معدل الوفيات للأطفال	7.05 وفاة / 1000 مولود على قيد الحياة (2010)
معدل الهجرة	1.11 المهاجرين /1000 سكان (2010)

المصدر : http://ww.org/2017/02/19/perepis.html

احتياطات النفط والغاز في قزوين :

	احتياطات النفط (بليون برميل)			احتياطات (تريليون قدم مكعب)		
البلد	مثبتة	محتملة	إجمالي	مثبتة	محتملة	إجمالي
روسيا	2.7	14	16.7	---	---	---
كازاخستان	5.4	92	97.4	65	88	153
تركمانيستان	0.6	80	80.6	101	159	260
أذربيجان	1.2	32	33.2	4.4	35	39.4
إيران	0.1	15	15.1	00	11	11
المجموع	10	233	243	170.4	293	463.4

المصدر : أ. رباحي ، مرجع سابق، ص، 69، نقلا عبر ياسين : سياسة خطوط الأنابيب والإقرار في بحر قزوين" ، مجلة السياسة الدولية، السنة . 39 العدد ، 151، جانفي 2003، ص،181.

الخريطة الأولى :

مخطط تقسيم بحر قزين الى خمسة اقسام متساوية للدول الخمس المتشاطئة عليه

الخريطة الثانية:

خريطة الجمهوريات الإسلامية الخمس

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

إبراهيم أوب خزام: أقواس الهيمنة : دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن (ليبيا ، دار الكتاب الجديدة، المتحدة ، ط 1 ، 2005) .

إبراهيم عرفات : " آسيا الوسطى وطريق الحرير الجديد : الفرص والإشكاليات " في محمد السيد السيد عندليم وآخرين (محررين)، طريق الحرير الجديد (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 2001).

إبراهيم عرفات : "الأمن في المناطق الرخوة : حالة آسيا الوسطى، في هدى ميتكس والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط 1 ، 2004).

أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية : شركة الجلال للطباعة ، ط1 ، 2000).

بدوى محمد طه ، وآخرون، " المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية،"الإسكندرية" : المكتبة المصرين، 2003).

ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتجية إدارة السلطة (الأردن ، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع ، ط1، 2004).

ثامر كامل محمد الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتجية إدارة الأزمات (عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ،2005).

جلال عبد الله مفوض ، صناعة القرار في تركيا ، العلاقات العربية التركية (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998).

زيب عبد العظيم ، "الأمن في آسيا بين الرؤية الأمريكية والروسية" في هدى مبتبكس والسيد صدفي عابدين ، قضايا الأمن آسيا (القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ط1، 2004).

محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية (بيروت، دار الجيل، ط 2، 2001).

محمود السيد ، دول آسيا الوسطى والأطماع الغربية (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2003)

مدحت أيوب،" روسيا وآسيا الوسطى اقتصاد وتنمية" (القاهرة، 2009).

ريغنيوبر يجنسكي ، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرفي (عمان : ط1، 1999).

سليم حداد، منطقة بحر قزوين وأهميتها الإستراتجية في العلاقات الدولية (سوريا: دار المساعدة للتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2003).

طه عبد العليم، روسيا والجمهوريات الإسلامية المستقلة ودورها الدولي الجديد في برهان غليون وآخرين (محررين)، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة (الأردن : مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1 ، 2005).

نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات الروسية، العربية (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998) .

نورهان الشيخ "العولمة والأمن في آسيا ." في محمد سليم السيد والسيد صدقي عابدين (محررين) آسيا والعولمة (القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 2003).

ليليا شقشتسوقا "روسيا بوتين" (ترجمة: بسما شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2006).

د.لمي مضر الأمارة، "الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكساتها على المنطقة العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مارس 2009).

لطفي السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى (القاهرة: دار الأحمي لنشر، ط1، 2006)

ليونيد فليتشين، تاريخ روسيا الحديثة من بلستبن إلى بوتين، ترجمة طه الولي (سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2001).

محمد السيد سليم، "التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى" في محمد السيد السليم (محرر)، آسيا والتحولات العلامية (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط1، 1998).

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (بيروت، دار الجيل، ط2، 2001).

محمود السيد، دول آسيا الوسطى والأطماع الغربية (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، |2003)

مدحت أيوب، "روسيا وآسيا الوسطى اقتصاد وتنمية،" (القاهرة، 2009).

2-الدوريات والمجلات:

سمير طرابلسي، "قيام الإتحاد السوفيتي وسقوطه...محنة الشمولية، مجلة المعرفة العدد 63، سبتمبر 2000) ص ص 76،89.

الخولي لطفي، الصراع على السلطة في روسيا الإتحادية ، "مجلة السياسة الدولية العدد 108، 1992) ص ص 133،135.

توفيق غانم، "المتغيرات الداخلية في الإتحاد السوفياتي ومؤثراتها الخارجية ".

مجلة قضايا دولية العدد 90، سبتمبر 1991)، ص ص ،8، 11.

مي قابيل، "تكلفة الفساد في روسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، جانفي 2001)، ص ص 236،238.

طه عبد العليم، "أبعاد التفكك الاقتصادي في دول الكومنولت الروسي" مجلة السياسة الدولية العدد 120 القاهرة، أفريل 1995) ص 127.

غازي فيصل، السياسة الخارجية الروسية تجاه المشرق العربي بين الفاعلية والكفاءة" ، في : مجموعة باحثين، ندوة العرب القوى العظمى: العرب وروسيا، سلسلة المائدة الحردة، العدد 20، بغداد: بيت لحكمة، 1998) ص ، 110.

أحمد إبراهيم محمود ، " العقيدة العسكرية الروسية... التحولات والدوافع"، مجلة السياسة الدولية العدد 165، القاهرة : جانفي 1999)، ص 237.

توفيق بن أحمد القيصر " روسيا بين المنافسة القطبية وتراجع المكانة الدولية" مجلة قضايا الدولية العدد 261، إسلام أباد : 2 جانفي 1995، ص ، 9 .

محسن خليل، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الأمن القومي العربي ، مجلة الدراسات السياسية ن العدد 01 ، بغداد 1999) ، ص ، 5.

الكاتب مجهول، توسيع حلف شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وموقف روسيا "وموقف روسيا" مجلة الحدث ، العدد 01، أنقرة ، ديسمبر 1994) ص ، 47.

نورهان الشيخ ، " روسيا الإتحاد الأوربي : صراع الطاقة والمكانة" في مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 164، أفريل 2006) ص 64.

عرفات إبراهيم، "آسيا الوسطى... التنافس الدولي في منطقة مغلقة "، مجلة السياسة الدولية العدد 167، جانفي 2007) ، ص ص 124،125.

الشيخ رأفت غنيمي ، "آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر"، مجلة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد مجهول ،(1997) ، ص 170.

نورهان الشيخ "العلاقات الروسية الأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتجية "مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 170. 2007، ص ص 47،48.

غير ياسين ، " سياسة خطوط الأنابيب والإستقرار في بحر قزوين" مجلة السياسة الدولية السنة 39 العدد 151، (جانفي 2003) ص ، 181.

غير ياسين " الوجوه العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى" السياسة الدولية، ع 152، (ديسمبر 2003)، ص ص 229،233.

مركز الدراسات الحضارية، " التنافس الدولي في آسيا الوسطى "، قضايا دولية، ع ، 231، (جانفي 1994) ، ص ص 23،26.

المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Books:

- Jean Toxoz "Atlas Géostratégique: Crises, tensions et convergences",Ed Larouse, (Paris 1988).

-Kambiz Manafi, " Refining oil Balances and trade in the Black sea", trans caucasian and central Asia republics, (OPEC) (Bulletin september 1993).

- Hossein K.Ardebili, " The caspian sea: Its resources, its legal status and its future". (OPEC).(Butlletin, March 1997).

- Hillaire castillai e les autres, " de L'urss a la CEI 12 etats en quite d'equilibre", (paris: édition marketing SA, 1997).

- Henry Kissinger," La nouvelle puissance Américaine", traduction: Odile Démange, (France: Edition Fayard, 2003).

- Thomas E.Graham ,"Russia Decline and uncertain Recovery" (Washinghton, D.C: Carnegie Endaucement for International Peace 2002).

2/ Periodicals:

- Goldman Marshal, " Yeltsin's Reforms: Gorbachove" Foreign policy, N 88, 1992) p,p, 80, 87.

- Sylvie Brainbant, " Inside Pautine's Russia" Le monde Diplomatique ,(CDROM, Juin 2004) p,p, 1,2).

- Galia Ackermann, "Pautine et L'occident," Entertien conduit avec Alexandre Zinaviev, (Politique International, N92, et 2001) p,p 301,302).

- Raymand Ries," Social science and ideology in wrong and Grocey" eds Readings in Introducing Sociology, (Londoni Macnmillan, 1970) p,p, 636,637).

- Micheal Croissant, "Les intérêts Américains en Asie central." Revue International et stratégique: 34, L'Asie centre vers un nouveau (Grnad jeu), (Paris, été 1999) p 112.

-Vicker Cheterian,"L'Asie centrale, base arriere Américaine",(Le monde diplomatique , février 2003), p,p, 20,21.

Internet Sites:

- The Petresburg Experience:"Putin's Pilitical carrer and Russian foreign policy " WWW.CDI.ORG/RUSSIA/JOHNSAN/8097.16.CFM

- "Kzakhstan".Microsoft Encarta 2006(CD).Microsoft Corporation,2005.

- Chimie "Microsoft Encarta 2006 (CD) Microsoft corporation 2005

-http://www.asiecentrale.com/kirghizistan/infos/kirghizistan.php

-http://www.asiecentrale.com/ouzbekistan/infos/ouzbekistan.php

-http://www.asiecentrale.com/tadjakistan/infos/ tadjakistan.php

-http://www.asiecentrale.com/turménistan/infos/economie.htm

-http://Fr.wikipedia.org/wiki/tadjakistan

−http://www.kirghizistan.wikipédia.htm

−http://www.sis.gove.eg/vr/Kazakhstan.htm

−http://www.wikipédia.org/wiki/ Kazakhstan#histoire.htm

Abstract:

Among the main results of the end of the cold war crises the dissolution of the Soviet Union that created a noticeable mutation in the structure of international system. This later, becomes mono polar under the leadership of United sates of America. Either ,it emerged a kinof strategic blanks in the geopolitical areas that were dependant to the communist camp. Moreover, Russia which was the care of U.S.S.R appeared as new international actor . In view of its big power and vast area comparatively yo the other fourteen republics that composed the U.S.S.R, Russia inherited the status of the Soviet Union as a permanent member in the security council of U.N.O .But Russia also inherited the fragility of the U.S.S.R mainly the economical difficulties and internal separationist movements.

- Since the beginning of the last decade, the Past Soviet spaces are still attracting a keen interest of regional and great powers because of its diverse virtues for these states. That's why they do their best to monopolize this area.

- Russia is one of the competitor actors. It adopts a multilevel Policy in order to dominate the post Soviet space especially the southern geopolitical area. According to Russia decision makers, the six independent Islamic Republics (Kazakhstan, Turkmenistan, Uzbekistan, Kirghizstan, Tajikistan and Azerbaijan) are considered as the main part of this region.

So, Russia is persuaded to return to this southern geopolitical area by adopting a foreign policy that permits to monopolize the independent Islamic republics.

Despite the fact that Russia is facing severe domestic problems, it persists on its conception of the role that it should perform in the independent Islamic Republics. However, the fulfillment of its role is handicapped by some antagonist policies adopted by some regional and great powers in the geopolitical Islamic area.

الفهرس

الإهداء 1

شكر وتقدير 3

خطة المذكرة: 5

مقدمة: 7

الفصل التمهيدي : 10

الفصل الأول : سياق سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة ومحدداتها 23

المبحث الأول : محددات ومرتكزات سياسة روسيا الخارجية بعد الحرب الباردة وتوجهاتها 25

المطلب الأول : المحددات الجغرافية والسكانية. 25

المطلب الثالث : المحددات العسكرية. 35

المبحث الثاني : محددات صنع القرارات واتخاذه في سياسة روسيا الخارجية. 39

المطلب الأول: المحددات السياسية والقرارات 39

المطلب الثاني : عوامل البيئة الداخلية. 43

المطلب الثالث : عوامل البيئة الخارجية. 55

المبحث الثالث: سياسات أهم القوى الإقليمية والكبرى تجاه المجال الجيوبوليتيكي الإسلامية وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة. 58

المطلب الأول: سياسة إيران تجاه مجال الجيوبوليتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة. 58

المطلب الثاني : سياسة تركيا تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة. 62

المطلب الثالث: سياسات القوى الكبرى تجاه المجال الجيوبولتيكي الإسلامي وانعكاساتها على الدور الروسي في المنطقة. 67
الفصل الثاني القضايا السياسية الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية 77
المبحث الأول: البعد الأمني والعسكري في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة. 77
المطلب الأول: مفهوم الأمن 77
المطلب الثاني: إدراكات الأمن الروسي..... 80
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي..... 84
المطلب الرابع: الأهداف الأمنية الروسية في المجال الجيوبولتيكي الإسلامي 88
المبحث الثاني: البعدين الاقتصادي والاجتماعي في السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة..... 95
الفصل الثالث: الجمهوريات الإسلامية المستقلة وأهميتها بالنسبة لروسيا 109
المبحث الثاني : أهمية الجمهوريات الإسلامية المستقلة بالنسبة لروسيا..... 131
الاستنتاجات :..... 141
الملاحق :..... 145
الجداول والخرائط 167
المصادر والمراجع: 173